الملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

اعتراضات السّتّخاويي على اللّغويين والنّحوين والصرّفين في كتاب سفر السّعادة وسفر الإفادة

بحث مُقدّم لنييل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: نحو وصرف

إعداد الطالبة:
مها بنت نجم بن سليم اليوفي

(428019)

إشراف الأستاذ الدكتور:
سعد بن حمدان الفادلي

1436 هـ ـ 2015 م
بسم الله الرحمن الرحيم
الم leftist الرسالة

عنوان الرسالة: اعتراضات السحاوي على اللغويين والنحويين والضفريين في كتاب سفر السعادة وسفر الإفادة.

الباحثة: مها محمد سليم اليوبي.

الدرجة: الماجستير.

موضوع الرسالة: دراسة اعتراضات السحاوي على اللغويين والنحويين والضفريين في كتاب (سفر السعادة وسفر الإفادة)، مع ذكر أراء العلماء، وأدلةهم، ثم توجيه هذه الآراء حسب ما يظهر لي من خلال الأدلة.

هدف الرسالة: جمع اعتراضات السحاوي ودراساتها، ثم مناقشتها وتقييمها وفق منهج علمي محدد، ثم تحديد مدى قوة هذه الاعتراضات، أو ضعفها.

مكونات الرسالة: المقدمة: فيها أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، ومنهج البحث.

المقدمة: فيها توجيه لعالم الدين السحاوي، وتعريف بكتاب "سفر السعادة وسفر الإفادة"، وببيان أهميته العلمية، ومنهج السحاوي في الاعتراضات.


المقدمة: فيها نتائج البحث.

منهج الرسالة: تصنيف مسائل الاعتراض في الفصل الأول ترتيبًا هجائيًا، والفصل الثاني والثالث حسب ورودها في الألفية، ومناقشة المسائل بذكر أقوال العلماء، وترجيح ما يظهر لي أنه الصواب، ثم الحديث عن أدلة السحاوي في اعتراضاته، ومحاولة تقييمها.

نتائج البحث: تبين من خلال البحث أن السحاوي شخصية مستقلة، ظهرت من خلال تفريعه بآراء لم يسبق إليها، وإن ظهر في بعض اعتراضاته أنه كان تابعًا لغيره، ولكن الصواب كان معه في أغلب اعتراضاته.

المجلة

مها محمد سليم اليوبي

أ.د. سعد بن حمدان العامدي
Abstract

Title of the Thesis: Al-Sakhaawi's objections to the linguists and grammarians and morphology in the book (Sefar alsaadah and saeer alefadah).

Researcher: Maha Najem Saleem Al-youbi.

Grade: Master.

Subject: Studying Al-Sakhaawi's objections to linguists and grammarians in the book (Sefar alsaadah and saeer alefadah), with the views of the grammarians and their arguments, determining whose arguments outweigh the others' and trying to prove it.

Objectives: Discussing the strengths and weaknesses of Sakhaawi's objections, tracing the influence of his predecessors on him, showing the sources, causes and modes of his objections and evaluating them within a specific scientific approach.

Components:

- Introduction: the importance of the subject, the motives for the choice of this subject and the research methodology.

- Preamble: a brief biography of the scholar Al-Sakhaawi, a presentation of the book "Sefaralsaadah and saeeralefadah" as well as its scientific importance.

- Presentation and study: Chapter I: Objections within grammatical issues. Chapter II: Objections within inflectional issues. Chapter III: Objections within linguistic issues, and the approach of Al-Sakhaawi in objections.

- Conclusion: the search outcome.

Process: Arrangement the issues of objection in chapters I and II as they appear in the Aliya, and in chapter III according to their alphabetical order, discussing the issue with reference to the views of the scholars, defending what I think is right, mentioning the main characteristics of Al-Sakhaawi's objections and trying to evaluate them.

Outcome: I proved through the research that, although he seemed to be a follower in some objections, Al-Sakhaawi has an independent personality, it emerged from uniqueness of his new opinions, and that he was right in most of his objections.

Student:  
Maha Najem Saleem AL-youbi

Supervisor:  
Dr. Saad Hamdan AL.ghamdi
المقدمة

الحمد لله الغفور الرحيم التواب الحليم ذي النعم التي لا تتخلد الأول ولا انتهاء،
والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى أهله وصحبه ورجاله. أما بعد:

لقد قيّض الله لهذه اللغة علماءاً سخروا أنفسهم خدمةً لها؛ لأنها لغة القرآن الكريم، ولأن الله عز وجل تكلّف بحفظها، كما قال جل وعزٌ: «إِنَّا نُحْفِظُ نُوتِهَا الذِّكْرُ وَإِنَّا لَقَافِئُونَ» [الحجر: 9]. فألّفوا مصنفات جليلةً في علوم اللغة على اختلاف فروعها، فتركوا لنا ترازاً علمياً تستفيد منه اليوم، ومنهم من ألف في مجال النحو، ومنهم من ألف في مجال الصرف، ومنهم من ألف في مجال اللغة، ومنهم من جعل كتابه شاملاً لعلوم اللغة العربية كافة، فلم يختص فلن واحد من فروع اللغة العربية، والتّنوع في التأليف عند مؤلف واحد لأكثر دليل على تعدّد ثقافته وتنوعها، كما أنها تزيد من قيمة العلمية لهذه الكتاب.

وكتاب (سفر السعادة وسفر الإفادة)، أحد هذه الكتب، حيث جعله السخاوي كتاباً شاملاً لعلوم اللغة العربية بين لغة و نحو وصرف وفقاً، وجمع السخاوي فيه آراء ممن سبقه في العلماء على اختلاف مدارسهم، ولم يكن السخاوي مجرد عارض وناقل لهذه الآراء، بل هو شارح وموضّع، وناقد ومُعترض، فإما أن يُرْجَع هذه الآراء، أو يخالفها، ويحتج عليها بالأدلة التي ثبت صحة ما اعترض عليه.

ولا غرابة في أن يكون هذا الكتاب ذا قيمة علمية لأن مؤلفه علم الدين السخاوي (ت: 453 هـ) أحد أئمة العربية الذين حلفوا لنا أثرًا علميًا في مجالات مختلفة، فألّف في التفسير، والقراءات، والفقه، واللغة، والنحو، والصرف، وكتاب "سفر السعادة وسفر الإفادة" أحد هذه الكتب التي ألفها، فهو كتاب شامل لعلوم العربية، وحالف بأياء العلماء على اختلاف مذاهبهم.

ولأهمية الكتاب العلمية وثقافة مؤلفه أشار على أساتذة الأستاذ الدكتور بديع المختار بدراسة الاعتراضات التي يذكرها العالماء في مؤلفاته، وأشار على بحثية الاعتراضات السخاوي في كتابه سفر السعادة وسفر الإفادة، فاستنادت إليه، واستخرجت لمسائل الاعتراضات المذكورة في هذا الكتاب، وقامت به دراسة، ودراستها لتكون موضوعًا لدراسة الماجستير.
فتائب اعتراضاته عنابة، وقبت جمعها، ودراسة، وجمع آراء العلماء حولها، ومناقشتها،
محاولة تقويمها، وكانت ("اعتراضات السحاوي على اللغويين والتحوينيين والصرفين في كتابه سفر السعاده
وسفر الإفادة") هي موضوع بحثي.

وهدف هذه الدراسة إلى توضيح الاعتراضات، ومناقشتها، وترجيح ما أراه واجحاً بالدليل.

وثمة دوافع أخرى لاختيار هذا الموضوع، منها:

1 - رغم أن النهضة العربية، بتقديم هذا البحث المتواضع.

2 - كشف اعتراضات السحاوي؛ لأنه من الأئمة المشهورين في علم القراءات والتفسير وال نحو،
فكان نادرة زمانها، قرب إهله بالإجابة والتقصير عن كل من ذكره من أساتذته وتعارضه
وتلامذته، ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا، ويعتبر كتاب (سفر السعاده وسفر الإفادة)
الكتب المهمة التي ألفها السحاوي، وهو موسوعة في اللغة العربية كما ضم إلى ذلك فوائد قيمة
من ذهار الخدام، ونظائر العلماء.

3 - دراسة آراء السحاوي اللغوية والتحوينية والصرفية معاً، وبيان اعتراضاته على آراء اللغويين
والتحوينيين والصرفين، وتقسيم منهجها، وبيان قيمتها العلمية.

أهداف الموضوع:

1 - إبراز الاعتراضات اللغوية والتحوينية والصرفية في كتاب سفر السعاده وسفر الإفادة للسحاوي،
وبيناقش علمها.

2 - جمع ما تفرق من الموضوع في مكان واحد؛ ليسهل على طلبة العلم الوصول إليه.

الدراسات السابقة:

نظراً لأن هذا البحث يشمل الاعتراضات على اللغويين والتحوينيين والصرفين من خلال كتاب
(سفر السعاده وسفر الإفادة) للسحاوي، فيمكن القول بأن جهود السحاوي في النحو واللغة سبق
تناولها بعض الدراسات.

ومن الدراسات السابقة التي تتعلق بهذا الموضوع:

5
1- علم الدين السحاوي جهوده في اللغة والنحو دراسة ووصيفة تحليلية مع تحقيق الجزء السادس من كتاب المفصل في شرح المفصل. للدكتور نوريف بوساطي. (رسالة دكتوراه). إشرف الأستاذ الدكتور: عبد النبي محمد علي، جامعة النيل 1481.

اهتمت هذه الرسالة بدراسة الفكر اللغوي عند السحاوي، واشتملت على موقفه من السماع والقياس، والعمل، والاحتجاج بالشواهد، واللغات، واللمحات، و موقفه من الخلاف بين علماء اللغة والنحو.

2- الجهود اللغوية للإمام علم الدين السحاوي مع تحقيق كتاب تفسير القرآن العظيم، لأحمد طه ولي رضوان. (رسالة دكتوراه)، إشرف الأستاذ الدكتور حسام البحي علي البهنساوي، جامعة الفيوم، 1963.

تناولت هذه الرسالة مخارج الأصوات عند السحاوي مقارنة بالسابقين واللاحقين للأصوات، كما درست صفات الحروف، وبعض القضايا المتعلقة بالصورات العربية، والتصنيفات التركيبية للأصوات.

3- دراسة المسائل النحوية والصرفية في كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة من محمد أحمد الطهراوي. مع تحقيق الجزء الأول. (رسالة دكتوراه)، إشرف الأستاذ الدكتور: غريب عبد الله نافع، نُشرت بتاريخ 1990.

حاولت جاهدة البحث على هذه الرسالة في مكتباتنا وجامعتنا، فلم أحصل عليها، فبعث أحد معاوري إلى الجامعات المصرية ليحصل على نسخة فلم ينكره، لأن نظام الجامعات هناك لا يصوّر أكثر من ثلاثين صفحة، فلم يسمح أن أحصل على صورة للبندقية؛ لأعرف منهجية الباحث، وصورة من الفهرس لمعرفة الموضوعات التي تطرق لها الباحث، ولكن بما أن الذي أرسله ليس من طيلة الدراسات العليا، أؤمن أن يصوروا له نسخة منها، فطلب منهم كتابتها بخط اليد، فلم يسمح له بذلك.

خطة البحث:

بعد جمع مسائل الاعتراف، ودراستها، ارتأيت تزوييم البحث إلى ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة فهمية، ومنزلة مبادرة مملة بالفهرس الفنية، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وقد تناولت فيها دوافع البحث، وخطته.

الفهمية: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لعلم الدين السحاوي.
المبحث الثاني: تعريف بكتاب "سفر السعادة وسفر الإفادة"، وبيان أهميته العلمية (إيجاز).

المبحث الثالث: عبارات السحاوي في الاعتراض. وطريقة.

المبحث الرابع: أسباب اعتراض السحاوي على اللغويين والتحويين والصرفين.

الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل اللغوية: وفيه مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات:

1- اشتقاق لفظ الجلالة (الله).
2- تشذيد اللهم في (آمين).
3- اشتقاق لفظة (زَنَب).
4- الأصل في اشتقاق ومعنى: (نَهْبَ وَنَهْبَاهُ).

المبحث الثاني: الاعتراضات في القراءات القرآنية، ومعاني المفردات:

1- الخلاف في معنى (بَيْت).
2- القراءات في (ذَرَّيْن).
3- القراءات الوردة في: (مَنْس) واللغات في: (سَبْع).

الفصل الثاني: الاعتراضات في المسائل النحوية: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في البناء والإعراب:

1- الخلاف في أضلاع البناء والإعراب.
2- الخلاف في بناء المعنى على السكون في: (فِي أَبُوك).

المبحث الثاني: الاعتراضات في التراكيب:

1- نصب صغليةك وملوك في: (وَجَنَّ صِغَالِكَ آنثِمْ ملوكًا).
2- نوع المندى في قول الشاعر: (فِيآذَا إِنْ تَعْرَضَتْ فَبَقَمَتْ).
3- ترجيح المندى المضاف.
4- الخلاف في حذف حرف النداء والترجمة في قولهم: (أَطْرَقَ كِرَاء).

المبحث الثالث: الاعتراضات في الحدود والمصطلحات:

1- نوع الضمير (هو) في قول العرب: (فإذا هو إياها).
2- تضمين معنى "فاسِبْنَاهُ" معنى "أقضِنْهُ".
الفصل الثالث: الاعتراضات في المسائل الصرفية: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في أبنيّة الأسماء:
1. الاختلاف في أصول الرباعي المفرد.
2. الخلاف في وزن (أسطوانة).
3. النقول في أصل (أشياء) وزوجها.
4. زيادة الون في (ضيق).
5. زيادة الماء في (هجوم).

المبحث الثاني: الاعتراضات في أبنيّة الأفعال:
1. بناء فعل التحجب من غير الثلاثي المجرد وزيده.
2. بناء فعل التحجب من الألوان والعيب.

المبحث الثالث: الاعتراضات في جمع التكسر والتصغير:
1. تكسر الخامس.
2. الخلاف في جمع (عُنْكبوت) وتصغيرها.

المبحث الرابع: الاعتراضات في الإبدال والإعلال:
1. التمثيل على الأصل.
2. إبدل المهمة بعد ألف مفاعل في (تماشي).
3. القول في إعلال (عثمان) وزوجها.
4. الخلاف في عين كلمة ( الوزول).


منهجي في البحث:

اعتمد منهجي في البحث على قراءة كتاب: "سفر السعادة وسفر الإفادة" تحقّق محمد الدالي.
طبعته: جميع اللغة العربية بدمشق، وحصر الاعترافات اللغوية والتحوية والصرفية التي اعتراض فيها السحاوي على اللغويين والتحويين والصرفين في هذا الكتاب.

وكان منهجي العلمي والمنفي في دراسة مسائل الاعتراف بتلخيص في الآتي:

1 - وضع عيونه مختصر لكل مسألة، مع الحرص على أن يكون متوافقاً مع ما يتناول نيته.
2 - تصنيف مسائل الاعتراف في الفصول الثاني والثالث حسب ورودها في ألفية ابن مالك، لشهرها.
3 - اعتمدت دراسية المسألة على ذكر التصريحة عليه كاملاً في صدر المسألة، ثم التعقيب بإيراد نص السحاوي المشتمل على الاعتراف.
4 - مناقشة الاعتراف بذكر آراء العلماء، وترجيح، أو تضييف هذا الاعتراف حسب ما يظهر في رجحانه بالأدلة، وحسب ما يبدو لي من دراسة التصريحة اللغوية والتحوية والصرفية.
5 - فصحت المفردات الخامسة بالرجوع إلى كتب المعارج واللغة.
6 - عرضت بعض الأعلام المغمورين، أو الذي يظهر في حاجة البحث للتعريف.
7 - ذكر أهم النتائج التي ظهرت لي في أثناء البحث من خلال الخاتمة.

هذا وقد وجدت بعض الصعوبات والغرائب التي من أهمها:

1 - أن المرجع الأساسي للبحث كتاب (سفر السعادة وسفر الإفادة) بطبعية جميع اللغة العربية بدمشق، لم ألتئم عليه في المكتبات، ولم أحصل إلا على مصورة منه من مكتبة جامعة الملك عبد العزيز.
2 - صعوبة تأصل الاعترافات؛ لمصرف السحاوي في العبارة المنقلة، ونقله كثيراً دون طريقة، مع أن طبيعة البحث تقتضي ألا أورد من مسائل الاعتراف إلا ما اعتراض عليها السحاوي نفسه؛ أو ما كان من اعتراض غيره لكنه تصرّف فيه السحاوي؛ لموافقته لرأيه.

وبعد فَقَّرَ كُلٌّاد صح حجاه وتعليّه على عونه وتعسّيه، وأساليه التوفيق والسداد وأن ينعف الله به الدارسين وطلاب العلم.

كما تقدم بالشكر والتقدير بعد شكر الله تعالى إلى (أمين) التي طلبت دعت الله أن يغفر لعلي بالتوفر، وكأنه عملي بالسداد أدامها الله ورعاها، والدعاء بالرحمة والغفران إلى القلب الدافئ الذي اقتفده (أبي) رحمه الله، وأسكنه فضح جانبه.

وشكره في المقام موصولاً إلى من وقف بجانبي، من تكريم معي مشاق الدراسة، من أعطى وقته ووجهده إلى (زرجي) عرفاني بالحسيني، وشكرنا على حسن الصنع، وإلى إبنائي حفظهم الله وأصلهم.
كما أتقدم بخلاصة الشكر والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الرسالة سعاد الأساتذة الدكتور سعد بن حمدان العامدي على متابعته لهذا البحث، وتوجيهي وتسديد نغزات هذا البحث، فجزاه الله خيراً.

كما أحفظ لأستاذيو الأساتذة الدكتور/ ياسين بن حسن الهويام استمراره منذ أن كان البحث فكرة، ووفقه معي في مراحل تسجيل هذا الموضوع إذ كان نعمه المرشد، فله من حزيل الشكر والامتنان.

ثم أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى التي فلت من معها عزب ممثلة في كلية اللغة العربية وأدارما، وجميع مسوساتها، فجزؤهم الله خيراً.

والشكر موصول لجامعة الملك عبد العزيز - فرع رابع- التي هيأت لي فرصة الابتعاث، ومواصلة الدراسات العليا في هذه الجامعة.

والشكر مزيجي للأستاذين الكريمين: الأساتذة الدكتور: ياسين الحمو، والدكتورة: حصة الرشود، على تفضلهم مأجورين بمناقشة هذه الرسالة، وأسأل الله أن يفعلي بعلمهم وتوجيههم.

كما أشكر كل من: شعجي وآمري؛ لتمام هذا العمل المتوفر، إلى إدخالي وأخوائي سندي في الحياة لا حرمي الله منهم.

وحتاماً فإن هذا عمل بشرى يعتري النقص، فإن أصب في توثيق من الله سبحانه، وإن أعطات فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله سبحانه الإخلاص والقبول، و صلى الله على بنينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
التمهيد

وفي أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لعلم الدين السخاوي.

المبحث الثاني: "سفر السعادة وسفير الإفادة" موضوعه، ومصادره، ومنهج المؤلف فيه، ومكانة. (إيجاز).

المبحث الثالث: عبارات السخاوي في الاعتراض. وطريقته.

المبحث الرابع: أسباب اعتراض السخاوي على اللغويين والتحويين والصرفيين.
السحاوي: حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأرض بن عبد الغالب المهدي، المصري، السحاوي

المقرء النحوي، الملقب علم الدين (1). شيخ القراء بدمشق (2).

مذهبه:

كان ميدوؤ الابتشغال بالفقه على مذهب مالك بمصر ثم انتقل إلى مذهب الشافعي (3).

موالده ونشأته:

انتقد جمع مصادر ترجح أنه ولد به (سنها) (4) في مصر، وفيها ينسب، سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل تسعة وخمسين وخمسين. (5)

بدأ السحاوي تلبب العلم في سن مبكرة في بلدته (سجح) مسقط رأسه،ى حفظ القرآن، وتقلي مبادئ الفقه المالكي، ثم رحل إلى الإسكندرية سنة 572 هـ، وبعد ذلك توجه إلى القاهرة، وتقلى فيها العلم على عربية العلماء (6)، فنصح من السلفي (7)، وأبي الطاهر بن عوف (8)، وأبي الحجوب عساق بن علي (9)، وأبي القاسم

(1) أقدم من مقدمات الدكتور محمد الداني صاحب كتاب سفر السعادة وسفر الإفادة، نظر مقدمته، 11/1-22-1، هناك عام آخر يلقب بالأسماء أيضاً هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شيخ الدين السحاوي، مؤرخ حجة وعالم بالخطابة والتصغير والأدب، أصله من سجح (من قرى مصر) ، وولد في القاهرة، ورقاقة، بالبلدة، ساحل في البلدان، مسيحي طولية، له عدة مصنفات من أشعاره، الذي يبلغ شهر حجري، ترجم نفسه فيه ثلاثين صفحة، (الفنون: الأعلام 1421/1).
(3) الوافي بالوقائع 1421/2، وروى أعلام 1970.
(4) مجموع الأدب 1970.
(5) مجموع الأدب 1970.
(7) يُذكر في: أعلام 1421/4.
(8) يُذكر في: أعلام 1421/4.
(9) يُذكر في: أعلام 1421/4.
(1) إسماعيل بن مكحول بن إسماعيل بن عميس بن عمرو الفرعي، الإدريس الثاني، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(2) طه على بن إسماعيل أبو الجوزي الخنالي النحوي الشافعي المحدث، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(3) سعيد بن علي بن يحيى بن عبد الله بن أبي قتيبة النحوي الشافعي المحدث، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(4) علي بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي طالب، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(5) محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(6) محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(7) أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن أبي بكر، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(8) عبد الله بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن أبي بكر، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(9) عبد الله بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن أبي بكر، توفي 1362 هـ، توفي في غزوة الأخطار.
(10) طبقات الأدباء والخوشن، 15/1350، وسير أعلام البلاد 16/1428، وشاكر، مدارسك النحوية، 132/1.

وكمل مسجد بالقراءة يومًا على مدة طويلة... وكان يعلم أولاد الأمير ابن موسى، وانتقل معه إلى دمشق، واشتهر بما بعلم القرآن، وعادو القراء القرآن على ناحي الدين أبي اليمن الكندي ولازمه، وقرأ عليه جملة وافية من جمعاته في الأدب وغيرها، وصار له حلقة بالجامع بدمشق، وترد إليه الناس للتأذب.

وتصدر للإقراء جمع دمشق وازدحم عليه الطلبة، وقصده من البلاد، وكان يُسُجى على مذهب الشافعي.

أخذ عنه القراءة خلقًا لا تخليص.

أبرز من تأثر بهم السحاوي من شيوخهم:

1- (الشاطبي): قرأ القرآن العزيز بصر على يده، ولازمه مدة طويلة، واستفاد منه، وقرأ النحو على ناحية زمانه من الشاطبي وغيره (4)، فتنتشر السحاوي بجوده في التأليف، فشرح القصيدة "الشاطبية" في القراءات شرحًا كبيرًا (3)، في بحثين.

2- (أبو اليمن الكندي): تأثر به في القراءات والنحو واللغة والأدب، وروى كتاب المصبيح لأبي الكرم الشهرزي.
بقرأته عن داوود بن أحمد بن محمد البغدادي عن المؤلف مماثلًا، وجمع على أبي اليمن كتاب سبوعه، والإيضاح، واللمع، وديوان المثنى وشرحه، وقرأ عليه أكثر مسحوعاته.

تلاميذه:

تصدر الإمام السحاوي- رحمه الله- إلى التعليم القرآني، وغير ذلك من العلوم الشرعية، وقد أخذ عنه جميع غفيرة لا يمكن حصتهم، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه مكتب يقرأ الناس نفياً وأربعين سنة، فقرأ عليه خلق لا يحصىهم إلا الله تعالى.

وقد سار الكثير منهم على نهج شيخهم السحاوي، وبرزوا في علوم شیء، وصنفوا العديد من المؤلفات، ومن هؤلاء التلاميذه:

1- شمس الدين أبو الفتح الأنصاري (ت 567 هـ).
2- شهاب الدين أبو شامة (ت 626 هـ).
3- الشيخ حسن الطلماني (ت 616 هـ).
4- رشيد الدين ابن أبي الناصر (ت 673 هـ).
5- زين الدين الزواوي (ت 681 هـ).
6- نقي الدين بعهد الجرباشي (ت 688 هـ).
7- الشيخ ابن مهر (ت 690 هـ).
8- رضي الدين جعفر بن دبوقة (ت 691 هـ).
9- جمال الدين الفاضلي (ت 692 هـ).
10- شمس الدين محمد ابن المعياطي (ت 693 هـ).
11- نظام الدين محمد بن عبد الكريم البمازي (ت 704 هـ). وغيرهم.

---

(1) يُنظر: غاية النهاية في تجلقات القراءات 1/16/02/05.
(2) ولايات الأعراق 7/22/22/72.
(3) ينظر: جمال القراءات 1/16/20، والخبر في غير من غير الفقه في 17/178، والبيانا، والنهيي 13/181.
(4) ينظر: سير الأمام البلاذري 14/180، وكمال الإقراء 2/39.
مكتابه العلمية:
برع الإمام السحاوي في كثير من العلوم، وأجاد فيها، فهو إمام ومقرئ، ومفسر وفقه، وحكي وآداب وشعراء، داع
صيته بعثه علماء أثنا عليه من عاصره، ومن آخه عنه.

أقوال العلماء فيه وإشاداتهم:
1- قال عنه الإمام الذهبي: "كان إماماً كاملاً، عقفاً، وحكيّاً علماً، مع بصره مذهب الشافعي، ومعرفته بالأصول،
وإتقانه للفقه، ويراعته في التفسير، وإحكامه لضرور الأدب، وقصائده بالشعر، وطول بياه في الإنشاء، مع الدين
والتواضع، والمروة واطراح التكلف، وحسن الأخلاق، ووفر الخمرة، وظهور الجلاء، وكترة النصائح". (1)
2- وقال عنه السبكي: "كان فقيهاً بفني الناصح简易 إماماً في النحو والقراءات والتفسير، قصده الخلق من البلاد لأخذ
القراءات عنه، وله المصنفات الكبيرة، والشعر الكثير". (2)
3- وقال عنه ابن الجوزي: "كان إماماً علماً محققًا مقرراً جيداً، يصير بالقراءات وعلمها، إماماً في النحو واللغة
والتفسير والأدب، وأنقر هذه العلوم اتقانها بليغًا، وليس في عصره من يلبه فيها، وكان عالماً بكثير من العلوم غير ذلك،
متفقاً أصولياً م detal، وكان - مع ذلك - دينياً حراً، متواضعًا، مطرح التكلف، حلو المخاضرة، حسن النادرة، حاد القرية،
من أذكياء بني آدم، وأوفر الخمرة، كبير القدر، عبوا إلى الناس، ليس له شغل إلّا العلم والإفادة...". (3)
4- وقال عنه السبطي: "كان إماماً علماً مقرراً محققًا مجدداً، بصيرته بالقراءات وعلمها إماماً في النحو واللغة
والتفسير، عارفاً بالفقه وأصوله، طريف الباق في الأدب، مع التواضع والدين، ولموعده وحسن الأخلاق، من أفراد العالم
ونذكياء بني آدم، مليح المجاورحة، حلو النادرة، حاد القرية، مطرح التكلف". (4)

مؤلفاته:
 ألف السحاوي في علوم مختلفة بعضها في القراءات وعلوم القرآن، وبعضها في التفسير والحديث، وبعضها في

---

(1) مطَّر: جمال مِرزا/1416
(2) مِرة القراءة الكبار/24876
(3) قطع الشافعي/297
(4) غاية النهائية في قطع القراءة/1/5/1423
(5) بيت الرعية/1932
النحو واللغة، وبعضها في السيرة والقصائد النبوية، وهذا تعددت كتب في مضامينها. قال الذهبي: "وله تصنيف ساخر
من أبرز مؤلفاته:

- المؤلفات المطبوعة:

1- سفر السعادة وسفر الإفادة (1)، وسياقي الحديث عنه.
2- سفر تأليف في معرفة التجويد والتحقيق (2)، وقد طبع الكتاب المذكور بتحقيق الدكتور علي حسين الباب
ملحقاً "بجمال القراء" (3).
3- المفصل شرح الفصل (4)، أربعة أجزاء، من نسخة كتب سنة 1326، عليها إجازة بن خط المؤلف، مؤرخة سنة
382 هـ في دار الكتب، تصويراً عن أحمد الثالث، كما في المخطوطات المطبوعة (5).
4- جمال القراء وكمال الإقراء (6)، في التجويد (1)، مكون من جزأين، وحققه: علي حسين الباب، ونشرته مكتبة
التراث - مدينة الهرم، سنة 1408.
5- منير الصدوق في شرح الأحاجي (7)، سماع الصوتي: "شرح أحاديث الرجعي النحوية". قال: (من أجل الكتاب
في موضوع)، وأنزين أن يعقب كل أحاديث الرجعي بلغة من نظمه (8)، ووقد منه نسخة مصورة بالميكروفيلم
في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باسم "نموذج الصدوق في تفسير الأحاجي" في القراءة، تاريخ النسخ
639 هـ - أي في أواخر عهد المصف، تقع في 125 ورقاً (9). قال عنه الزركالي: "رأيته في حوزة محمد سرور

(1) الفهرس في خبر من غير / 178.
(2) وفيات الأعيان / 222.
(3) هديه المعلمين / 208.
(4) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء / 146.
(5) وفيات الأعيان / 222.
(6) الأعلام / 232.
(7) وفيات الأعيان / 222.
(8) الأعلام / 232.
(9) أثبات الوعيد / 198.
(10) ذي الفقار وكمال الإقراء / 126.
الكتب حقيقة الطالب: سلامة عبد القادر، ليل درجة الماجستير عام 1402 هـ.

6- ذات الحال والمهام الكلية، وهي قصيدة للمؤلف فيما اتفق لفظه وأختلف معنا، وهي في الحقيقة جزء من كتاب "سفر السعادة وسفر الإغواء"، صدرت للعربية هذه القصيدة بطبع، وهذه ذات الحال ومهام الكلية، نذر بالنتائج المثلى، وسر بالمعاني المختلفة .. الح، وعدد أبناءها ثلاثة وأربعون بيتا وثمانية بيتا.

7- الكوكب الّوّاد في تصحيح الاعتقاد (1)، شرحه السيوطي في كتابه "الاقتصاد في شرح الكوكب الّوّاد في تصحيح الاعتقاد".

8- هداة المرتزب وياما الخفاف والطلاب (2)، منظومة في القراءات (3)، في متشابه كلمات القرآن، مربتة على حروف المصحف (4)، والكتاب طبع في مصر طبعة حجرية سنة 1306 هـ، وقد قام بشرحها الأساتذة الفاضلون الدكتور: محمد سالم محيي، ودكتور: شعبان محمد إسماعيل، ونفتاح «التبنيات الجلية شرح المنظومة السحاووية في متشابهات الآيات القرآنية»، ونشرها المكتبة المصرية التحريرية- ميبدان الأزهر ب مصر، الطبعة الأولى دون تاريخ (5).

9- الوسيطة إلى شرح العقلية: وقبل الوسيطة إلى كشف العقلية (6)، توجد منه عدة نسخ: في دار العلوم- دبند- بخط عبد الرحمن حشانى، ونسخة في مكتبة الأزهر، ونسخة الجامعة الإسلامية، ونسخة في دار الكتب المصري، ونسخة في المكتبة المصرية- مكتبة الملك عبد العزيز تقع في برج واحد، ومنه نسخة كذلك هكذا كتبها تصحيحات وتعليقات في مكتبة عمار حكيم، انتهى من نسخها محمد بن محمد الفارسي النرزي (7)، وهو كتاب مطبوع.

حققه مولى محمد الإبراهيمي الظاهري، ونشرته مكتبة الرشد عام 1424 هـ.
10 - فتح الوصيد في شرح القصيد، وقبل فتح الوحيد في شرح القصيد (1)، وهو كتاب مطبوع حققه د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، نشرته مكتبة الريشد، وقع في أربعة أجزاء.

11 - منبذ الأصول وغايات الفصول في القراءات (2)، الكتاب مطبوع بالآلة الكتابية بالأردن، حققه الشيخ محمد عصام مفصل القضاة، أحد شرقي كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونال به حفظه درجة «الماجستير» من الجامعة الأردنية، ضمن أصول الدين شعبة (التفسير)، كما طبع أيضا ملحقاً بكتاب «جمال القراءة»، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب (3).

ب - المؤلفات المخطوطة:

1 - النصرة في صفات الحروف وأحكام المد (4).

2 - تفسير القرآن إلى سورة الكهف (5)، في أربعة مجلدات، مات- زكيم الله- قبل إتمامه (6).

3 - القصائد الشيعية في المفاتيح النبوية (7)، شرح أبو شامة هذه القصائد النبوية- الشيخ السباعي- وتمه «كتاب شرح المفاتيح النبوية»، وبعد هذا الشرح أول مؤلفاته، وهذا الشرح يقع في مجلد واحد (8).

4 - المفاخرة بين دمشق والقاهرة (9).

5 - خدمة الناس في معرفة المناشدة (مناسك الحج) (10)، وقع في أربعة مجلدات (11).

6 - نظم الضوابط النحوية، منه نسخة بدار الكتب (12).

(1) وفيات الأعيان 7/7/1422
(2) وفيات الأعيان 7/7/1422
(3) جمال القراءة، وكمال الإقراء 4/2/1422
(4) جمال القراءة، وكمال الإقراء 4/2/1422
(5) الإدارة بالوظائف 12/8/1422
(6) جمال القراءة، وكمال الإقراء 4/2/1422
(7) الديوب على الروضتين 3/12/1422
(8) جمال القراءة، وكمال الإقراء 6/1/1422
(9) وفيات الأعيان 7/7/1422
(10) هديته العارضين 1/6/1422
(11) جمال القراءة، وكمال الإقراء 6/1/1422
7- رواية الدرر والمرجان في تكوين القرآن، مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، يقع في ثلاث ورقات ضمن مجموع (48-46)، مساحتها 13، توجد منها نسخة ميكروفيلم في المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية (1).

بالإضافة إلى هذه المؤلفات، هناك مؤلفات أخرى تعتبر أجزاء من كتاب "جمال القراء" هي:

1- الإفصاح الموجز في إيضاح المعجز (1)، وهو جزء من جمال القراء (2).
2- أقواس العدد في معرفة العدد (1)، وهو جزء من جمال القراء (2).
3- الطواف الراسخ في القراءة (1)، وهو جزء من جمال القراء (2).
4- منزل الإجلال والتعليم في فضائل القرآن العظيم (1)، وهو جزء من جمال القراء (2).
5- نثر الدور في ذكر الآيات والسور (1)، وهو جزء من جمال القراء (2).

وهكذا مؤلفات ذكرها إسماعيل بابا في كتابه (11)، وهذه المؤلفات لم يذكرها غيره كما ذكر

محقق سفر السعادة الدكتور محمد الدالي (12)، وكما ظهر لي بعد البحث:

1- الإفصاح وغاية الإشراش في القراءات السبع (13).
2- تنوير العظم في الخود والكرم (14).
3- خفة الفراش وطوفة المزايا (15).

(1) جمال القراء وكمال الإقراء/52/1.
(2) هديه المعارف/1/52/1، وجمال القراء وكمال الإقراء/51/5.
(3) جمال القراء وكمال الإقراء/50/6.
(4) هديه المعارف/1/50/4.
(5) جمال القراء وكمال الإقراء/50/5.
(6) هديه المعارف/1/50/6.
(7) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء/54/1/6.
(8) هديه المعارف/1/54/7.
(9) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء/54/1/6.
(10) هديه المعارف/1/54/6.
(11) ينظر: حجاب القراء وكمال الإقراء/54/1/6.
(12) هديه المعارف/1/54/7.
(13) سفر السعادة/1/54/2.
(14) هديه المعارف/1/54/7.
(15) هديه المعارف/1/54/8.
4 - ذات الأصول في مسجد الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم(1).
5 - ذات الأصول والقول في مفاهيم الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم(2).
6 - ذات المدرة في معجزات سيد البشر(3).
7 - شرح المهاجنة في الأحاجي والأغلفة للزعشري(4).
8 - شرح مصباح السنة للبندغوي(5).
9 - شكوى الانشقاق إلى النبي الطاهر الأخلاق(6).
10 - متشابهات الكتب(8).

11 - عمدة المهيد، وعده لامجد في معرفة نظم التجويد(7). نظم في التجويد، عدد أورافه ست ورقات، وهي
منظومة نوبية، تقع في أربعة وستين بينة قدم لما الناظم بالحديث عن حقيقة التجويد، ثم انتقل إلى
المقصد الأهم فيها وهو مخازن الحروف، وما يبض الاحتراف فيه، وتحدث عن صفات الحروف، وحتم
الناظم قصيدة بالحديث عن جوهر التريل، ويجب التحني(11).

12 - لوقائع الفكر في أعيان من غير(11).

وفاته:

مات بدمشق ليلة الأحد الثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة(11). قال الإمام أبو شامة: "ليلة

(1) مهدي المعاوين/6
(2) مهدي المعاوين/7
(3) مهدي المعاوين/8
(4) مهدي المعاوين/9
(5) مهدي المعاوين/10
(6) مهدي المعاوين/11
(7) مهدي المعاوين/12
(8) مهدي المعاوين/13
(9) مهدي المعاوين/14
(10) جمال القراء، وكمال الإقراء 1/53-52
(11) مهدي المعاوين/15
(12) مهدي المعاوين/16
(13) مهدي المعاوين/17
(14) مهدي المعاوين/18
(15) مهدي المعاوين/19
(16) مهدي المعاوين/20
الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة توفي الشيخنا علم الله الدارين أبو الحسن علي بن محمد السحاوي - رحمه الله - علامة زمانه، وشيخ عصره وأواه ينظر إلى الأثر الصالحي، وصلى عليه بعد الظهر بجامع دمشق ... وكان يوماً مطيراً، وقى الأرض حوالى كثير، وكان على جنازته هيبة، وجلالة، ورقة، وأحساس، وحنم موت مشايخ الشام يومذا، وفقد الناس ممتهنًا كثيراً، ومنه استنفدت علوماً عجيبة كالقراءات، والتفسير، وعلوم نون العربية... (1).

---

(1) القلم على الروضتين ص 177.
 موضوع:

اشتمل الكتاب على موضوعات في اللغة وال نحو والصرف، كما حوى على موضوعات في علم الفقه، وهو بذلك يغطي موضوعا شاملة في علوم اللغة المرتبطة.

منهج المؤلف فيه:

يقع كتاب سفر السودارة وسفر الإفادة في جزءين، استقل الجزء الأول بالألبانية (1)، وكتب مؤلفه على حروف المعجم. فقال: " وردت الأبية على الخروج مستعينا بالله، أن السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاوي كتب، ما أتعلمه معاً من السخاو

وفي كتاب سفر السودارة شرح المؤلف معاني الأمثلة ومانيها (2)، ونقل آراء العلماء في هذه الأمثلة، واستشهد على كلامه بالقرآن، والحديث، وإن كان مطلاً، والشعر، وكلام العرب. أما الجزء الثاني فاستللم على مسائل في الملاحظات، وعلم القوافل، ومعاني الشعر. وكتب كتاب بقصيدة له فيما أتقن لفظه، واحتفظ معه.

عرض السحاوي الألفاظ، وذكر اختقاقها، ومعانيها، ووزعها، فألحاناً يفسر ما لم يفسر، وأحياناً أخرى يذكر رأي العلماء في انشقاق، أو تفسير اللغة، ويستنجد بأيام العامة، وأحياناً يعرض على ما قبل.

أما في مسائل النحو فأورد السحاوي الملاحظات كاملاً كما هي، وأورد المسائل العشر لابن بري، فأحياناً يورد المسائل كما هي دون التعليق عليها. وأحياناً أخرى يورد تعليقه عليها معاً، ومن معاه ما تكون اعتراضاً على جانب كبير من الصحة.

---
(1) أهدت من مقدمة الذاتي في كتاب سفر السودارة / 32-33 / 1336
(2) سفر السودارة / 32 / 1336
(3) سفر السودارة / 32 / 1336
(4) سفر السودارة / 32 / 1336
(5) سفر السودارة / 32 / 1336

13
وفي الجانب الشرقي لم يورد السحاوي أبدًا منفردة للصرف، وإنما جاءت مذكرة إما مع مسائل النحو كالتبعج من غير الثلاثي أو التعبير عن الألوان والعبور، وإنما أن تكون في الأنبية، فيكون الاختلاف في وزن لفظة، أو إبدال، أو إعلان، أو قلب، أو زيادة، أو جمع، أو تقصير، أو إخلاق.

مصادره:

اعتمد السحاوي في كتابه هذا على عدد كبير من المراجع. فمنها ما هو في علم النحو، ومنها ما هو في شروح الشواعت، ومنها ما هو في تفسير المنام، ومنها في مقالات العلماء، ودراوس الشعراء، ومنها كتب اللغة، وكتب الأمثال (1).

اعتمد على كتاب الله - عز وجل - وما فيه من قرآت، وأما الحديث النبوي فيلزم من أخذ به إلا أنه لم تتوسع فيه توضيح في القرآن الكريم والشعر، وكان محافظًا على ما دفع عليه العلماء من التحري بأي حال، لأن الحديث روبي بالمعنى، وقلًا كثرًا من روته كانوا من غير العرب.

كما اعتمد السحاوي في كتابه أيضًا على أقوال النحاة القرداني من بصرى، وكوفي، وبغداديين من أمثال: الخليل (2)، وسليم (3)، والبكر (4)، والأعشى (1)، والكحلاوي (5)، والخزاعي (6)، وأبي علي الفارسي (7)، ابن جي (8)، وغيرهم. ولغويين أمثال: الأصمعي (9)، ابن الأعرابي (10)، ابن خواري (11)، ابن درستوي (12).

---

(1) انظر مواليد المؤلف في كتاب سفر السعادة 139-139.
(2) هو الخليل بن أحمد الراوي، أبو عبد الرحمن البصري، صاحب البراءات، والكتاب العين في اللغة. أخذ منه: سيبويه النحو، والنصر من تربة، وزواري من موسى النحو، وذهب إلى جزيرة، وأخرون. مات سنة بيض فقط من ستين وثاني من الله (الحيد). 174/175، وسرير أعمال البلاط ط.176.
(3) هو عروة بن عثمان بن توب، أبو عبد الرحمن بن نصير بن نصر، صاحب سيبويه النحو من آهل البشرة. كان بطللاً أنقلاءً دائماً، كما أن الحيلد أخذ من نحوه ورود بدأ بعد وفاته، وسميت الكحلاوية باسمه. مات على بعضه يدخل، وأخذت النحو عنه. وذهب إلى جزيرة، وذهب إلى جزيرة، وأخذت النحو على المارين، وذهب إلى جزيرة، وأخذت النحو على المارين، وأخذت النحو على المارين، وأخذت النحو على المارين.
(4) هو أبو حسن محمد بن مهد بن عبد الجبرين، الفارسي، الفارسي. فكان شيخ أهل النحو وعلماء، وله مسيرة غنية بعد طليقته أبى عمر حمزة، وأبي حسن الدين. وكان من أهل البصري، وأخذ عن أبي عمر حمزة، وأبي حسان ثابت، وأبي جامع الصناني. وغيرهم من أهل الفرقة. وكان يقول على المارين.

(6) 14
من أبرز الكتب التي اعتمدت عليها المؤلف في كتابه الصحيح للمجوسي، وكتاب الجرمي في الأدب، وكتاب أدبية الكتاب سيبويه للزبيدي، وكتاب المنصف لابن ججي ولاستميرا الجزء الثالث، وسر صناعة الأعراب لابن جني، وجواب المسائل العشر لابن بري، والقوافي للأحرف، وكتاب الكامل للمحرر وغيرها.

(1) هو أبو عمر صالح بن إسحاق المجوسي النجاوي، فهم مولى قنبر بن يزيد، وحِزَم في قبائل اليمن أباه أبو عمر المجوسي، وأبو ملجم النجاني. من كتب سيبويه، وكتب أبي بكر بن حبيب، ونظم سيبويه، وكان أبو عمر رفيق أبي عثمان المذيي، وكان كتب سيبويه بقية نسبيبية، وكتب سيبويه، وكتب (الشريعة)، وكتب (السيرة)، وكتب (ال 갖고 النجفي، مات العijing في سنة سبعين وثمانين، وقُتل في مكة سنة سبع وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(2) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين، وقُتل في مكة سنة سبع وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(3) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(4) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(5) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(6) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(7) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).

(8) هو أبو علي السعيدي بن منصور عبد الله بن منصور بن فوزي الأنصاري، وقُتل في مكة سنة سبعين وثمانين. (انظر: تاريخ العلماء التحوي (187/3).
مكتبة:

احترى الكاتب على مسائل جليلة في اللغة، وبعضاً في النحو والصرف، وهذه المسائل ذات قيمة عالية، ولا شك أن قيمتها تكمن في سعة علم السحاوي باللغة وفرعها، وحذائه بعلم النحو وعلمه؛ لهذا الكتاب مسر السعادة وسفير الإفادة بعده موسوعة شاملة للغة والنحو والصرف والقواعد.

كما أن الكتاب عتمه السحاوي بقصيدة اسمها: ( ذات الخلل وهمة الكيل)، تعرّض بالألفاظ المتلقة، وتسر بالمعنى المختلف، تدقع سماعها جذع الساحر، ويستيح في باطلها خلاف الظاهرة.

ابتدأها بقوله: [البحر الواقف]

بحمض الله عزّ وجلّ العالمين
ورب العرش أنشد أشيرتين

وتتمها بقوله:

وحسني جنود ربي والنجاتي
إليه لما أوصل أن يكون

وكتب مسر السعادة وسفير الإفادة كتاب قيم أثني عليه كثير من العلماء الذين ترجوا على السحاوي. قال عنه الصقلي:

"وهو كتاب كثير الفوائد في اللغة والثقافة".

---

1 (سر السعادة 2/875)
2 (سر السعادة 2/876)
3 (سر السعادة 2/877)
4 (الولائي بالولايات 2/44)
المبحث الثالث:
عبارات السخاوي في الاعتراض.
وطريقته.
عبارات السخاوي في الإعتراس. وطريقةً

국

جاءت عبارات السخاوي على غاية لم يلتزم فيه خطاً واحداً، وإذا ظهرت في عباراته اللطيف واللين أحياناً، وأحياناً عكس ذلك، فيُخطئ من يعترض عليه، ويفشله أحياناً بعبارات تظهر فيها القسوة، ولم تكن هذه النسخة من طبع السخاوي، لكن طبعة الإعتراس هي من حتم عليه ذلك.

- من عبارات اللطيف واللين: "ليس بعيدةً "(1) "إن ذلك لا يصح" (2) " وما أرى الجواب مستقبلاً "(3) " لا يمكن "(4).

- ومن العبارات التي ظهرت فيها القسوة، وصفه على من اعتراض عليه بالخطأ والغلط، فتارة يقول: (خطأ)، وتارة أخرى يقول: (غلط)، وتارة يقول: (غلط وأخطأ)، وأحياناً يصف هذا الخطأ فيقول: (خطأ فاحشاً)، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1- اعتراض على من قال إن من جعل اشتقاق لفظ الجلالة الله من اللول من قوله: "أن من قال إن "(5) " إلاها" فأewed من توله العباد إلى خطأ فاحشاً "(4)

2- اعتراض السخاوي على همز (معايش)، فقال: " من همز (معايش) فقد غلط وأخطأ "(5).

3- قال معلب: "إنه إذا أدخل العماد في قوله: (إذا هو إيانا) "، لأن إذا مقاتلاً، وهو يسعى رأيته ووجدت، فذلك جاز مع العماد "، وأعتراض السخاوي على هذا الفعل، فقال: " فهو خطأ « لأن العماد عند البصريين والكوفيين لا يكون إلا فضة يجوز إسقاطها "(6).

4- قال أبو علي: "حكى فطرب (أب أبوبك) بإسكان اللاء في القياص، وهذا صحيح في القياس مستقيم..."(1) "، أعتراض السخاوي على هذا الفعل يقول: "وهذا الذي قال أبو علي في تصحيح ما قاله قطرب...".

(1) سفر السعادة 2/146
(2) سفر السعادة 1/123
(3) سفر السعادة 1/573
(4) سفر السعادة 1/82
(5) سفر السعادة وسفر الإفادة 1/125
(6) سفر السعادة 1/410
(7) هو أحمد بن بطي علامة، وفراء سنة إحدى وسبعين وثلاثين. (انظر: تاريخ العلماء النجويين للتنويه 1/681)
(8) سفر السعادة 1/578
(9) سفر السعادة 1/138

18
يوجب أن النبي لم تحق هذا الاسم أسكنت الها للبناء، ثم اتصل بما حرف اللين، وهو الباء الساكنة، ففتحت الها، للفتнятие الساكنين، فصار "الله أب" ثم خذفت الباء، فزال الموحذ لتحريك الها فقيمت على السكون، وهذا خطأ...(1)

5- قال السحاوي: قال الجوهر: "بئا: اسم جارية... وهو غلط"(2).

6- اعتير السحاوي على تشديد الميم في (آمين) بقوله: "ولا تلمع منه الميم، وتشددها خطأ"(3).

7- اعتير السحاوي على من رد على أي نزار يقوله: "إن الرجل الذي رد على أي نزار في "نهاوش" ما ضبه قائله إلا خذل، ولم يشكك فيه من الإنصاف سيتلا..."(4).

طريقة السحاوي في الاعتراب:

للسحاوي طرق عدة في الاعتراب، من ذلك:

أولاً: أنه لا يكتب بالاعتراب على آراء العلماء، بل يدعم اعتراضاً، ويحتج له، ويعمل لذلك، والائمثلة على ذلك كثيراً كثيراً أورد منها:

1- ذكر أقول العلماء في اسم (الله)، جعل الله وَعَزَّ وَلَطِيفٌ، واعتبر على قول سيبويه فقال: "وليس قوله الأول فيه كقول العرب في التجدّم؛ لأن ذلك معلوم فيه الخالان (أي كونه معرفة علماً للذين يدبرون) يُطلق على كل جمع) ثم يقول السحاوي: وليس الجزا الأولى التي أتاهها سيبويه في اسم الله -عز وجل- معلومة، ولا يَمعَّرَّف ذلك، ولا ينوي عليه دليل. ثم نراه يدعم رأيه قائلًا: وليس ما قاله سيبويه في "الناس" ما يوافق هذا الاسم العظيم؛ ويعال هذا النفي بقوله: لأن "الناس" و"الأئمة" معنى واحد، ويعال هذا النفي بقوله: وليس الله و"اللململة" معنى واحد، لأن الله عز وجل علماً لابد منه، إما مصدراً به مالردة بالأسماء...(5).

2- اعتير السحاوي على عبارة أي جعفر: "أَنَّم نُزَعُم أن الراة من "جعفر" زائدة" بقوله: ليس بحجة; وعمت السحاوي على اعتراضاً بقوله: لأَنَّا نؤمن أن من الناس من يقول ذلك، وكان الصواب أن يقول: إذ لو زعزم أن الراة من جعفر"(6).

(1) سفر السعادة 1-1239/1
(2) سفر السعادة 1-1232-1231/1
(3) سفر السعادة 1-1244/3
(4) سفر السعادة 1-1296/3
(5) سفر السعادة وسير الإفادة 1-14/1-798/3
(6) سفر السعادة 1-1277/3-577/3.
3- اعتراض السخاوي على ابن بدر (1) بقوله: أما قول ابن بدر جوابه في (ارجعه) إنه يشترط على الأصل في غير صحيح، وعلل السخاوي لذلك بقوله: "لأن ذلك لم ينطقي به على الأصل، كما نطقه ب(الجهلة)"(2).

ثانياً: ينفث اعتراض غيره إن وجد في الاعتراض ما يمكن الرد عليه، ومن هذه الاعتراضات:

1- قال أبو جعفر: "أما ما كان حلقة وهو ثلاثي: "فلم يترك التعجب، فإنه عند الأفخض إلا أَنْ أصله أكثر من الثلاثي، وذلك: "(غيره) و(جعفر)، والأصل عنه (اغوز) و(أخو)، و(أخوان)، فلما أرى ثلاثيًا، ولم يدر ما أصله استنادًا من الثلاثي؟ " قال محمد بن بدر: "إما تترك الأخذ التوجه في (عجوز) و(خوان)، فلأن أصله (اغوز) و(أخوان)، فخلاف ما عليه أهل العلم؛ لأعلم مجمعون على أن الأصل الثلاثي، وما فيه الزيادة فرع فحول أصل (أخوان) و(أخوان).

قال سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحدهم الأسماء، فضروب (استضرب) و(استضرب) مأخوذان من الضرب، لا أن (ضروب) من استضرب، ولا (استضرب) من ضروب"(4).

نقطع السخاوي اعتراض محمد بن بدر على أبي جعفر بقوله: هذا لا يلزم أبا جعفر؛ لأنه رأى على الأفخض لا عليه، وإذا يلزم أو نقل عن الأفخض ما لم يقل. وأيضًا، فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه Sistema الأفخض فيما ذهب إليه...

2- احتجَّ أبو الفتح لأبي الحسن على أبي عنيف بأن ما صار إليه أبا عنيف يؤدي إلى ما أنكره على أبي الحسن؛ من أنه ليس في العربية ما قالأه ولاه وما. نقطع السخاوي هذا القول بقوله: "وقد يصم أن أبي الفتح غلط؛ لأنه لم يكن بين أبي الحسن وأبي عنيف خلاف في أن الوالد فالأه ولاه وما..."(5).

3- نقطع السخاوي اعتراض من رد على أبي نزار في كلمتي عامش وغعبر. فقال: "والله إن الرأي الذي رد على أبي نزار في (نهاش) ما ضره قامله إلا بعدًا ولم يبخل فيه من الإنصاف سكبا...(6).

(1) هـ محمد بن بدر بن عبد الله الكلني، أو عبد العزيز الكلني، نقلاً على منذبه الكوفيين، مات في يوم الاثنين لست وعشرين ليلة، خلت من شعبان سنة ثلاثين، والثلاثاء. (2) نظر: تاريخ ابن حنفيس الكوفي: (1361/1).
(2) كتب: سفر السعادة ٢/٧٦٧-٧٦٨.
(3) سفر السعادة ٢/٧٧٠.
(4) سفر السعادة ٢/٧٦٩.
(5) سفر السعادة ٢/٧٧١.
(6) سفر السعادة ٢/٧٧٢.
إلى جانب ذلك ظهرت في بعض المسائل أنه ينقل اعتراضات من سيبه دون أن يناقش أو يجلب، وكأنه بذلك يوافقهم الرأي، ومن ذلك: اعتراضه على هجرة "معايش" (1). وهذا الاعتراض يوافق رأي عائشة البصرة. قال الزهرا: "وجميع النجبين البصريين يعمرون أن هجرها خطأ" (2).

ثالثاً: يعتبر السحاوي على السماع والقياس في اعتراضاته. فيعرض على ما لم يوافق مع أقوال العرب الفصحاء، وما يعارض مع قواعد اللغة، ومن ذلك:

1- رد السحاوي ما دفه إليه الأخفش في وزن "أسطوانة" حين قال: "هو (فظاعة) ... بقوله: لا يكاد مثل هذا يوجد"، ورد أيضاً من قال أن "أسطوانة" وزنه على (فظاعة)، وجمعه على (أساطين).
فقال: "يردو ذلك إذ ليس في الكلام (أفعالين)" (3).

2- قَلَبَ وَقَلَبَ وَقَلَبَهَا: يعني واحد، وإجماع: فناكي. وعن الأصمعي وطَرَبْ (4) "فناكيت". اعتراض السحاوي على قول الأصمعي وطراب بقوله: وهذا من الشاذ الذي لا يتعول عليه; لا يقبل أربعة أحرف بعد ألفه، وكذلك قال في تصغيره "قَلَبَهَا". وهذا من المزدوج الذي لا يقبل، ووزن "قَلَبَهَا" (فظاعة) (5).

رابعاً: يعمر السحاوي في اعتراضه، وأحياناً يعرض على بعضهم دون أن يُسبِّ ممن اعتراض عليهم، ومن ذلك:

1- هامان: أنَّجَبْهُوُبُنْ زُرْهُ وَنَعْمَالِهِ الأَنَّ (فظاعة) (6).
2- زعم بعض الضحايا أن البناء هو الأصل (7).
3- في استفاقت كلمة (زريب) قال السحاوي: "...هذا قول النحاة، وتأكَّم لم يقبلوا هذا الاسم.

اشتقاقاً (8).

---
(1) سفر السعاده 798/2
(2) سفر السعاده وسمر الإفادة 10/4
(3) سفر السعاده 800/2
(4) سفر السعاده 801/8
(6) سفر السعاده 284/9
(7) سفر السعاده 299/5
(8) سفر السعاده 301/5
(9) سفر السعاده 302/6
وهذا لا يعني أن السخاوي لا يُعْتَرَض من اعتراض عليهم في جميع اعتراضاته، بل أن هناك اعتراضات اعتراض بما على علماء بعينهم، وهي كثيرة جدًا؛ كاعتراض على الخليل، وسبيبه، وإبن جني، وغيرهم.
المبحث الرابع:
أسباب اعتراض السخاوي على اللغويين والتحويين والصرفين.
أسباب اعتراض السحاوي على اللغوين والتحوين والصرفين

لاعتراضات السحاوي أسباب كثيرة، فمنها أسباب تعود إلى التقصير في انشقاق الفظة، أو اختلاف في معاناه، أو جهل بتقديم القراءات القرآنية، أو خلافة في التفسير، أو خطأ في تقدير إعرابي، أو شذوذ في الاستشهاد، أو خطأ في استعمال الشاهد، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: التقصير في إيضاح انشقاق الفظة:

ومن ذلك: فظة (زَنَبُب). اسم مفرد، ومن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب رضي الله عنها. قال سيبويه: "هو قيصر، والباء زائدة. وإنما قال ذلك لأن الباء إذا وقعت هذا الموقع ضيي بزيادة عرف الاضغاث أو جهل، لأنها لا تكون فيما عرف انشقاق في هذا الموضع إلا زائدة. واعترض السحاوي على اللغوين والتحوينين. فقال: "هذا قول النحاة، وكأنهم لم يعلموا هذا الاسم انشقاقاً! ولم يذكر صاحب العين "زَنَب"؛ ولما لم يقف صاحب المحكم على انشقاقه، ولم يعلمه قال كلاماً ما زاد فيه على أنه اسم، وأراد ألا يكتب من شيء يقوله".

ثانياً: الخطأ في التقدير الإعرابي:

اعترض السحاوي على حوار الحرابي عندما قال التقدير الإعرابي لم (زمن صعاليك أنتم ملوكا) هو:

(تعززنا أنت ن عالَة صعاليك ملوكا أنتم ونحن).

و"عالَة" فيه جمع عائل المشتق من (عالَة يُقول)؛ والتصاص "صعاليك" به، و"ملوكا" صفتهم (2).

قال السحاوي: "وأما الأحوار المستقيلة، لأن (الملوكة) لا تكون صفة للصعاليك، وقوله في تقدير: (صعاليك ملوكا أنتم ونحن) لا معنى له. وإنما الصواب أن يقال: إن (عالَة) يمعن عالي الشيء، إذا ألقيني، أي تعبير أنتا عالَة ملوكا، أي تعبيرهم بطرح كلنا عليهم حال المللوكاء، فصعاليك منصب على الحال. وقوله "ومن مبدأ، وأنتم" خبره، أي: ونحن منملوك به تعبيرنا؟ (3)

ثالثاً: عدم قوة الدلالة:

1) سفر السعادة/18/0.293
2) سفر السعادة/18/0.072
3) سفر السعادة/18/0.073
قد ينقل السخاوي تعليماً لعالم من العلماء في مسألة، وينقل تعليماً آخره له في مسألة أخرى، ويوازن بين التعليقات، ويحكم على أحكامها بالقوة والضعف، ومن ذلك:

1- اعتماره على أبي الحسن، فقال: "هيلعٌ: هو عند أكثر الناس "هيلعٌ"، وهو عند أبي الحسن "هيلعٌ" لأن الهيلع هو الأكول، فهو من البلع". وقال أيضاً: "هيلعٌ: هو الطويل، والهيئة عند أبي الخشت زائدة، كما قال في "هيلعٌ"، وهو عند الجماعة أصل، فأبو الخشت يقول: هو (هيلعٌ) والجماعة يقولون: هو (هيلعٌ). والذي أشار أبا الخشت إلى زيادة الهاء فيه أن الهجر هو الطويل، والهجر: المكان السهل المقدار. واعتراض السخاوي يقولون: إن هذه الدالة ليست في الفرفة كالدلالات التي كُملتْ على زيادة الهاء في "هيلعٌ" بل تلك أظهر وأقوى.(1)

2- قال سيبويه: وقال ردوة عن الخليل: إن (الله) أصدقه "اللغة" مثل كتاب، ثم دخلت الآلهة والسلام عليه، فقالوا: "اللغة"... ثم إن سيبويه قال غير القول الأول فأجاز أن يكون所说的 "اللغة". اعتراض السخاوي على قول سيبويه يقولون: "ليس قوله الأول فيه كقول العرب في التجويم لأن ذلك معلوم فيه الحالان، ولو لست الحال الأول التي ادعاها سيبويه في اسم الله عز وجل معلومة ولا يُعرَف ذلك، ولا يقوم عليه دليلً.(2)

رابعا: الخلل في صياغة العبارة:

ومن ذلك: اعتراضه على قول أبي حجفر حين قال: "لو حاصل أن يكون (الجميل) إفتعثت للزم أن تقول في (أجفنت) ألفاه، لأن من زعم أن الراء من (جافن) زائدة له أنه أن يقول هو (جافن)، وأن يقول في (ضرع) هو قمع، ولا يقوله أحد".

اعتراض السخاوي على عبارة أبي حجفر فقال: "لن من زعم أن الراء من (جافن) زائدة ليس جيداً، لأننا نحصى أن من الناس من يقول ذلك، وكان الصواب أن يقول: إذا لو زعم زاعم أن الراء من (جافن).

خامسا: مغاللة القياس:

ومن ذلك:
1- اعتراضه على قول الخليل بقوله: "إن قول الخليل هذا لا يصح، لأن "فعلاً" ليس من أمثلة الجمع، وليس ذلك مثل: شاعر وشاعراً؛ لأن (فعلاً) من أمثلة الجمع، وأمثال الجمع قد وضع بعضها مكان بعض."

2- ومن خلافة القائل أيضاً عندما اعتراض السماوي على من قال أن (مهر) منادٍ، فضحك، وقوله:

"لا تنشئي" إذا كسر اللام لالتباط الساكين كقولك: لا تفصَّل، وإلقاء للإطلاق، في قول الشاعر."

[الفطر] ماهر أبو الخشب لا تنشئي بارك فيك الله ومن ذي أَن ذكر السماوي أنه على هذا القول وجهه من الاعتراض، منها: أن المضاف لا يرغم إلا مستكرها. ومنها: أنه ليس بعلم وخير العلم لا يرغم. ومنها أنه قال: "من ذي أَن، ولم يقل: من ذات أَن".

سادساً: الخطأ في توظيف الشاهد:

تفتي محمد بن بدر أن يكون في الألوان اسماً على (فمل)، لكنه أثبت من خلال الشاهد الذي استشهد به خطأ ما تفاه، وهذا فقد اعتراض عليه السماوي بقوله: "قال محمد بن بدر: ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على (فمل) مع أنه أنشد قول نصيب:

STORED في أملك سوادي وتعطاه قميص من القوهي بيس بنائقة من العجب"."

سابعًا: الجهل في معرفة القراءات القرآنية:

أما السماوي أحد العلماء الذين لم اهتمام باللغة في علم القراءات، لذلك لم تخلو اعتراضاته منها، فمن ذلك:

قلال الجرمي: "زعم أبو الخطب أنهم يقولون: "ربت" للعشر، قال: "وقد قرى هذا الحرف (ذريءاً) على وجه:

(1) مقرر: لسان العرب: 300/01.
(2) تسبب هذا دليل: لأي اعتراض اليدويه.
(3) أي من قرى ذي سرقه، ولألف الفارق بين الليم: اعتراض. (انظر: لسان العرب 300/01 مادة "ليم").
(4) مقرر السعادة: 5/288.
(5) مقرر السعادة: 590-593/2.
فَمَنْ ضَحَّكَهُمْ لَمْ يَهْزَمْ وَنَشْبَهَ إِلَى الْلِّبَرِّ، وَمِنْ قَالَ: (يَوْمَئِبِيُّهُ) فَهُوَ مَتَّى (يَمِينُ) وَ(يَغْضَبُ) قَالَ: وَزُعْمَ سَبِيعَهُ أَنْ قَوْمًا يُقْتُلُونَ: (ذُرْعِيّ) فَيَضْعُضُوُّونَ وَيَكُونُونَ، وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ مَعْروفاً، قَالَ: لِيَّانِي صَحِبَتْ فَهيْ مِثْلُ

اعترض السخاوي: فلْتَ قَدْ صَحِبَتْ، وَهِيْ قَرَأَةُ عَاصِمَةٍ مِنْ رُوايَةَ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ، وَهِيْ قَرَأَةُ حَرْثَةَ أَيْضاً وَسَبِيعَهُ أَعْلَمْ مِنْهَا.

ثالثاً: النفاوت في التأويل النحوي في القرآن الكريم، والاختلاف فيه:

بعض آيات القرآن الكريم لا يجوز حملها على ظاهرها، لذلك جرأ النحاة إلى التأويل النحوي كالمجمل على المعني أو النظير، فكان التضمن مسبقاً في اعتراض السخاوي، قال في قوله تعالى: (وَإِذَا قُرِىَ الْقُرآنَ فَاسْتَمَعْوَانِ لَهُ) [الأعراف 20]، والشائع في الكلام فاستمعوه، وإنما حمل على معني: أَصْبَوْا.

قال السخاوي: "إِنْ حَمَلَ (فَاسْتَمَعْوَانِ لَهُ) هَمَا عَلِيْهِ (أَصْبَوْا) لا يُحَسُّ، لَمْ يَسْمَعَهُ وَقَدْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ (وَأَصْبَوْا)، وَإِنَّما الْمَعْنَى: (فَاسْتَمَعْوَانِ لَهُ). أيْ لا يُقْلِلَهُ، وَكَمَا نَقُولُ: (لَا تَكُنْ مِنْ لَهَذَا فَتَمَتْ مِنْهُ) لَكَنَّ الْقُرْآنَ العظِيم كَالخَلَاقِيَّة لَعْبَة الْأَمْر النَّافِع لَمَشْدَدَ المَخْلُوق. وَقَدْ قَالَ: (إِنَّ الْهَامِشْفِي قَدْ تَعَدَّى الْلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلُ: مَعْنَى (فَاسْتَمَعْوَانِ لَهُ) فَأَصْبَوْا بِهِ، كَمَا نَقُولُ: قَالَ فَمَا فَتَمَتْ مِنْهُ، أيْ لَمْ يُحَسُّ بِهَذَا، وَلَمْ أُنْتَفَتْ إِلَيهِ)."
الفصل الأول

الاعتراضات في المسائل اللغوية

وفي مبحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات.
المبحث الثاني: الاعتراضات في القراءات القرآنية، ومعاني المفردات.
المبحث الأول:

الاعتراضات في اشتقاق الكلمات

وفيه أربع مسائل
اشتقاق لفظ الجلالة (الله)

قال السحاو: "(الله)، جلّه الله وعزّ وجلّ: في هذا الإسم العظيم أقوال: الأول: قول سبأ: وقد رأى عنه الخليل: إنّ أصله (لاع) مثل كتاب، ثمّ دخلت الألف واللام عليه، فقالوا (اللله)، ثمّ تقلّوا حركة اللام، ثمّ أشعّوا اللام في اللام، قلّلوا: الله، نبّار الله وعلا.
قال: مثّل هذا قولهم: (أنّاس). ثمّ قلّوا (الناس). (1)
ثمّ إنّ سبأ: قالّ غير القول الأول فأجاز أن يكون أصله "لاع" (2).

اعترض السحاو على قول سبأ. فقال: "ليس قوله الأول في كقول العرب في النجم؛ لأنّ ذلك معلوم فيه الحالان، وليس الحال الأول التي أدعاها سبأ في اسم الله عزّ وجلّ معلومة، ولا يُعرف ذلك، ولا يقوم عليه دليل. وليس ما قاله سبأ في "الناس" ما يوافق هذا الإسم العظيم؛ لأنّ (الناس) وال(أنّاس) يمعن واحلي، وليس (الله) و(اللله) يمعن واحلي؛ لأنّ الله عزّ وجلّ علم لا يُراعيه ما يراد بالإنّاء" (3).

دراسة المسألة:

إنّ أسماء الله تعالى كُلّها مشتقة باتنافق أهل اللغة إلا لفظ الجلالة (الله)، فإنّه مختلف فيه (4).
فبعضهم جعله كلاما مستنداً بأنه يوصف ولا يوصف به كالأسماء الأعلام (5)، وبعضهم امتنع عن الخوض في هذا الإسم الجليل كابن دينار الذي يقول: "فأما اشتقاق اسم الله عزّ وجلّ فقد أدقّ قوم على تفسيره، ولا أحبّ أن أقول فيه شيئاً" (6)، وأخرون قالوا هو مشتق، ثمّ اختلف بعد ذلك فيها (7).

---

(1) سفر السعادة وسمير الإفادة 5/14.
(2) سفر السعادة وسمير الإفادة 4/14.
(3) سفر السعادة وسمير الإفادة 14/14.
(4) تفسير الراغب الأصفهاني 448/1.
(5) تفسير الراغب الأصفهاني 448/2.
(6) الإشتقاق 1/14.
(7) تفسير الراغب الأصفهاني 448/1.
المخلاف في اشتاقاق لفظ الله:

القول الأول:

قبل غير متشقق من شيء إلّا هو علم أرضه الأنفت واللام (1)، و(الله) علم خاص لآله لا يطلق إلا على المعبد يفقه لا يشفه فيه فهو مرجع غير متشقق عند الآخرين (2)، وإليه ذهب سبيهود في أهل قولته، فلا يجوز حذف الأنفت واللام منه (3). وذهب الخليل إلى أن (الله) ليس من الأسماء التي يجوز منها اشتاقاق فإن، كما يجوز في الرحمن الرحمن (4)، فهو اسم علم غير متشقق من شيء. وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة محمد بن الحسن (5)، والمازي (6)، والزجاج (7)، والسهيلي (8).

وأشار السهيلي إلى أن الأنفت واللام هي من الكلمة نفسها، ثم وصلت الهمزة لكونها الاستعمال، وكان يستدل على أصولها يقطعها في قوله: (بأ لعنة). وبدل على أنه غير متشقق - عنده - أن سباق الأشياء أن يزعم أن الله متشقق منه؛ قال: "إنا نقول: إن اللفظ قائم، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة، ويشبه بصفة ذلك قوله تعالى: (كل لفظ نباهي) [مرجع: 5]، وهذا نص غير نص في عدم السلمية، وتنبئ على عدم المذاة المأخوذ منها الأسم (1). قال ابن القيم: (زعم أبو القاسم السهيلي وشيخه ابن العربي، أن اسم الله غير متشقق، لأن الاشتاقاق يستدار مادة يتشقق منها، ونسبة تعالى قائم، والقدم لا مادة له فيستحب الاشتاقاق) (1).

وقد رد ابن القيم - رحمه الله - ما ذكر عنه السهيلي، من عدة أوجه (1):

1. إن أدّب بالاشتقاق هذا المعيّن، وأنه مُستمد من أصل آخر فهو باطل.

---

(1) المصباح في غريب الشرح الكبير 1/194/3، ويُطْرَيْن: زاد المسير في علم التفسير 1/38.
(2) إعجاب القرآن وبياناته 1/38.
(3) الكتاب 2/135-136.
(4) العين 2/14.
(5) الناس 2/88.
(6) الناس 2/89.
(7) الناس 2/90.
(8) تفسير أسماء الله الحسنى 1/25.
(9) تفتقر الفكر في النحو 241.
(10) تدفأ الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم 2010/13.
(11) دلال اللفظ 3/91.
(12) دلال اللفظ 3/91.
2- الذين قالوا بالاشتقاق لم يبدوا هذا المعنى، ولا أَلْمَ بِقَبْلَهُم، وإنما أرادوا أنه دال على صفة له
تعالى-، وهي: الإلهية كسائر إسماء الحسنى كالعلم والقدرة والقدر والرحمة والسبيع والسعيء والصيرير.
3- هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا دليل، وهي قديمة والقدم لا مادة له.
وأشار الفيروز آبادي إلى أن أكثر الفقهاء، والأصوليون، منهم: الشافعي، والعقالي، وإمام المرمنين،
والإمام الرضاي، يرون أن نظم الجلالية (الله) علم مركّل غير مشتقة.
4- نظم دخل على ذلك:
1- أن الاشتقاق يستلزم مادة يُشبَّه منها، واسمه تعالى قدّم، والقدم لا مادة له فيتمح الاشتقاق.
2- لو كان مشتقاتاً لاشترط في معنا كثيرون.
3- أن يبقى الإسلام يذكر صفات له، فقولون: الله الرحمن الرحيم للملك القدوم.
4- لا يجوز حذف الألف واللام بينهما كما يجوز من الرحمن إلا أَنْ أَنْ تَرَى أَنْ أَنْ يَحْدِيدهم.
بالتاريخ منه وليس يُشبه فيه مسماه بما في الزجّة، لأنَّ ذلك في الزجّ لكي يُحيدهم، هو في اسم الله ثابتان،
وهو اسمه علم.
5- أن الجملاء على أن قولك: «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَوْحِبَ التَّوَحِيدْ المَحْضْ عَلَيْنَا أَنَّهُمُ: «الله» اسم
علم موضوع لكل ذات المعينة، وأما ليس من الألفاظ المشتقات.
6- أن من أراد أن يذكر ذاكاً معيناً ثم يذكره بالصفات، فإنه يذكر اسم أولاً ثم يذكر عقبه اسم
الصفات. نقول: زيد العام الرضا، قال تعالى: [هو الله الحكيم البارى العصوير] [الحجر: 24]، ولا
يرد [الغفران الخميسي * الله] [إبراهيم: 102]،
القول الثاني:
وآخرون قالوا هو مشتقة، ثم أختلف بعد ذلك فيها.

---
(1) ينذر ذي التصوير في لطائف الكتاب المقرز 2/16.
(2) بالическ المواقف.
(3) تفسير القرآن العظيم 124/38.
(4) تفسير القرآن العظيم 124/1.
(5) زاد السير في علم التفسير 16/214.
(6) المقطعم 124/228.
(7) ينذر ذي التصوير في لطائف الكتاب المقرز 2/16-12.
(8) ينذر ذي التصوير في لطائف الكتاب المقرز 2/16-12.
(9) تفسير الزاب تصفي 16/48.
الأقوال في اشتقاق لفظ الجلالة "الله":

1 - قيل أصله: (إِلَّا) كبيعي بمعنى مأثور (1)، ما خود ممن: (وَلَيْتَ أَنِّي أَكُونَ) (2)، يعني (مَتَاعِرَدُ) (3)، قال ابن فارس: "الله واللَّهِ وَاللَّهُ أَصِبٌّ وَاحِدٌ، وَهُوَ (اللَّهُ). فَإِنَّمَا القُولُ: (إِنَّمَا) هو الذي يستحق العبادة وهو تعالى المستحق لها دون سواه" (4). قال زيد بن أبي سلمى: (5) الرجع [اللَّهُ] خَيْرًا مَّستَرَجِحَ مِنَ اللَّطِيفِ.

وقد يكون معناه: (فَيَنَفَّسُ) (6)، لأنَّ الغَلُوبَ تتحرَّى عند التفكير في عظمته (7). قال ابن الأثير: "هو ما خود من إليه... وأصله: (وَلَيْتَ أَنِّي أَكُونَ) إذا خَيْرًا، يَنَفَّسُ إذا وقع العبَّد في عظمة الله وحلالة، وغير ذلك من ضغطات القيادة وضيق وَمَثُوق يَلَيْهَا، أي بَعْضُ النُّقُم حتَّى لا يَتَحَرَّى إلى آخر" (8).

وقد جاء قَبْرَ تألَّف العين وَمَسْطُوحَها مَحِيقًا غَرَّاءًا عَزِيزًا سَمِّيَالاً (9).

تأهل العين وسطها: أي تتحرَّى العين فيها.

---

(1) نفَّس النَّسي في عبد اللَّه السِّحْر مُكَّافِر. (2) بُعْرَة الفُؤُود. (3) وَلَيْتَ أَنِّي أَكُونَ. (4) تحرَّي عند التَّفَكُّر في عَظْمَةَه. (5) الرجع [اللَّهُ]. (6) يَنَفَّسُ. (7) وَلَيْتَ أَنِّي أَكُونَ. (8) إنَّمَا. (9) قَبْرَ.
ویرى السخاوي أن هذا لا يعنى قولًا: لأنه يقال إلهًا إنما هو مأخوذ من الإله، وهو الذي أراد رؤية من تأثرٍ.(1)  

2- ومنهم من جعل الأصل (وله) من قوله: (ونزلت) قال: فعلى تقدير: وإنما يكون في حوازيهم، ويباعون إليه فيما يبيعونهم، ويبيعون إليه في كلما يباعهم; كما يباعون كلًا طفيًا إلى الله.(2). وأصله: (وأرضه وطاعه) فقلب الواو هرمز(3) لا ننسابها، قبله (إله)... ثم أدخلت عليه الألف واللام، فقالوا (الله) - عند اللازم - فنقلوا حركة المهملة إلى اللام، ثم حذفت المهملة، وسكتت اللام للإدعام، فقالوا: (الله). وظني بذلك لطرف العقول والقلوب عند ذكره، ومخطء ذلك من الخليل، وضعف بلوغ البدل، وقولهم: آلهة، ولو كان كما ذكر لقيل أبودة ك(عوضة). ويجوز أن يجب بأنه لما أبدلت المهملة من الواو في تمام التصريف حيث قالوا: "الله" صارت المهملة الفاصلة، فحالفنا ما عنة فيه إشارة، فإذا ليست أصلًا، ولا شبهة به.(4)  

واعترض السخاوي على من قال هذا القول بقوله: "وأن من قال: إن "الله" مأخوذ من توله العباد إليه مختصًا خطأ فاحشًا".(6)  

3- وفي قول: أصل اسم الله تعالى من (لله)، أدخلت عليه الألف واللام فجرى الاسم العلم.(7)  

وقد كانت العرب تقول لكل شيء مرتفع: (لله)، وكانوا يقولون: إذا طلعت الشمس: (لله)، وقيل أصل هذا عن أهل البصرة.(11) وعليه أنشدوا(11): [جزئي البسيط]  

بخلقةٍ مِن أبي بكر، لا شفعة لأهضة الكبار.(12)
لا أرى ملك لا أفصل في حسب على ولا نست قاباي فتغروني
(1) و(2) أصله: الله، فحنفته اللامان الجارة والأخرى شاذداً. ووزن عل (فعل) أو (فعل)، وأصل الآخر نية: لأحكم قالوا في مقبولين (لم يأبرك) ثم أدخلت عليه اللام واللام. وأصله: المخوف في (لآم) اللام الثاني من نفس الكلمة.

وقد احتذر سمعي فيه أحد قوله، كما نقله الرجاح عنه، حين قال: قال نبويه: سألت الخليل عن هذا الاسم فقال: الأصل فيه الله، فأدخلت اللام واللام بدلا من الهجمة. وقال مرة أخرى: الأصل (لآم) وأدخلت اللام واللام لإ Trọng.

ولعل هذا قول سمعي فيه لم يرد عنه في كتابه، وإنما نقله الرجاح عنه. وهو اختيار المرد أيضاً كما نقله السحاوي عنه، قال: فهو "لا" على وزن "فعل، وأصله: "أو، "أو، أو "أ، ثم أدخل عليه اللام واللام". ولعل بعد البحث لم أجد هذا قول للمرد في كتابه.


واعتبر البغدادي على تأييد السحاوي هذا القول يكون أصله (لا)، ولم يتبعه بشيء مع أنه

ويؤيد من قال: إن أصله (لإ) (1).

(1) هذا البيت ورد في: جمهير اللغة/596، مادة (عزرية)، وتهذيب اللغة/137، وغريب الحديث للخطابي/1241، والصحاح/211، والصحاح/3، 177، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 27، 35
والذي يظهر لي أن السخاوي لم يؤيد إلا قول الدريد الموافق لقول سبيسيه في أن أصل لفظ الجلالة (الله)، واعتراض عليه في قوله الآخر القائل: أن أصل لفظ الجلالة (الله)، وفصل السخاوي الرأيين لسبيسيه مؤيداً أحدهما، ومعرضاً على الرأي الآخر، وقائم الحجم على ذلك.

و مما يؤكد أن السخاوي لم يؤيد من قال أصله إله، هذا القول، قال السخاوي: "وقول المدرد فهو كلام في اسم الله عز وجل، وباقي الأقوال إذا هو كلام في إله" (1).

وفيما قبل، استفادة من (全能 الخالق)، إذ لوغ بأله، وملمث: أن العباد مألوفون مولون بالنجوع إليه في كل الأحوال (2).

وفيما قبل، إن اشتقاق لفظ "الإله" من: (全能 الخالق) يآله إذا فرغ من أمر نزل به فآلهة أي: أعطاء (3)

فالجدير جمع الخالق فمن كل المصاهر هو الله سبحانه، لقوله تعالى: "وهؤلاء فذ يجبر ولا يجار عليه" (168).

والذي يظهر لي أن هذا القول في أصل (الله)، وليس في أصل لفظ الجلالة (الله).


وألفت بلمكان، إذا أقسم فيه، قال الشاعر (1): [ الطويل]

ألفت بمكان، إذا أقسم فيه، قال الشاعر (1): [ الطويل]

ألا يعلو من باب لينا وسره:

كان بقايها وشم على السيد.

وفيما قبل: ما أقدم (ل وه) من آلة بلؤ: إذا اشتهب (1) أن أصله لا أنه أدخلت الألف واللام عليه...

كآن سبحةه، يستوى بذلك; لاستواره واحتجاجه عن إدراك الأنصار (6) وأنشدوا في ذلك (7).

[السيط]

(1) تفسير القرآن العظيم / 124/1
(2) تفسير القرآن العظيم / 124/2
(3) تفسير القرآن العظيم / 124/3
(4) تفسير القرآن العظيم / 124/4
(5) تفسير القرآن العظيم / 124/5
(6) في الكشف والبيان عن تفسير القرآن / 325/3
(7) بشرح ذوي التسبيح في لفظ الكتاب العزيز / 114/2
(8) غزاب القرآن وبيانه / 8/1
(9) بلا نسبة وهو في: التلى في القرآن الكريم / 110/36
تَّعَالِيَ الْإِلَهَا وَلَهَيْلاً فِي حَجْبِهِ، فَاللَّهُ مُحْتِجٌ سَيْبَانَةُ اللَّهِ.

8- وقال قومٌ: هو من (الإله)، وهو الاعتداء، يقول: أَلْهَتُ إِلَى فِلَاغَةٍ، إِلَى إِلَهٍ، أي فُرَثٌ إليه، واعمَّدُتُ عليه، قال الشاعر: (البسيط)

(أَلْهَتُ إِلَى فِلَاغَةٍ، وَالرَّكَابُ وَقُفَّـفٌ)

ومعنى: أن الخلق يفزعون ويضرعون إليه في الحوادث والحوائج.

9- وقيل: إلاَّه (الإله) من قومهم: (الله الرجل يَلَهَّ بِإِلَهَةٍ) أي عبد عبادة (الإله)، ونقل هذا عن أهل الكوفة، وقال به سببيع في أحد قوليه. فله أصله (الإله) على وزن (فقال)، ثم أدخلت الأنف واللام تعريفًا، قيل: (أَلِهْءَةٍ)، ثم حذفت العربة الهمزة استقلاً لُها، فقلما تركزت الهزة حَرِيْلَا كسرقاً في اللام التي هي لام التعريف، وذهبت الهمزة أَصْلًا فقالوا: (أَلِهْءَةٍ)، وحركوا لام التعريف التي لا تكون إلا ساكنة، ثم التالي لام متجردان فأذعتموا الأولى في الثانية، فقالوا: (الله).

ووَاللَّهِ وَاسْتَمِدْ سَبِيعَةَ عَلَى مَدْحُهُ بَيْنَ أَنَاَمَنْ، فقال: "وَمَثِلْ ذَلِكَ أَنَاَمَنْ،" فإنما أدخلت الأنف واللام قلت: (اللَّه)، إلا أن (الناس) قد تفقرهم الأنف واللام ويكون نكرة، واسم الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك.

(الله) حذفت الهزة في نحو: الله؛ لكترة الاستعمال، أصله: إِلَه، فأذعتم اللام في اللام وفتحت لله للفظ.

وَفِي هَوْىٍ نَاسٍ صُفْفِيْنَ، أصْلُهُ: "أَنَاَمَنْ.

(1) وقد ذكر المبرد أن قول سببيع يتناقض مع قوله في موضع آخر من كتابه: "لي أبيك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة"(1)، لأنه قال أولًا إن الأنف زائدًا; لأن الأنف فقاعل، ثم ذكر ثانياً أنها عين الفعل.

(1) بلا نسبة وهو في: لسان العرب 371/18، مادة (ألْهَةٍ)، ونفاذ المعنى 234/24، مادة (ألْهَةٍ).

(2) الكشف وبيان نس أو تفسير القرآن 497/1.

(3) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتب 3/2215.

(4) إعراب القرآن وبيانه 2/81، وفتحár الصحيح 1/15، والكشف وبيان نس أو تفسير القرآن 95/1.

(5) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتب 3/220.

(6) الكشاف 3/2215.

(7) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتب 3/2215 وإعراب القرآن وبيانه 8/15، وفتحár الصحيح 2/81.

(8) لسان العرب 371/18، مادة (ألْهَةٍ).

(9) الكشاف 3/2215.

(10) المفتاح في الصرف 1/1010.
ورَّدَ عليه ابن ولد بقوله: "وذكر سبيهع هذا الكلام في باب الإضافة إلى الخوف به، وليس بناضق لما قلنه ولكنهم فعلوا في هذا الاسم كنذرهم على ألسنتهم ما لم يفعلوا في غيره، فحفظوه وألزموا فيه الحذف فقالوا: لا أهو، فصارت هذه الألف كأنها عين الفعل، وإن كانت زائدة في الأصل، ثم أكدوا ذلك بأن قيلوها باء وأزلوها عن وضعها فقالوا: في أبوك، فضايروا بما الألف المبتدلة، وألف (فقال) ليست متقلبة عن باء، فلا رأى العرب قد قلبوها وأزيلوها، لم يعلم ما هو مبدل من حرف من نفس الكلمة، صارت بذلك مضايرة لعين الفعل، ولو لم يضايروا بما قيلوها إلا، فلما شهروا بالألفات المبتدلة عيناً لذلك فهي عينه ألف (فقال)، إلا أنه لما دخلها هذا الإبتدال والنقل عن وضعها خرجت عن نظامها قسمت باسم ما ضوع به"(1)

والذي يظهر لي أن سبيهع لم يكن متناقضًا كما قال عنه المبرد في "في أبوك" يقدر سبيهع من (2)

(3)

(4)

(5)

(6)

(7)

(8)

(9)
إن المنامين يطلب العقل على الأنساء الآثرين.

فلو كان عوضًا لم تتجمع الهمرة مع المعوض منه.

والذي يظهر لي أن أقرب الأقوال إلى الصواب هو القول بأن أصل الله (لاه) لأنه دل على ذلك.

وفهم: (فأبووك) أي أبوك أو أبوك فأخبروا العين في موضوع اللام للكثرة استعمالهم له، ويدل عليه أيضًا.

وقوله: (لاه ابن عملك) أي أبوك وله: الله، واعتراض السخاوي على سبيه، صحيح في نظره، لأنه لو كان كما ذكر سبتيه، أنساء الله كان له. حافظ على الفعل وعينه، لأنه ينفع هيئة الله، وهي فاء الفعل، ثم تذهب العين إذا دخل الألف واللام، ولم تر شيئا ينحدر فاؤه وعينه، والله أعلم بالصواب.

---

(1) الجلالي الذي في حروف المماليك 1990.
(2) مشكل إعراب القرآن 1997.
(3) خزانة الأدب 2767/2 1927.
اشتاقك كلمة (رَبُّنك)

رَبُّنك: اسم الله. ومن باب رسول الله صلى الله عليه وسلم رَبُّ سماوي ورَبُّ عدناء.
قال سبحانه: هو وقَيَّمٌ، والبياء زائدة. وإنما قال ذلك لأن البياء إذا وقعت هذا الموقع ينبغي زيادة عرف
الاشتاق أو جهل؛ لأنما لا تكون فيما عرف اشتاق في هذا الموضع إلا زائدة. (1)

اعتراف السخاوي: هذا قول المطح، وكأنَّهم لم يعلموا لهذا الاسم اشتاقاً، ولم يذكر صاحب العين
"رَبُّبت"؛ ولا لم يقف صاحب الممحكم على اشتاقه، ولم يعلمه قال كلاماً ما زاد فيه على الله اسمه، وأراد
الآلهُ كتبه من شيء يقوله. (2)

دراسة المسالة:

البياء تزايد ثانية في (رَبُّنك)، ولا تكون الواو ولا البياء أصلاً في فيات الأربعة إلا في شيء من
التكير. (3) وقد أُثبَت الزيادة بمعنى المجزد بغير معنى ك (رَبُّبك) (و) (رَبُّتب)، ولا معنى لهذا بغير البياء في:
(رَبُّبت)، والواو في: (رَبُّبك). (4)

وَرَبُّبت اسم علم على وَزَن (قَيَّمٌ). قال سبحانه: وَلَتَحْقَقِ ثَانِيَةً في كَوْنِ الْخَرْفِ عَلَى (قَيَّمٍ) في
الاسم والصفة. فالاسم نحى: رَبُّ، وَهَمْ (5) وَكَيِّم (6)، وَكِيِّم (7)، وَكِيْم (8).

الاختلاف في اشتاق كلمة (رَبُّنك):

اختالف العلماء في اشتاق هذه اللفظة فذكر بعضهم أن (رَبُّنك) علم مرحلاً، وليس ممشوقاً كابن
جحيج. حين قال: "رَبُّ عَمَّانِي رَبُّك، عَمَّانِي"، قال: وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن
بمحب، قال: قال فلان: "رَجُمَ اللَّهُ عَمَّانِي رَبُّ، مَا زَايِئَهَا فَقْطَ تَأَكَّلَ إِلَّا طَلَّتَهَا، ثُمَّ أَنْا وَرَاهَا. فهذِه
فَعْلَةُ مِنْ هَذَا الْفَظْ، وَرَبُّبت: قَيِّمٌ، وَهَمْ (1)

(1) سفر المعاوَدة ١/٢٤٩/١ ٢٤٩/١.
(2) سفر المعاوَدة ١/٢٤٩/٢.
(3) تنظر: محمَّد، اللغة/٤٨/٤، والأصول في النحو/٣/٢٣.
(4) معجم اللغات العربية ص ٨١.
(5) المعلل: الدلائل، والمعلوم، انظر مقاسية اللغة/٢/٢٠٠.
(6) الع inflamm: (كمال المكارم، كأنثى)، انظر تاج النحو/٣٣/٢٦، مادة (علم).
(7) خُيْبَة: اسم للصبع، انظر: الصحاح/٤/١٦٠، مادة (حالت).
(8) الكتب/٤/٢٦٤.
(9) المبهر ص ١٣٤.

أما اشتقات كلمة زناب عند أبي منصور (4)، ومن تابعه من العلماء، كالهلال، إبراهيم في قاموسه، والصاغي (5)، والزبيري (6)، فهي من (زناب كفرح)، ومعناها: (منين). (7).

ونقل عن ابن الأعراب: أن زناب من (زنبث)، لشجر حسن المنظر طبيب الرزحة، وواحدة.

الزناب الشجر: (زنابه). (8).


والزناب: الجبنة، والزنابات بالكسرية: سحقة دقيقة. (11).

ولعلاقا الفعل أن العلماء اختلفوا في هذه الفعلة، فمنهم من لم يذكر هذه الفعلة كلاليل، والجوزي (12)، ومنهم من قال إنما علم مرجل كان حبيبي (13)، ولم يوافقه أحد من العلماء في هذا الرأي.

---

(1) جمهور اللغة 13/171. مادة (زناب).
(2) جمهور اللغة 11/1171. مادة (زناب).
(3) القاموس المحيط 9/54. مادة (زناب).
(4) ملزح اللغة 13/172. أبو منصور هو العلاجنة الإمام اللغوي النحوي: مهدوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن طهوقع، أبو منصور بن أبي طهوقع، إمام أهل عصره في معرفة اللغة، وعلم العربي، وقيل: ولدته في سنة خمس وستين في ذي القعدة، توفي في منتصف عمره سنة أربعمائة وخمسين، وصلى عليه بجامع القصر، ودفن باب حرب، (انظر تاريخ).
(5) القاموس المحيط 13/157/3. مادة (زناب).
(6) القاموس المحيط 2/85. مادة (زناب).
(7) القاموس المحيط 13/157/1. مادة (زناب).
(8) تاج العربـ 1/27. حرف (زن). مادة (زناب).
(9) تاج العربـ 1/27. حرف (زن). حرف (زن). مادة (زناب).
(10) تاج العربـ 1/27. حرف (زن). حرف (زن). مادة (زناب).
(11) تاج العربـ 1/27. حرف (زن). حرف (زن). مادة (زناب).
(12) تاج العربـ 1/27. حرف (زن). حرف (زن). مادة (زناب).
(13) مهري ولغني: مادة (زناب) في باب الزاي والدالت.
(14) مهري ولغني: صاحب الحجة مادة (زناب) في قصله.
(15) تأليف من 114.
فيما يظهر في -، ومنهم من قال إما مشتق كابن دنيا، والآباري، والصغاي، وابن الأعرابي. وأرجح الآراء - في نظرية القول باشتقاق كلمة رُبَّه من رُبْب، لأن أغلب المعاجم فسرت هذه الفظة تحت مادة رُبْب، ولأن رُبْب وزنها فيُنفَّذ فألاء زائدة.

وأما اعتراض السحاوي على صاحب الم härk (ابن سيده) فأرى أنه جاهز الصواب لأمرين:

1- وردت لفظة رُبْب تحت مادة رُبْب في كتابه الم härk، فدل ذلك على أن اشتقاق رُبْب من رُبْب عندنا، ومعناها عندنا: رَبِّيَةَ العُقرْبِ.

2- أن ابن سيده ذكر أن الية زائدة في رُبْب، وتُذف في التصغير فيقال: رُبّينة. وعلى هذا القول يكون أصلها رُبْب، والله أعلم بالصواب.

---

(1) جهزة اللغة، 135/2، مادة رُبْب.
(2) مذهب اللغة، 171/157، مادة رُبْب.
(3) تاج العروes، 271/267، مادة رُبْب.
(4) القاموس المحيط، 171/157، مادة رُبْب.
(5) الكملة والذيل والصلة، 171/157، مادة رُبْب.
(6) مذهب اللغة، 157/171، والكملة والذيل والصلة، 157/171، مادة رُبْب.
(7) المحقون، 2/262، مادة رُبْب.
(8) المخصص، 5/5، 187.
الأصل في اشتقاق ومعني: (نهواش ونهابر)

قال أبو نزار: (2)؛ روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قال: "من جمع مالا من نهابر، أن يُرجم الله في النهاية".

فتناول عن مادة حائن الكلمتين، وزيد بن فيلس، وكان استعملهما.

قال: فأول ذلك أن تعلم أن "نهواش" واحد فقُدّر أنه جمع على "هةوش"، وهو من المُؤهِّم معنى الاختلاف...

قال: وكذلك "نهابر" هو جمع، واحد: "هةبر"، وهو من المُؤهِّم معنى القطع المتعدد...

ثم قال: فإن قيل: ما سمعنا في الواحد "هةشر" و"هةشرًا"، قلنا: قد نصَّ سيبويه على أن العرب تأتي بجمع لم تنطق بواحدة(3).

الرد على أبي نزار(4)؛ فليس الإشكال في "نهواش"(5)، من جهة تفسيرها كما ظننته، ولا من جهة كومها جمعاً لواحد لم يُنطق به. إلا أنه "هةبه" و"هةبه" هما مجمعاً المُؤهِّم والاختلاف، وكلاهما "هةوه" لم يستعمل واحد، وإنما المشكَّل في هذه اللفظة: هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة، أو هي على خلاف ذلك؟ فهذا الذي كان خلقه أن يُتيَّبَ وثبَّت صحته.

فإذا صحَّ شبهت حقيقة معاشها، واشتاقها، وتثبت هل هي جمع أو مفرد، وما الزائد منها وما الأصل؟(6).

اعترض السخاوي على هذا يقوله: " وأقول إن الرد الذي رد على أبي نزار في "نهواش" ما ضربه قاله إلا جدلاً، ولم يستدل فيه من الإنصاف شراءاً، لأنه تكلم على هذه اللفظة، وجعلها مجازاً على تقدير وجودها وصحة ورودها، فكان وجه رد عليه أن يُتيَّب أنه صاحب في ذلك، وانها مجمع غير ما ذكر، لا

(1) الحسن بن صلال بن عبد الله بن نزار بن أبي الخمسة التجربة ملك الكلمة، اشتغل بالعلم، فقرأ علم الكلام على أبي عبد الله محمد بن أبي بكر البلاذاري، والأصول على أبي النجاح أحمد بن علي بن برهان، والخلاف على أسد بن أبي نصر الماجي، والنحو على أبي الخمسة على أبي نور العصبي. برع في النحو حتى صار أقوى أهل طبقة، وكان له صحبة، لبُلَّغ)*، حيثْ نظره، فلم يحسب على من قابله يغير ذلك، وتوفي بدمشق سنة 384 ه.
(2) حديث ضياف. (ألفت: ضياف، لل kaps: الأحاديث الصغرى والصغيرة، وأبي نزار، في الأمة 1/161).
(3) سفر السعادة 719/721، 1794.
(4) نقل السخاوي المسائل العلمية المتصلة إلى الخضر لأبي نزار وواجهما، ولم يُبرِّر ذلك على أبي نزار، وقيل أبو حيان بعض هذه المسائل.
(5) نقل السخاوي المسائل العلمية المتصلة إلى الخضر لأبي نزار وواجهما، ولم يُبرِّر ذلك على أبي نزار، وقيل أبو حيان بعض هذه المسائل.
(6) وردت في كتاب سفر السعادة 719/721، بلطفة "نهابشر" وصحيحها أшибка في المصحف بلطفة "نهابشر".
(7) سفر السعادة 719/721.
أن يقال له: ليس الإشكان في شيء سوى صحتي، وإنما الواجب ألا تتكلَّم فيها إلا بعد ثوبًا، وهذا كلام لا يتفق ما فيه من الجُنُور 

دراسة المسألة:

قال العسكري: "وما فيه اختلاف بين أهل الرواية، واهل اللغة قوله صلى الله عليه وسلم: "من أصحابك لم ينبُه نُهاوش أُذُنَّب الله في نِهايٍ" أما أهل الرواية فإنه يقولون: (نُهاوش) بالثون، وفيهم من يقولون: (مُهاوش)، وهم قليل".

وردت لفظة (نهاوش) بعدد لغات هي:

١- (نهاوش)، باللمين من الاستعفاء، وهذه هي المشهورة عند علماء اللغة.

قال: "المشهور عند اللغويين (مُهاوش)، باللمين، وليروي: نُهاوش بالثون...، وهذه الألفاظ كلها واردة صحية".

وذكر ابن قتيبة أن الأكثر يروي (مُهاوش)، وهو من الاستعفاء والضطراب.

٢- (نهاوش)، بالباء وكسر الواو، وهي لغة مصححة.

قال الزبيدي: "غير أن بعض أئمة اللغة أثكروا رواية: (نهاوش) بالباء وكسر الواو".

وذكر ابن الأثير: (نهاوش) ونهاش، يحذفهما واحد.

٣- (نهاش)، بالباء وضم الواو، وهي لغة صحية، وزيده: تفاعل من الهوئ، وهو الاختلاف.

وذكر ابن قتيبة أن من المحدثين من يروي من كسب لى من نُهاوش، بالباء منصوبة، والواو مضوومة، يريد مصدر: (نهاوش المُؤوم نُهاوُسًا)، إذا اختلطوا في الفين وبيضراً.

١- سفر السادة ٢٩٨٣٩/٢.

٢- تصحيفات الحديثين ٢٧٩-٢٧٧.

٣- قيب القبيض ٥٠.

٤- حرف المقال والعصر ١٣٥، ونحو العصور ١٧٦/١٦٨، مادة (هون)، ٤٨٣.

٥- سفر العصور ١٧٦، مادة (هون).

٦- غريب الحديث لابن قتيبة ١٧٦/١٦٨.

٧- حلول المقال والعصر ١٣٥، ونحو العصور ١٧٦/١٦٨، مادة (هون).

٨- نهائية في غريب الحديث والأثر ٥/١٠٨، مادة (هون).

٩- تأليف في غريب الحديث ٤/١٦٨، مادة (هون).

١٠- النهائية في غريب الحديث والأثر ٥/١٠٨، مادة (هون).
4 – (نهاوش)، بالباء وكسر اليمين.(1)

5 – (نهاوش)، بالون وكسر اليمين، وقد أنكرها أهل اللغة، كان ذريت(2)، وأبو عبيد(3)، والخطيبي(4)، وابن الجوزي(5)، وابن قتيبة(6)، ولم يثبتوا صححتها، وكثيرة من غلط الريفه. قال أبو عميد: (ولبعض الناس)

يرويهما: من أصوات مالاً من (نهاوش) بالون، ولا أعرف هذا (والمخوف عندنا بالميم).((1))

يَقُولُهُمْ مِنْ نَصْبِ أَبِي عُبِيدَة أَنَّ يُنْكَرُ رَوَايَةٌ (نهاوش) بالون كغيره من اللغويين، وثبت رواية الميم في (مهاوش).

وَنِهاوُشُ: بالون من نَهْشِ البُلْحَة جمع غواني أو هواشي من الهؤش الجمع، وهو كل مال آخر من غير غليل، و " النهاوش " ما جمع من مال حرام (1)، وبرى الأدنري أن نظرة (نهاوش) من أن نَهْشَنَّ من كل مكان(1)، قال الزمخشري: "روي: (نهاوش) بالون، فإن صحت، فهي المظالم، والإجحافات بالناس من قولهم: (نهَشَّهُ) إذا جهد، و(نَهَوشُ): الجهود(1).

وبدلاً من (فهاوش) اختالفت في الأصل قبل من (نهاوش)، وقال من: (نهاوش)، واختالفت في المعنى أيضاً، فمعناها عند أبي شيد: (كل مال أصيب من غير جليل كالسرقة والنصب والخيانة) (1)، وعدن ابن دين متعاها: (الاختلاف)(1)، وعند ابن سيد: (الأحد)(1)، وعند الزمخشري: (المظالم)، والإجحافات)(1)، وفسروا ابن الأثير مرة بمعنى (المظالم)(1)، ومرة بمعنى (الاختلاف)(1).

---

(1) جواب المسائل العشر من ٣٣، ويُنصّر: تصحيفات الحديث ١/٢٣١.
(2) إصلاح غلب الهذيل من ١٤٨، غريب الحديث للخطابي ٣/٢١١.
(3) غريب الحديث لآبى خديسة ١/٣٧٧.
(4) فض القدر ٣/٥٣.
(5) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٣/٨٨.
(6) جمهور اللغة ٣/٢٦٢، ويُنظر: تصحيفات الحديث ١/٢٢٦-٢٤٠.
(7) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٣/٨٩.
(8) غريب الحديث للخطابي ١/٥١١.
(9) غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٤٨٠.
(1٠) إصلاح غلب الهذيل من ١٤٨.
(1١) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٣/٨٨.
(1٢) سلسلة الأحاديث المتبعة والموضوعة وأثرها السببي في الأمة ١/١١٥.
(1٣) تآليف اللغة ١/١٨٩.
(1٤) غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٤٤٤، والفتاني في غريب الحديث ٤/١١٨.
(1٥) غريب الحديث ٣/٨٨٨، وهموش.
(1٦) جمهور اللغة ٣/٨٨٣، مادة: (شوه).
ولعل (مهاوض) هو أصح الأوجه؛ لأن أكثرهم يروي مهاوض (1).

2- نهاب:

النهاب: المهاككَةُ (وعَاشِيَةُ، به التهابَر)، أي: جملةً على أمر شديد. والتهابَر والتهدَير والتهدَير: ما أشرف من الأروض (2)، قال تعلب: (التهابَر مواضع من الرمال إذا وقعت فيها رجل البعير لا تكاد يَنفَر) (3). واحضِرُها لهُمُودَةً وهمُوساً (4). وقيل: (التهابَر والتهدَير مفترق بين الأكاذير) (5)، وواحدُ (6) النهدَير: نهدَير (7)، والتهابَر مُنصرف منه كأن واحده نهدَير (8). (التهابَر) بوزن المتاء (9)، وقيل: (10) الهنابَر قلب (النهابَر) (11)، وهما رماداً مشرفةً، واحضُرُها همُوساً، وهمُوساً، وهمُوساً، وهمُوساً (12).

وذكر الزمخشري أن (نهابَر) في الأصل: جمع (نهابَر)، وهو ما أشرف من الرمال، وقِسِّه على الرَّكابٍ قطعه، فاستعِر للنهابَكْةَ (13). ومعنى النهدَير عند الجلَيل: رماد صعب، ولا تُرَقَّى إلا بمشقة (14). رويَّ عن عمرو بن الأقصري أنه قال لطَقَّان: "إِنَّنَا كَرِيْبُ هذِهِ الآمِلَةَ خَيْرًا مِن الأُمور، فَلْيُؤْنَى منْكِ (15).

يعني بالنهدَير أَمْوَاً شدأً صعباً. شَيَّهَا بنهابَر الرَّكاب، لأنَّهُ رمادًا يقطع على من يركِبها (16).

يتضح من ذلك أن معنى المهاكش والمشقة والصعوبة أقرب من معنى القطع الذي ذكره أبو نزار، والذي يظهر لي أن خياب مرفدها (نهر)، كما ذكر أهل اللغة (1).

أخرجوا فإن (من أصاب باللشه) روي بالنون من نهءابة حتى، وبليم من الخلافة، والملاء وبالياء وكسر الالو جمع نهءابة أو نهءاش من النهءاف الجمع، وهو كل مال أصيب من غير حلله، والنهءاش بالضم ما جمع من مال حرام (2).

أما (خارب) فلم تختلف يغير النون، ولم ترد عن أحد كما ذكر الزركشي حين قال: "ولا أعلم أحداً روى النهءاش يغير النون" (3).

واعتراض السخاوي فيما يظهر لي فيه جانبي من الصحة، وفيه جانبي من الخطأ: فوجه الصحة أن الرضا على أبي نزار لم يبرخ حظًا أبي نزار في المعنى في (نهر)، ليس معناه القطع المدنية، وإنما هي الرمل المشتراة التي تشق على الركاب، فهي بذلك تدل على المشقة والصعوبة.

وما جانبي الخطأ، فإذاً عادة على أبي نزار لم يطبع عندما قال: أن نفظة (فواش وخارب) هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة، أو هي على خلاف ذلك؟ لأن نفظة (فواش) أنكرها بعض علماء اللغة (4)، كابن كردي (5)، وأبو عبّد (6)، والخطابي (7)، وأبن الجوزي (8)، وابن تقيبة (9)، ولم يئف ذلك، والله أعلم بالصواب.

---

(1) عنبور: اليمن، 188، ويغريب اللغة، 278، والصحاح، 540، وغريب الحديث لأبي نزار في كتاب التسمية 277، و-Juliet 1976، والفاعل في غريب الحديث، 187.
(2) غريب القرآن في يهود المدنية، 240.
(3) غريب الحديث للقاضي بالله، 187.
(4) جمهرة اللغة، 237، ويغريب الكتاب، 230.
(5) غريب الحديث للقاضي بالله، 187.
(6) غريب الحديث لأبي نزار، 257.
(7) غريب الحديث لأبي نزار، 241.
(8) إصلاح غلط اللسان، 28.
تغذيد الميم في (آمين)

(آمين) اسم من أسماء الأفعال. وهو اسم لقوله: "الله استجب".1
قال السحاوي: "وأُشْجِعْتُ من أليمهم، وتشذبنا حظًا".2

دراسة المسألة:
(آمين): اسم للفعل، ومعناه الله اسم استجب، وهو مبني لوقفه موقع الحق، وخبره بالفتحة لأجل البقاء قبل آخره. كما قُلْت في (آمين)، والفتحة في [آمين] أقوى؛ لأنَّ قبل البقاء كسرة، فلو كسرت التنوُّع على الأصل؛ لوقعت البقاء بين حسبين.3 وَأَمِينَ (آمين) على الفتح؛ فيما من النهاء الساكنين، وطلياً للخفيف.4 قال الأزهر: "وَحَجَّ اللَّهُ السَّكُوَّةَ، وَمَنْ لَهُ مِنْ غَرْمٍ مِّنْهَا".5

أَكْلَتِ في (آمين)، فقلت: هو على وزن (فاعلي)، كقوله: (تَبَيَّنَ)، وقيل فيه: (آمَنَ) على وزن (زهير)، الأول ممدودة، والثاني مقصورة، وكلاهما لغة.

اللغة في (آمين):
1- القصص وهو الأصل،5 وقيل: القصر لغة أهل الحجاز، (آمين) بالقصر على وزن "فضيل".6
ويَرَى ابن العربي أن القصر أصح وأحصر.7
2- اللَّمْدُ وَمُطْلُولُ الميم.8 "آمين" بالمد على وزن "فاعلي"،9 وقال بعضهم أن (آمين) مطولة الألف، مُطْلُولُه الميم لغة لبني عامر،10 ولذلك بإشارة بدليل أنه ليس في اللغة العربية كلمة على

___________________
(1) سفر السعادة 120/1.
(2) سفر السعادة 124/1.
(3) التبيان في إعراب القرآن 111/1.
(4) شرح شاعر الذهب ص 171.
(5) معاني القرآن للأزهر 118/1.
(6) أسفر القرآن لأربع العربي 115/1، ومحا避け اللغة 135/1.
(7) أحكام القرآن لأربع العربي 112/1، ومحا避け اللغة 135/1.
(8) الفهmic في إعراب القرآن 111/1.
(9) ناحي العروس 4/3، مادة (آمين).
(10) شرح الأعوام 3/92.
(11) أحكام القرآن لأربع العربي 112/1.
(12) النبيان في أدب حجة القرآن 112/134-135.
(13) شرح الأعوام 3/92.
(14) الدلال في غريب الحديث 121/1، وإصلاح المنطق ص 135.

48
(فاعيل) (1)، وذكر المكي أن الله ليس من الأبنية العربية، بل هو من الأبنية الأعجمية ك(कायल) و(कायल) (2).

في حين نرى الباقولي ذلك، لأن الأعجمي لا ينفرد من قسمين: أحدهما: نحو: (المغم). والآخر:

هجاء: (إبراهيم، وإسماعيل). وهذا ليس واحدا منهما، فإن هذا هو عربي (3).

الذي يبدأ في أن الباقولي يحدد أن الاسم الأعجمي، إلا أن يكون اسم جنس، وإنما أن يكون اسم علم: و(أيمن) ليس بعلم ولا باسم جنس، وعلى هذا فهو ليس أعجمياً.

2- بالإملاء مع التد وتخفيف الميم (4). حكاها الوافي عن حمزة والكسائي (5).

3- تشديد الميم مع المد، حكاها عن الحسين والهادي ابن الفضل (6)، من أن (ب) إذا قصد، أي يحقق قاصون (7). وتشديد الميم خطا (6)، قال أبو العباس تغلب: ولا تشيد الميم فإنه عطاء (8). لأنه يخرج من معنى البناء، ويحصر معنى قاصدين (9)، فهو بذلك ينظر بمعنا، فيجعله معنى قاصدين. كما قال تعالى: وَإِنَّ الْمَيْتَيْنَ (المائعة: 2) (10). قال النووي: "وهذه الرابعة غريبة جدًا، فقد عددنا أكثر أهل اللغة من نحن الممؤامخاء، وقال جماعة من أصحابنا، من قلنا في الصلاة بطلت صلاتها" (11).

وحكى بعض اللغويين تشديدها، وأنكره الأكثر (12)، قال المناوي (13): "ول الموجودة في مشاهير الكتب المعتمدة أن التشديد خطأ، وقال بعض أهل اللغة إنه لغوة، وإنهم فلما، وسبب أن آيا العبد أحمد بن بطي قال: "وأيمن كعاصم لغة، كونهم أن المراد به صيغة الجمع، لأنه قابلة بالجمع" (14).

---

(1) تاج النور 41/188، وتذكر: شرح الأغوغي 593/2.
(2) التبيان في تلاع القران 111/11.
(3) إعراب القرآن المبكر 15/1.
(4) التبيان في تلاع القرآن 134/1.
(5) التبيان في تلاع القرآن 134/2.
(6) تفسير القرآن 1/189/1، وتذكر: التبيان في تلاع القرآن 134/1.
(7) تفسير القرآن 1/189/1، وتذكر: التبيان في تلاع القرآن 134/1.
(8) توضيح المعاني 111/11، وإسفاغ الفصيح 2/16، وتعتبر الساحق 2/16.
(9) الفصحى 3/1.
(10) إسفاغ الفصيح 111/1.
(11) توضيح المعاني 111/11، وإسفاغ الفصيح 111/1.
(12) التبيان في تلاع القرآن 134/1.
(13) مشارق الأوان على صحاب الآثار 138/2-39.
ورده قول ابن حنين يقول: "فأنا قول أبي العباس أن آمين بعشيقة عاصبة، فإنا لبَّد بِه أن الميم
خفيفة كعين عاصية. وكيف يجوز أن يرد به حقيقة الجمع؟" (3).
ولعل هذا الرد من ابن حنين يؤكد صحة ما ذكره أغلب العلماء في حقيقة من شدة الميم في (آمِنِ)،
وحقيقة السخاوي من شدة الميم لم يتردد به، وإنما وافق رأى أغلب علماء اللغة والдарسين، وبذلك
أحسب أن اعتراضه صحيح له وجه.
أصبح هذه اللغات - في نظري - المدعوه تخفيف الميم، لأن التشديد حطأه أغلب العلماء،
وخلوته عن معناه الأساسي إلى معنى (قاصرين). والله أعلم بالصواب.

(1) محمد بن إسحاق بن إبراهيم السلمي القاضي ناج الدين المقدسي، نوَّر في سلام شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين ومئتين، مطبعة
بالقاهرة. (انظر: طبقات الشافعية الكبرى للمنفي 127/9).
(2) التوقيف على مهاذة التعريف 127/1.
(3) الخصائص 125/3.
المبحث الثاني:

الاعتراضات في القراءات القرآنية،

ومعاني المفردات

وفيه أربع مسائل
القراءات المولدة في: (قدوس) واللغات في: (سبيع)
قال الصحابي: "سبيع فقُول، وثقار سبيوه أن يكون في الكلام فقُول، وقال: "هو سبُيحُ وقُدوس بالفتح فيهما".
واعترض الصحابي على سبيوه بقوله: "والفنان على خلاف ما قال، والقرآن يسنمون على الصم في المقدوس، وإنما النفع قراءة شاذة...")
وفي تفسير كلمة (قدوس) ذكر الصحابي قول صاحب الصحاح (الجوهري). فقال: "قال صاحب الصحاح: "ليس عند سبيوه في الكلام فقُول أصلًا، قال؛ وكان يقول: سبيوُه وقُدوس يفتح أصولهما".
واعترض على الجوهري يقوله: "وما أحسب هذا صحيحًا عن سبيوه، وقراءة الجماعة؛ "الملك المقدوس" [الجهر: 22] بالضم.

دراسة المسألة:

سبيع مزوس: من صفة الله عز وجل، لأنه يسبيع ويقدوس(3)، و(سبيع وقدوس) فقول: فالوا:
سبيع وقدوس، وهم صفة(1).
ودكر ابن عصير(4)، ابن قتيبة(3)، والسيوطي(5)، أن فقولا لم تأتي إلا صفة، وحصر السيوطي(3).
فقولا في (سبيع) (1).
ولكن سبيوه ذكر أن (سبيع وقدوسا) اسم في موضع حين قال: "وأما سبُيحُا قدوسا رتب الملاكاة.
والروج، فليس بمذيلة سبُيحان لله؛ لأن السبُيح والقديس [اسم] (1)."، وفي موضع آخر قال إنه صفة(1).

---
(1) سفر السعادة 1/ 291.
(2) سفر السعادة 1/ 297/1.
(3) سفر السعادة 1/ 422/1.
(4) سفر السعادة 1/ 443.
(5) الهحط وأخفيت الأعظم 3/ 211-212، مادة (سبيح).
(6) الأصول في النحو 1/ 71.
(7) المنصف في التصريف 1/ 74.
(8) غريب القرآن لابن خديجة 1/ 8.
(9) الماهر في علوم اللغة 1/ 22.
(10) الماهر في علوم اللغة 1/ 236.
(11) الكتب 1/ 227.
وذكر السبطي أن سبويه قال: لم يأت في الكلام على فُعُول اسم ولا صفة.

والذي يبدو أن سبويه ذكر في باب من بنات الثلاثة من غير الفعل أنه يكون على فُعُول اسم وصفة فَالْعُمُومِ نحو: (نَسوَّهُ،) و(كَلْبُهُ،) والصفة: (سُبْحَهُ،) و(قَذَّوْسُهُ،) وعلل سبويه في نظرى يُحيى الضم والفتح في: (سُبْحَهُ وقَذَّوْسُهُ،) لأنه ذكرها على وزن فُعُول، ومثله:

وقد أشار القاضي عياض أن يكون في كلام العرب على وزن فُعُول إلا سبيقا فُلسوسا، فقال: "سُبْحَ قَذَّوْسُ يُهِيِّبُ السِّنِينَ وفَجَّيّمًا، ولم يأت فُعُول بالضمّ المشدد العين في كلام العرب إلا في هذين الحرفين".

ولكن فيما ظهر في أن ابن خاله(6)، ابن السكين(7)، والأزهري(9)، أوردوا حرفًا ثانًا على وزن فُعُول وهو (ذَّرَعُوْسُ) (11). وزاد الجاهليُّ حرفًا ثالثًا وهو: (سَوْسُ) (11)، يفتح السين، وضمها (17)، ومثله قال ابن منظور (14)، وزاد ابن سيده حرفًا ثالثًا وهو: (فَرُجُوْسُ) (16)، وزاد ابن دكيد حرفًا سادسًا وهو: (هَمُوْسُ) (17).

القراءات في (قَذَّوْسُ):

قرأ الجمهور: (قَذَّوْسُ) بضم القاف. وقرأ أبو الدنار وأبو السلمة يفتحها(17)، وروى سبويه الفتح والضم فيما(1)، وبري الرجاح(7) وثعلب(1)، وأبو الخمين الفيروزان(4)، أن الضم أكثر، ونقل

**الرسوم**

(1) الكتب/4 275/4.
(2) المهر في علوم اللغة/4 275.
(3) مهديان،大小 شكل مقطعة شبيه بها. انظر: تاج النص/2، مادة (سند).
(4) جمع كاليكلي وهو: مخاليف النباري. انظر: تاج النص/4، مادة (كلب).
(5) انظر: الكتب/4 275.
(6) الكتب/4 275.
(7) مشاركة الأثار على صاحب الآثار/4 223.
(8) ليس في كلام العرب، لأن خاله ص 250.
(9) إصلاح للنقاط/1، 111-112، 141-142، 148، 198.
(10) مذوب اللغة/1، 141، 148.
(11) ذُرتَة أغلب من أهل البحر، وهو سم قاني. انظر: نص/2، مادة (ذرت).
(12) سبَّوْسُ وقَذَّوْسُ، أي زيف مخالب القائد. انظر: الصاحب/4، مادة (ستن).
(13) الصاحب/4، مادة (ستن).
(14) الأغلب/1، 147، 148.
(15) ن.DESC/3، 211.
(16) دابة معرضة تكون بلال الزومري، وراء يَذْرَعُوْسُ، نصبته النحاسين. انظر: تاج النص/2، مادة (لائم).
(17) نظر: الحسنلي في تبين وجه شواذ القراءات/4، 149/1، وتنسيق البحر الهيط/4، 149/1.
السيوطي ذاك عن ابن ذرّ التابعة. وتقول عن اللّحياني قوله: "المجمع عليه فيهما الضم، قال: فإن فتحته فلمّا.

ووقع ابن دريد الضم على الفتح. فقال: "تقول العرب: مّبّوح وفَّول وفَّول ودُّوح، وقد قالوا بالضم وهو أعلٍ".

لكن ابن الأثير يرى أن الفتح أقصى، والضم أكثر استعمالا. ولعل أبو الحسن القرآني لذاك، فقال: "والفتح أقصى، لأنه ليس في الكلام (فَّول) إلا سبّاحاً وفَّول (ودُّوح) أوحد الدراقيش.

والميداني جهور القلّة وبعض علماء اللغة، ورأى أن الضم في (فَّول) شاذ، وخلاف الأصل. فقال: "ودُّوه" بالضم على السيند. وهو أحد الألفاظ الثلاثة التي لا تنظر لها ضمه.

والضم على خلاف الأصل: مّبّوح وفَّول ودُّوح، لأن الأصل في كل فَّول أن يكون مفتوناً.

والذي يظهر في أن الأصح هو الضم في (فَّول وسّوح) لسببين:

1- لأنّ قراءة الجمهور، ورأى أغلب العلماء.

2- لأنّ (فَّول) لا يأتي إلا صفة كما ذكر ابن عصفور، وابن قتيبة، والسّويطي، وغيرهم من العلماء و(فَّول وسّوح) منصفات الله عز وجل.

والذي يبدو في أن السخاوي كان متناقضاً في اعتراضه؛ لأنه ذكر أن سبّبوه أنكر أن يكون في الكلام (فَّول) عندما فيسّبه (مّبّوح)، وفي تفسيره لكلمة (فَّول) اعترض على صاحب الصحاح في قوله: "ليس عند سبّبوه في الكلام فَّول أنّا، فكيف له أن يمتنع عليه، وهو أثبت القول في الكلام على الصواب، فالمجمع عليه فيهما الضم، قال: فإن فتحته فلمّا."

---

(1) الكبّار/4، 275/4.
(2) تفسير آبائنا الله الحكيم/1، 220/1.
(3) إنساء النصري/1، 197/1.
(4) الكنّة في القرآن الكريم/1، 1177/1.
(5) المحرر في علم الله/2، 1/2.
(6) المزحم في علم الله/2، 1/2.
(7) جمعة اللغة/2، 183/1.
(8) النهاية في غريب الحديث والألب/2، 232/1، مادة (حيح).
(9) اللّيلة في القرآن الكريم/1، 137/1.
(10) تاج العربية/3، 274/1، مادة (جري).
(11) المبتعث في التفسير/2، 247/1.
(12) غريب القرآن لابن قتيبة/1، 88/1.
(13) المحرر في علم الله/2، 183/1.
لسبيويه سابقاً! ولعل السخاوي كما ذكر الدكتور محمد الدالى استدرك على نفسه(1)، والله أعلم بالصواب.

(1) هاشم سفر السعادة: 122/242.
القراءات في (ذريّة)

قال الجرمي: زعم أبو الحثلاب أنهم يقولون: "ذريّة" للعصر، قال: "وفى غروه هذا الحرف (ذريّة)

على وزن: قُلْتُ ضحىهم لم يحمر وشمسه إلى النهر، ومن قال: (ذريّة) فهو مثل (صافيّة) و(بطيخ)، قال: وزعم
سيبيوي أن قومًا يقولون: "ذريّة" فيضخمون ويضيرون، ولم أراه معروفا، قال: فإنّ صحّت فهي مثل
مُرّيّة).

اعتراف السحاوي: قلت قد صحت، وهي قراءة عاصمة من رواية أي بكر عنه، وهي قراءة حمزة أيضاً
وسيبيويه أعلم منه.1(1)

دراسة المسألة:

كوكت ذريّة وذريّة، ثابت مضيّة (1)، فأما ذريّة فمسموق إلى النهر (2) في صفته وخصمه وحلفائه
وبياضين، قال العكربي: "إنّ كان الكوكب أكثر ضوءاً من النهر، ولكنّ يفضل الكوكب بضيائه كما
يفضل النهر سائر الحبّ" (3).

كوكت ذريّة على (ذريّة): مُمدنع في مضيّة من المشرق إلى المغرب من ذلك، واجمع دزاريّة
على وزن (ذريّة) (4).

وذكر ابن سيده أن ذريّة من الذئّب الذي هو الذئّب وهو صفحة، ونظيرة من الأحمر غير الصفة فوالد
(الى) (5). وقال الجموشي: "و(ذريّة) صنع مفاجاة، وواقعة (مضيّة)، ومنه كوكب ذريّة، كسببكّ، لشدّة
توقُّعه وبذلته (6).

(1) سفر السعادة (240).
(2) للفص 1/425، البغدادي 87/2 مادة (در)، ولسان العرب 282/2 مادة (در)، ونحو العروس 1/86 مادة (در).
(3) الهكيم ولภาษيف الأعظم 265/2 مادة (در)، ونحو الصاحب 1/371، مادة (در)، ولسان العرب 282/2 مادة (در)، وعلي بكر في غريب القرآن 245/1.
(4) ناح العروس 282/1 مادة (در)، وللفص 1/424.
(5) القطب في غريب القرآن 425/1.
(6) لسان العرب 22/2 مادة (در)، والهكيم ولภาษيف الأعظم 273/2 مادة (در).
(7) لخصوص 1/260.
(8) ناحي الصاحب 1/350 مادة (در).
واعتنّا في قوله تعالى: (كَانَتِهَا كَوْكَبٌ ذَرَّٰئِيٍّ) [النور: 35] فَقُرِئَ بِضَمِّ اللَّادَلَّ، وفتحها، وكسرها
مع تشتري الدّال، وقُرِئَ بالحركات الثلاث في الدّال مع اللّادَلَّ والهمز (١).
وأوجه القراءات في (ذَرَّٰئِيٍّ):
والافق (ذَرَّٰئِيٍّ) على عدة أوجه، وهي:
١- قراءة ضم الدّال وتشتري اليد من غير همز:
سأ قرأ ابن كثير ويعقوب (١) ونافع وابن عامر، وحفص عن عاميش (٢)، وهذه القراءة وجهان:
الأول: إذا كان السكب إلى النّصب لياضه وصفائه (٣)، فالباء زائدة للنسبة، ووزّه (ْفُقِيلُ) "(٤).
الثاني: وإذا كان يكون أصله الممزوج من (ذَرَّٰئِيٍّ) ثم شئّه وأدغم، فوزّه "(ْفُقِيلُ) "(٥). ذكر الفارسي أن يجوز أن يكون "فُقِيلًا على تقسيم الهمزة فلنبا (٦). وقال ابن جني: "(كَوْكَبٌ ذَرَّٰئِيٍّ) فيمن جعله "فُقِيلًا من دران، وذلك لأنه يقرأ الظلمة على نفسه بضوئه، وأصله على هذا (ذَرَّٰئِيٍّ) فخفف، وقد قرئ به معمور (٦).
٢- قراءة كسر الدّال والهمز:
قرأ أبو عمو والخزائي (ذَرَّٰئِي١) بكسار الدّال والهمز (٠)، وروى عن الكسائي عن المفصل الضبي:
عنى عاميش أنه قرأ هذه القراءة (١).
(ذَرَّٰئِي١) قرأ أحد من (الجر) (١)، وهو الذّرف، كان يدفع الظاهر ببى، وقيل كَوْكَبٌ (ذَرَّٰئِي١) على (فُقِيل)، أي كان يُكَثِّر نفسه من السماح، من (ذَرَّٰئِي١) يَكْرَأ ذَرَّٰئِي١. وذكرت الناز:

١- تحفة الأقران في ما قرأ بالتلثيث من حروف القرآن ٧١/٦.
٢- معاني القراءات الألفية ٥٩٧/٢٠، وتحفة الأقران في ما قرأ بالكلام من حروف القرآن ٦٢/١.
٣- معاني القراءات الألفية ٥٩٧/٢٠، وتحفة الأقران في ما قرأ بالتلثيث من حروف القرآن ٦١/٤.
٤- اللثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤، وتهذيب اللغة ٤٤١/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للجمعة ٤٤١/٤، وتحفة الأقران في ما قرأ بالتلثيث من حروف القرآن ٧١٠/٦.
٥- تقول الأقران في ما قرأ بالتلثيث من حروف القرآن ٧٧/٢، والثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤، وتهذيب اللغة ٤٤١/٤، ومعاني القراءات الألفية ٥٨٨/٤، والمحاضر ٥٨٨/٢.
٦- تحفة الأقران في ما قرأ بالكلام من حروف القرآن ٧٧/٢، والثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤، وتهذيب اللغة ٤٤١/٤.
٧- المصفح ٥٨٨/٤، والعسبب ٥٨٨/٢، والمحاضر ٥٨٨/٢.
٨- تحفة الأقران في ما قرأ بالتلثيث من حروف القرآن ٧٧/٢، والثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤، وتهذيب اللغة ٤٤١/٤.
٩- معاني القراءات الألفية ٥٩٧/٣، والثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤، وإعراب القران للنحاس ٩٥/٨، وتحفة الأقران في ما قرأ بالتلثيث من حروف القرآن ٧٧/٢، والثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤.
١٠- معاني القراءات الألفية ٥٩٧/٣، والثث في القرآن الكريم ص ٤٤١/٤.
١١- اللثث في القرآن الكريم ص ٣٥٩.
أضاقت(1)، وذكر ابن قتيبة أنه من الكواكب النّرارئ وهن: اللاتي يدرَّذن على، أي يطَِّبن(2)، وذكر
أبو منصور أن الْكَرُّطة في كلام العرب كل كوكب يَرْجَأ على، إذًا طلع من الأخرى يَرْجَأ، وهي
(تقليل) من ذَرْأً يَرْجَأ(3).
ونقل التَّهْجَّم تضعيف أبي عبيذ هذه القراءة. فقال: "قراءة أبو عمرو والكاساني ضعفتها أبو
عبيذ تضعيماً شديداً؛ لأنه كَأْتَىها من ذَرَّاتٍ أي دُقَّعت آية: كَوْكَب يَرْجَأ من الأفق إلى الأفق.
واعتبرن التَّهْجَّم على هذا التأويل. فقال: "فإن كان التأويل على ما تأوله لم يكن في الكلام غالبًا،
ولا كان هذا الكوكب مرَّةً على آخر الكواكب. ألا ترى أنه لا يقال: "خَافَّه إِنَّاسٌ مِن بَيْنِي آدم، ولا
يبنيغى أن يتَّبَأَل لمثل أبي عمرو والكاساني - رحمهما الله - مع مَلَّهُما وحلاهما هذا التأويل البعيد،
ولكن التأويل فيما على ما روي عن محمد بن زيد أن مَعَنَّاهما في ذلك كوكب مُنْدِغَع بالنور كما يقال:
"تَقَنَّى نَرْجَأ، أي انْدَعَع، وهنا تَأْوِيل صحيح هذه القراءة"(4).
وأيَّدت الزِّرَاج هذه القراءة بقوله: "وكلة الكَسرك جَيَّدُ بابَرُم - يكون على وزن فَقِيل، وهو من
الْتَّجَهُم النَّرُجَأ الذي تَقَنَّى. أي يَنْبَحَ وَهَوْيُ ثَمَّاء إِنَّهُ يَقْفُهُ مِنْ هَذَا(5).
وقال السُّلَّمِي السُّلَّمِي: "إِنَّ فِي قَرَأَةٍ وَضَصَبَة، لَأ يَنَاتِي كَتِبَ يُوَجَدُ في الأَسْمَاء نَحْو:
(تَفْهِمْ)، وَفِي الْمَصَاطِب تَفْهِمْ (تَفْهِمْ)(6).
وَجَاءَ يَبْيِنَ أن تَضَعِيفِ آَبِي عَبيِذُ هِذِهِ الْقَرَأَةُ غَيْرِ صَحِيحَة، لَكَن الْعَلَماءِ وَضَحَوْا أَعْنَاقَ لَغةِ صَحِيحَة.

٣- قراءة ضم الدلال والهمز:
قَرَأَ حَمْرَةً وَعَاصِمًا فِي رَوَايَةْ أَبِي بَكَرِ (ذَرَّيِّ)، بِضَمْ الدَّالِ وَالْهَمَزةً(1)، وَمَنْ حَمْرَةَ مِن الْقَرَائِ، فَإِذَا أَرَادَ
أَن وَزْنَهُ فَغَرْوَتْ مَثِلْ، (صَبُوحٍ)، فَاسْتُغْلَى (1)، فَغَوْلَتْ الْضَّمْةَ فِي الْإِرَاءَ كَسِئَةَ وَالْوَزْنَ يَاءَ، فَقَبْلَ (ذَرَّيِّ)،
وَآمَهَ (ذَرَّيِّ)، فَقَالَ فِيهِ كَالْقَولِ فِي (ذَرَّيِّ)، أو يَكُون لَقَلْهُهُ لم يَعْتَدَّ به(7).

(1) النكت في القرآن الكريم ص. 359.
(2) المختصر في اللغة أ/ 240/5.
(3) غريب القرآن لا يف قبة/ 3005.
(4) معاي الشعراوي لأول أمري/ 208/4.
(5) غريب القرآن الحكمة/ 496/4، وخمس العلوم/ 2071.
(6) غريب القرآن الحكمة/ 496/3.
(7) معاي الشعراوي وأملابه للزجاج/ 4/4.
(8) البلد للضهور/ 4/4.
وكان الساكن قبل الهجرة ياء أو واؤاً زائدين، ولم يأتي منه إلا (النساء، وبريء، وتربى)، ولا رابع لها إلا (دريء) في قراءة حمراء، فتحقيقه بالبدل من حس الزاء، فقيل ياء بعد الباء، وواواً بعد الهاو، ثم يُدعى أول المثنين في الآخر(1).

واعترض الرجاء على هذه القراءة بقوله: "وقد رويت بالهمز، والتحويون أجمعون لا يعرفون وجهه؛ لأنه ليس في كلالمهم شيء على فعل"(2).

وقال القراء عن هذه القراءة: "ولا تعرف جهة ضم أوله وهمه لا يكون في الكلام فعل إلا أعجميًا. فالقراءة إذا ضمت أوله يترك الهمز، وإذا هزته كسرت أوله"(3).

لكن سيبويه ذكر أن (فعلاء) موجود في الكلام لكنه قليل، فقال: "ولا يكون في الكلام فعل.

ويكون على (فعل)، وهو قليل في الكلام قالوا: (المزين). حدثنا أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: كوكب(4).

ولعل هذا القول من سيبويه رد على من اعترض على هذه القراءة.

وذكر ابن سالوحة أنه ليس في كلام العرب (فعل) إلا حرفين: مزيج، وهو أعجمي في الأصل، وكونت دريبية(5).

وقال ابن عصفور: "على فعل ولم يجيء إلا صفة، وهو قليل، نحو: مزيج، وكوكب(6).

ووهذا القولان أيضًا يُثبتان صحة هذه القراءة.

وهنذان القولان أيضاً أغلب أهل اللغة هذه القراءة باللحن، قال النحاس: "فأما قراءة حمراء، فأهل اللغة جميعًا إلا أغلبهم يقولون: هي لحن لا يجوز؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على فعل، وقد اعترض أبو عبيد في هذا، فاختل حمراء، فقال: ليس هو فعل إذا هو (فعلاء) مثل (عُجُب)، يأت بأول الهاو، كما قالوا:

(1) إعراب القرآن للنحاس ج3/95-96، والذكي في القرآن الكريم ج3/96، والذكية للغة ج1/727، وذكية اللغة ج1/111.
(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج4/448.
(3) مدارك القرآن 2/268.
(4) الكتبة 2/268.
(5) ليس في كلام العرب 2/268.
(6) المختصر في التفسير 748/1
우리가 가송신한: "이와는 대목과 대목일이, 거기에 이와는 대목의 대목일이, 그리고 이와는 대목의 대목의 대목일이."

وقال أبو منصور: "وأما قراءة من قراءة من قراءة (فغظة) بضم الدال مع الحميز فإن أهل اللغة لا يعرفونه، وأنكروا القراءة به، وقالوا: ليس في كلام العرب اسم على (فغظة)." (1)

وانتقد أبو الحسن القوروي هذه القراءة بقوله: "في هذه القراءة نظر، لأن (فغظة) في الكلام لم يأتي منه سوى (مرلي)، وهو بناء شاذ." (2)

واحتسب السبطي لهذه القراءة بقوله: "كان ولم بين النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم وحمرة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وضمنهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأساس." (3)

لموازاة الصحيحية التي لا مطلوب فيها، ودفعت ذلك كلبل على حوازه في العربية (4)

والذي يبدو أنه لا يشتري في قول القراءة أن تكون مقاطعة لأقصى الأوجه من اللغة، ولا أن تكون موافقة لوجه مجمع عليه بين النحاة، بل من بنيت القراءة عن الأئمة وجب فيها، ولو كانت موافقة لوجه مجمع عليه أو مختلف فيه. (5)

4- قراءة فتح الدال والدهز:

قرأ فأنا، وأبيان بن عمرو، وأبو الحسن، وأبو الحسن، وأبو عبد الرحمن، وأبو العباس، وأبو العباس، وأبو العباس، وأبو العباس، وأبو عثمان، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن، وأبي عبد randomized text
قال أبو الفتح: "غريب من هذا (ذكرته)، يفتح الدال، وتشديد الراء، والهمز. وذلك لأن قلنا بالفتح.
وتشرد العين عزيز، إنه حكي منه: التشغيلة، يفتح السين وتشديد الكاف، حكاها أبو زيد".

5- قراءة فتح الدال مع تشديد الياء:
وأما قراءة فتح الدال مع تشديد الياء فقرأ بها قادة، وزيد بن علي، والضحاك، ورويت عن نصر بن عاصم، وأبي رحمة، ابن السفيان، وجدها أن يكون منسوباً إلى الدلار، وفتح الدال من تغيير النسب، ويزوائ زين "فقيلاً"، ويعمل أن يكون من الدلار، فوزوه "فقيلاً"، فدحله التسهيل والإغراق.

6- قراءة الكسر مع تشديد الياء:
قرأ الزهري (وزني) بالكسر مع تشديد الياء، ووجهها أن يكون منسوباً إلى الدلار كما تقدم، وكسر الدال من تغيير النسب، فوزوه "فقيلاً"، ويعمل أن يكون (فقيلاً) من الدلار، ودحله التسهيل والإغراق.
قال الفراء: "والعرب قد تسمي الكواكب العظام التي لا تعرف أسمائها الدرازية بغير هم، ومن العرب يقول: كوكب ذري يبني إلى الدلار، فكسر كسر أول، ولا يهمله، كما قالوا: (مخزري، وخزري)، ووّرّج".
(4) قال النجاش: "والذي حكي القراء - من كسر الدال جائز على أن تبدل من الضمة ككسر".

وعلى السجستان لكسر الدال بقوله: "وكسر أول حما على وسطه وأخره؛ لأنه ينقل عليهم ضممه بعدها كسرة ويانان، كما قالوا: كرسياً للكرسي".

ومندا بنيت أن هذه القراءات الواردة في "درء" قراءات صحية لأسباب:
1- لأن الإнакار جاء من البعض ولم يأتي من الجميع، فبعض المفسرين واللغويين أثبتوا صحتها في اللغة.
2- أن الإبات جاء بما يحتج قوية تدحض حجة من أنكر صحتها، وهذا الإبات جاء من علماء كبار كسيمويو (1)، وابن عباس (1)، وابن عباس (1)، وابن عباس (1)، والسبعين الصوفي (1)، والسيوفي (1).

(1) الأخضاب في نبين وجود شروط القراءات 2/110.
(2) تغية الأقران في ما قرى بالطيب من حروف القرآن 1/72-71.
(3) تغية الأقران في ما قرى بالطيب من حروف القرآن 1/72/2.
(4) مهج القرآن 2/205-206.
(5) إشارة القرآن للناس 12/97-95.
(6) غريب القرآن للمسحتاني 1/224-225، والنسبة في غريب القرآن 1/245.
(7) مظهر: الكتب 4/261.
ولأنه لا يصح وصف قراءة من القراءات السبع باللحن؛ لأن القراءة مشابهة. ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرآن أحزاك».

وهذا يبقى اعتراض السحاوي - في نظري - صحيحاً، ولاسيما وهو علماء بالقراءات. والله أعلم بالصواب.

---

(1) يُنظَر: ليس في كلام العرب.
(2) يُنظَر: المجمع في التصريف.
(3) يُنظَر: القدر المصوم/884.
(4) يُنظَر: الاقتراح.
(5) مسند الإمام أحمد بن حنبيل/485/590.
الخلاف في معنى (بيتا)

قال السحاوِيَّ: بين الله تعالى، بين الحارث بن نفاح بن الحارث بن غياث المطْلَبِ، ولي البصرة.

قيل: إنما أَآبَاهُ، وُلِدَ آباه، وهو ضَيْعٌ- كلما يَصَبَّت بذلك، كما يفعل الطفل عند محاولة الكلام،

فقالت أمه وهي تُرقص: (1) الرخْر

أَ فِي كَتِبِي

جَارِيَة

مُكَرَّمَة

تَجْهَرُ بَأَسْمَاءَ الْكُفُّرِ.

قال السحاوی: "قال الجوهری: "بيتا: اسم جارية"، وأنشد هذه الأبيات، وهو غلظ"(2).

دراسة المسألة:

لا يجوز أن يكون فاقد الفعل، وعينه حرفًا واحدًا، في شيء من كلام العرب إلا أن يفصل بينهما فاصلاً مثل: (كُرَكِبُ) و(قَبَلُ)(3)، فأما (بيتا) فلا يكون حكايته. ولم لا يعرِّب كلمة لكونها الفعل وعينه في أسماءها في موضع واحد استثناءً لذلك، إنما قد جاء في الأحاديّة غلامًا بيتًا. أي (الขยาย)(4)، وقول عُمر بن الخطاب: رضي الله تعالى عنه، "أَمَا يَكُونُ بِهِ ذي عَالِمٍ أَلْنَأَحُوْنَا النَّاسُ بِهِ"(5). ليس فِي شَأْنٍ، فإلا قَسَّمْتُهَا كَثْرَةً، وسُلَّمَ حتَّى فَصَّمْتُهَا(6).

(1) وردت الأبيات في: مذهب اللغة، 5/148، ورغب الحدث للخطابي 2/112، والصحاح 8/19 مادة (بيتا)، والمحكم والمطبع الأعظم، 1/105/14 مادة (بيتا)، ومادة (بيتا)، والنهائية في غريب الحدث والآثأر 91/94 مادة (بيتا)، ولسان العرب 1/221 مادة (بيتا)، 487/15 مادة (بيتا)، ومادة (هدب)، ومادة (وفأ)، ووضوح المعاني 1/134، وجمع الهويجات 186-187.

(2) سفر السعادة 1/1161-1162.

(3) حسب تعلُّمه السؤول، انظر: الصحاح 2/104. مادة (فقه).

(4) من وهو في علوم اللغة 24/116.


(6) أي لا أَسْأَلُ منْهُم حَكَيْثَ لا يَكُونُ لأَحَدٍ فَضُلَّ عَلَى أَحَدٍ، انظر: مشاريع الآثأر على الصحاح الآثأر 51/120، مادة (فه).

(7) صحيح البخاري 183/12، ومشاريع الآثأر على صحاح الآثأر 86/176، مادة (فه).

86
وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب كلمة ثانية كانتا من جنس واحد إلا حروفين غلاف بينة، أي
متين، والحرف الأخير بينة واحد (١).
وعلل ابن الحاجب نهيه فته (بينة)، وبعدها من جنس واحد، لكونا صوتا (٢)، وذكر ابن فارس أن
الباء والباء في المضاعف ليس أصلًا، لأنه حكائية صوت (٣).
الأقوال في معاني (بينة):
أولاً: قبل (بينة): حكائي صوت صبي (٤)، قال ابن غيظور (٥): "فأما بينة فقليل جدًا، وهو أيضًا ما يجري
بغرى حكاية الصوت.
ونفى ابن جنح (٦) أن تكون (بينة) اسمًا، وإنما هي حكائية الصوت الذي كانت
تثقبه عليه، وذكرهخليل أيضًا أن (بينة) منقولا عن صوت لكنه لم يذكر في ترجمته، قال رؤية:
[القرح]
يُستفوقها أغيسان هودُار تيب إذا دعاهما أخرى لا تجيب (٧)
وبين المرادي أن (بينة) إنما هي منقوله عن صوت، فقال: "وزود بعضهم في المنقول من
صوت، وعني بها ذكر (بينة) (٨).
وخلالهم السيوفي، ففى أن تكون (بينة) منقولة عن صوت، وذكر أن النقل من صفة لا صوت
والذي يبدو في أن السيوفي حينما ذكر أن النقل من صفة له إشارة إلى أن معنى (بينة) عنداه، إما أن
يكون السمعين أو الأحمق.
ثانيةً: قبل لقب لرجل من قريش (٩)، وقيل لقب عبد الله بن الحارث بن نوفي بن الحارث ابن عبد
المطلب وأبي البصرة (١٠). قال الفارزدي: [الظهر].

(١) ليس في كلام العرب ص ٣٢٧-٣٢٨.
(٢) شرح شالية ابن الحاجب للرسني ص ٦٤/١٤.
(٣) مقاييس اللغة ١٩٣٠ ص ١٠.
(٤) الحكاي واطخاطي الأعظم، ص ٣٩٢، ولسان العرب ص ٢٢١/١، والقاموس المحيط ١/٦٠، وناقش الفعال ٢/٤٧، والمجمع الوسطي، مادة
(٥) ص ٣٥٥.
(٦) ص ٢٦٣/٢٧-٢٦/٤٣٣.
(٧) مقاييس اللغة ١٩٣٠ ص ١٠.
(٨) توضيح المصادر ١/٣٩٧-٣٩٨.
(٩) محمد المواقف ص ٢٨٧-٢٨٨.
(١٠)
وباب الله أكبر وأنت بحمدك وله توبًا عامًا. وعليه فرحت الفخر والكرم...

لعل هذا البيت يشير إلى أن ممنيم (بته) هو لقب لعبد الله بن حارث، وقال الفردوق هذا البيت حينما بايعه.

ثالثًا: وقيل (بته): (الشنبة الممتلئًا، البدين، تهمة) بالفتح، وشبهاً، حكاه إبراهيم في الغزوات (1)، وابن الأثير عن ابن الأعرابي (3)، و(بته) في حديث ابن عدي رضي الله عنه: «سنسلم عليه فريق قرآً على مثل سلمك»، فقال له: ما أحبحك أن تأتي، فقال: ألسنت بته؟» (1)

وقيل (بته): (الشنبة، السمين) (4)، وقيل: (بته) إذا سمعه (5)، وفهره ابن خالوده هذا المعنى (6)، وقال ابن فارس:

"وكان رجل يقال له: بته، وكان ظهير كثير اللحم، فذللك معه بته" (7).

ورجح ابن مالك أن تكون (بته) مقولة من قولهم للحلم السمين بته، فقال: "والصحيح أن بته مشتق من قولهم للحلم السمين بته" (10).


وذكر الجمهور في الصحابة معنى (بته)، فقال: "يقال للأحمق الثقيل (بته)

الله بن الحارث بن نوفل بن عبد التمبل وأبي البصرة، وهو أيضاً لقب لعبد

الله بن حارث.

(1) الاحكام والفيه الاعظم، 412 مادة (بيب)، ورغم الحدوث للخطابي 8/11، والنهاية في غريب الحديث والأثر 1/11، مادة (بيب).
(2) لسان العرب 1/222 مادة (بيب)، والقاموس الهجيمي 1/60 مادة (بيب)، وتاج العربية 2/42 مادة (بيب).
(3) الصحاح 1/201 مادة (بيب)، وتاج العربية 2/41 مادة (بيب).
(4) لسان العرب 1/222 مادة (بيب)، والنهائي في غريب الحديث والأثر 1/101 مادة (بيب)، والصحاح 1/81-82 مادة (بيب)، وتاج العربية 1/18 مادة (صحيح)، وتوضيح المفصول 1/132.
(5) نظر في القرآن والسنة من 1/136.
(6) النهاية في غريب الحديث والأثر 1/92 مادة (بيب).
(7) تاج العرب 6/42-44 مادة (بيب)، والقاموس الهجيمي 1/60 مادة (بيب)، ولسان العرب 1/222 مادة (بيب).
(8) للصباح المديري 1/37، ومنذب اللغة 1/245، 2/16.
(9) ليس في كلام العرب ص 37.
(10) لجمنح اللغة 1/114.
(11) لجمنح المفصول 1/12.
(12) لجمنح المفصول 1/13.
(13) لجمنح اللغة 1/114.
وعاترض المرادي على قول الجوهري هذا، فقال: "وقد وهم في استشهاده في الزجر على ذلك اسم جارٍ؛ لأن "البَّيْه" في الزجر هو اللقب لعبد الله بن الحارث".


ويُبيَّن الزيدي أن قول الجوهرى هذا من تكية الغلط، لأنه هو الذي وقع فيه فلا يحتاج إلى زيادة في التكلم (وَإِنَّهُ كَثِيرُ الْقُبُولِ) المذكور ؛ (عبد الله بن الحارث) بن نوـفـل بن الحارث ابن عبد المطلـب، وإلي البصرة لابن الزير... كانت أنسفه فيه في صفوه لكبره همٍّ. وقال الزيدي: "وفعله أي الزجوـر: (قال الزجر، غلط أيضاً، والصواب كما صح به الأئمة قالته هند بن أبي معبان بن حرب بن أمية، وهذا فيه في، فلأن يمكر أن يزارد به الشخص الزجر، وإطالة على المرة صحيح.)

(ويُرتفع ولده) عبد الله بن الحارث المذكور.

فلاذي يمثَّل في أن البَّيْه إنما هي حكمة صوت كان يحكى، وهو صغير، فقلهته أمه به حتى غرفه، وأعتراض السحاوي صحيح في نظره ؛ مواقفته لأرأي العلماء من جهة كالمرازي (1)، والقوريز أبي (1)؛ وبابي (11)، والرَّيْدِي (11)، والصاغي (11)، وبعد المعنى الذي ذكره الجوهرى، والله أعلم بالصور.

1. الصحأ/1 908 - 850 مادة (بيب).
2. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
3. وهو الظاهر من المعجو الصغير. انظر: لوسم العرب. 209 مادة (بيب).
4. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
5. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
6. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
7. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
8. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
9. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
10. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
11. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
12. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
13. توضيح المقاتدة/1 398-428 مادة (بيب).
الفصل الثاني

الاعتراضات في المسائل النحوية

وفي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في البناء والإعراب.

المبحث الثاني: الاعتراضات في التراكيب.

المبحث الثالث: الاعتراضات في الحدود والمصطلحات.
المبحث الأول:
الاعتراضات في البناء والإعراب
وفي مسائلان
الخلاف في أصالة البناء والإعراب

قال السخاوري: «زعم بعض الملحّون أن البناء هو الأصل، وأن الإعراب إذا وقع للضرورة. وقد غلظت لأن البناء في الأسماء لم يكن الأصل ثم خرجت عنه إلى الإعراب للضرورة; لأن الكلام فيما وضع لنفسهم. وإذا كانت الأسماء لا يفهمن المراة إلا بالإعراب لم يكن الإعراب طارأ عليها. فإن قيل: فإنهما قبل التركيب مبنيّة، أذل ذلك على أن الأصل هو البناء، لأن التركيب إذا هو بعد الإعراب. قبل الأصل هو التركيب؛ لأنه إذا وضع ليخبر بما وعدها، والإعراب بعد ذلك، وإلاً إذا نوعاً مناً ليس الأصل إذا هو خارج عن المقصود الأكبر الذي هو فائدة الكلام....»

دراسة المسالة:

العربية والمصري: اسمها مفعول مشتقان من الإعراب والبناء(1). فالعرب ما سلم من شبه الخروج، والليبي ما أشبه الحروف(2)، والفرق بينهما زوال الإعراب: لتغير العامل وانتقال، وتزوم البناء المحدث عن غير عام وليته(3).

الأسماء على ضريبيّة: مفرد ومكرّب(4)، بدأ ابن السراج يذكر المفرد لأنه الأصل(5)، فالأساس هو الإعراب، وإذا التركيب في(6)، لأن التركيب إذا هو ضمُّ المفرد إلى مفرد(7)، على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد وإذا تقرر الفروعية للأسم من هذه الوجه ظهرت مشاكله للفعل من جهة الفرعية(8).

إذا جاء الأسلّم مركباً نحو: عبد الله، وتائب لم، وأمر القيس وبيبي، وبعبيك، وحضوتي، هذه كلها مركبات، فقد وجدت فيه غلبة فرعية، وهي كونه مركباً(9).

---

(1) سفر المساعدة / 7847.
(2) شرح الأماني / 141، وجاحية الصيان / 71.
(3) شرح ابن عقيل / 18، ونظر: الأصول / 91.
(4) التمح / 50.
(5) الأصول في نحو / 111.
(6) الأصول في نحو / 111.
(7) الأصول في نحو / 111، و الاصطاب / 145، اللباب / 4، 21، 6، 5، 193.
(8) الأصول في نحو / 111، و اللباب / 4، 5، 193.
(9) اللباب / 50، 193.
(10) فتح رب البيبة في شرح نظام الأجرم / 193.
الخلاف في إعراب الاسم قبل التركيب:
1- ذهب ابن عصفور (1)، إلى أن الأسماء قبل التركيب مؤرقة، لا معرفة ولا مبنية (2)، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التركيب (3)، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوهرت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنتين كما في الوقف، فقالوا: (زيد، عمرو، صادق، وقاص)، ولو كان سكوفا بناء لما جمعوا بينهما كنا في سائر الأسماء المدنية، نحو: كيف، وأخوافها (4).
2- وذهب ابن الحاجب (5)، وابن مالك (6) إلى أغا مبنية، وحجتهما في ذلك؛ لأن الحركة إما إعرابية، و كيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل؟ وإنا نتالي، ولا يجوز لأسما ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه من الإعراب، فيبقى أن يكون أقوى وجهي البناء على أصل البناء، وهو السكون، لأن أصل الإعراب الحركة، وأصل البناء السكون (8).
3- وذهب الزمخشري إلى أغا مبنية، وإنا سكنت سكون (زيد، عمرو) وغيرهما من الأسماء حيث لا يمكن إعراب، لفظ مقتضى، ومؤجه (9)، والأصح قول الأول؛ لأن الإعراب والبناء وصف لكلمة بعد التركيب، أما قبل التركيب فلا توصف إلا لإعراب ولا بناء، فإذا قلت (جاء زيد) نقلت الكلمة من الوقف بدون إعراب ولا بناء إلى كوفنا مطلوبة لعامل يقتضي الرفع، وهو جاء في حين، حصل التغيير والنقل من كوفنا لا معرفة ولا مبنية إلى كوفنا مرفوعة (10).
الاختلاف في أصالة حركات الإعراب والبناء:
اختلفوا في حركات الإعراب والبناء أيهما أصل على ثلاثة مذاهب (11).

---
(1) شرح جمل الزجاجي/271-272.
(2) اشتعال الضرب/279.
(3) توضيح المفاسدة/291.
(4) هامش شرح ابن عقيل/291.
(5) هامش شرح شافك ابن الحاجب/272-273.
(6) شرح شافك ابن الحاجب/272-273.
(7) شرح السهل/281.
(8) شرح شافك ابن الحاجب/272-273.
(9) الكشكش/20.
(10) تحلب الزفارة في شرح نظام الأجور/87-88.
(11) مع المدعي/79-79، واللباب، 79، ومسائل خلافة في النحو من 111، وحاذية الصبيان/107-108.
1- أن الحركات أصل في الإعراب؛ لأنها لعامل (1)، ولأن حركات الإعراب دوالاً على معان حادثة بعلته، يخالف حركات البناء، وما نبت بعلته أصل للغة (2). وهو الأقوى. والدليل عليه من وجهين (3) : 
الوجه الأول: أن الإعراب تابع لفائدة الكلام، والكلام موضوع للتفهيم، فهو أن يكون مقارناً للكلام كمقارنة المقرد معناه... 
الوجه الثاني: أن واضح اللغة حكيمه، ومن حكيمته أن يضع الكلام للتفهيم، ولا يمكن التفهيم إلا بالإعراب، فوجب أن يكون مقارناً للكلام، لتحصل فائدة الوضع. 
وجه السوطي هذا المذهب حيث قال: "والذي يظهر ترجيحه أن حركات الإعراب فقط أصل؛ لأن الأصل..." 

2- أن الحركات أصل في البناء؛ لأنها لازمة (4)، وحركة الإعراب منطلقة، والزمام أصل للمنطق إذا كان أقوى منه، وهذا ضعيف (5)؛ لأن الأصل والفرع لا يوجد من الروم والانتقال، بل يوجد من جهة إفادة المعاني، وقد ثبت أن الأسماء هي التي يقع فيها اللبس، وأما عناقيد الفاعلية، والفعولية، فكان الإعراب مقارناً لها، بل يقع اللبس ثم يحتاج إلى إزالته بعد وقوعه، والبناء أدنى عن ذلك (6)، ونقل حركات الإعراب كان معني، وزيز حركة البناء لغير معنى (7). 

3- أن الحركات أصل في الإعراب والبناء (8)، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام، وكان واحداً منهما له علة غير علة الآخر، فلا معنى لبناء أحدهما على الآخر (9). 

الجواب عن شبهة هذا المذهب: ليس المقصود بالسبق هذا السباق بالزمان، بل السبق بالترتيب، ولا ترد أن الإعراب سباق بالترتيب، وأما البناء فمجرور أن يكون متاخرًا عن الإعراب، وأن يكون مقارناً له في الوضع (10).
ولعل المذهب الأول هو الرأي في هذا الخلاف، لأن الأصل في الإعراب الحركة؛ ففرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والضمنية، والأصل في البناء السكون، لأن حركته لا تفيد معنى.

الخلاف في أسماء البناء والإعراب في الأسماء والأفعال:

1- مذهب البصريين:
قال الخليل وسيبيس وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأحياء، والمستحق للبناء الأفعال والحرف.

إن هذا هو الأصل، ثم عرض بعض الأحاديث عنحها من الإعراب، فثبت، وذكر عناية مشابهة اللحاء، وعرض بعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأجريت، وذكر عناية مضارعة الأسماء، وقيمت الحروف كثيرة على أصولهم مبينة، لأنه لم يعرض لها ما يترجحها عن أصولها.

فك كل اسم رأيته معربا فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنيا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرفا فهو خارج عن أصله، وكل الحروف كثيرة مبينة على أصولهم.

فمذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، لأن الأفعال دخلت للفصل بين الفاعل والمفعول، وليس في الفعل فاعل مفعول، فصائر كالمحرر.

وحجة البصريين في ذلك:

احتضن البصريون لصحتهم مذهبهم بقولهم: إن الإعراب أي أنه معنى لا يصح إلا في الاسم، فاختص بالإسم، كالمصور، وغيره من معنا الإسم.

وكل ذلك على ذلك:
1- أن الأصل عدم الإعراب، لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى الأصل، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة، وإنما يتبين أنها تدل على معنى عارض يكون أحيانا، والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً، أو

---

(1) البيان عن مذهب النجومين ص 38 (رسالة ماجستير).
(2) توجيه الفقه ص 9.
(3) الأصول في النحو 120، والإيضاح في عل النحو 1/407، وشرح ابن عقيل 1/394، ومحمد.
(4) الإيضاح في عل النحو 1/397، وشرح ابن عقيل 1/407.
(5) شرح ابن عقيل 1/37.
(6) القباب 1/2.
(7) مسائل خلائق في النحو 1/87، والبيان عن مذهب النجومين ص 48-49 (رسالة ماجستير)، ونظر في النحو 1/77.

72
3- مذهب الكوفيين:

أما الكوفيون فقدروا إلى أن الإعراة أصل في الأسماء، وفي الأفعال(1)، وقال بعض الكوفيين: المضاعف أصل في الإعراة أيضاً.

أختص الكوفيون لصحة مذهبهم بأن الإعراة في النطق يفرق بين المعاني، فكان أصله كإعراة الأسماء، وبتائه قوله: (لا تأكل السمك وتشرب الين)، وهو في ذلك كالاسم، إذا رفعت كان له معنى، وإذا نسبت، أو جزمت كان له معنى آخر، يجب (تشرب) إذا أريد النيوي عن كل واحد منهما، وينصب إذن إذا أريد النيوي عن الجمع بينهما، ورفعه إذا أريد النيوي عن الأول فقط، ويكون الثاني مستائناً(2).

وقد رَّزَع على ذلك بأن النصب على إرادة (أن)، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم يرتفع إلى الإعراة(3).

وذهب بعض المتأخرين إلى أن القول أحق بالإعراة من الاسم، لأنه يوجد فيه simpler، فهو له بدائعه في الفعل، الاسم فهو له لا بذاته فهو رفع(4). وقال عنه الرياض: "و هذا قول شريف(5)، وقال عنه الصبان: "وهو باطل لما

(1) مسائل خلافية في النحو ص 48-49، والبيتين عن مذهب التحويين ص 48-49، (رئاسة ماجسي)، ويُنظر على النحو ص 47.
(2) الإيضاح في عرف النحو ص 78، والبيتين عن مذهب التحويين ص 48، ونحوه.
(3) مسائل خلافية في النحو ص 48-49، والبيتين عن مذهب التحويين ص 48-49، (رئاسة ماجسي)، ويُنظر على النحو ص 47.
(4) توضيح المفاعلة ص 48، والبيتين عن مذهب التحويين ص 48-49، (رئاسة ماجسي).
(5) شرح التسهيل للمرادي ص 99.
(6) مع الهواج ص 27، ووضوح المفاعلة ص 48-49.
علمت من أن سبب الإعراب فيما توارد المعاني "(1)"، وقال أبو حيان: "وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة".(2)

وذكر السحاوين أنه لو كان البناء في الأسماء الأصل لم يقل: لم بني "يا زيد" مثلًا لا لأنه جاء على الأصل، فعلاً البناء في "قيل" و"بعد" في نحو قول الله عز وجل: "فَللهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِمْ" [الروم: 4], أنتما لما فطعتما من الإضافة، مع أنها مرادة فيها، أشبهها في قطعهما عن الإضافة(elimation) بعض حروف الكلمة.(3)

وهذا القول يؤكد أن البناء طائر في الأسماء، لأن البناء على الضم في "يا زيد" مثلًا يوزر بروايت البناء، وعله هذا أكبر دليل على صحة رأي البصرين.

وعليه، فإني أرى أن اعتراض السحاوين صحيح، فأصل الإعراب في الأسماء؛ لفظاً لم تتعزز لتوارد المعاني التي دل الإعراب عليها، وأصل البناء للإفعال والEXPR المحذوف؛ لأن المعاني التي دل عليها الإعراب لا تلحقها، لأن صنيعتها تغيرت لتغير تلك المعاني فذلت عليه، وعيب بعضهم - بل تغير صيتها - كغير صيغة - للمعاني اللازمة لها: كالمصدر، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الفاعل، والمفعول، والصفات التي للمبالاة وغيرها. وهذا كغير الفعل من الماضي إلى المضارع، والأمر، والنهي، ولها هذه المعاني في الإعراب، وإنما أُعرب عنها ما أُعرب بشبه الاسم، وهو بعض المضارع.(4) وهذا يتخطى أن الإعراب هو الأصل وليس طابعًا، والله أعلم بالصواب.

---

(1) توضيح المفاهيم 1/91
(2) حاشية الصبان 91/1
(3) انتشار الضرب 182/4 و 212/3، ونظر: المدارس البحرينية ص 32
(4) سفر السعادة 24/4
(5) شرح الجمل لابن جرير 1/26-2711 (رسالة دكتوراه)
الخلاف في بناء الهاء على السكون في: (أَلْهَيْنِ أَبُوك)

قال أبو علي: "حتى قطب (الله أَبُوك) بإسكان الهاء، وهذا صحيح في القياس المستقيم. وذلك أنه لما وجب البناء، وخلع الأخير منه بالفتح للاعثة الساكنة، ثم خذف حرف اللين الواقع موضع اللام كما خذف في (بال).

و(ث) فبقي على تحريك. أَلْهَيْنِ أَبُوك، في السكون، لزيادة ما كان يوجب التحريك." (1)

أَلْهَيْنِ أَبُوك، أَلْهَيْنِ أَبُوك

دراسة المسألة:

لمكان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففوه ضرورياً من التحريف، فقالوا (أَلْهَيْنِ أَبُوك)

بصفة اللامين، وقيلوا قيلوا (أَلْهَيْنِ أَبُوك)، وقيلوا من اللامين فقالوا (الله أَبُوك) (2). قال ابن جني (وهي) عن قترب أن فيها غامضات: (لا أَبُوك فيكون)، وليست (أَبُوك) فيكون (وهاء) مكسورة، و(أَبُوك) ب (هاء) مضمومة، وقد حكي سببها أيضاً قولهم (أَلْهَيْنِ أَبُوك) "(3).

و (الله) من قولهم: (الله أَبُوك)، فلله الاحذف من شيء لم يتبن كفت في كلامهم، فإذا كان كذلك لم يلزم أن يكون مثل: (على)، فلم يعرف له (على) في أنه لم يعبر الاسم الاحذف هذا عنه متمسكاً، فلا كما كانت كذلك صار بينثناء الألفهم (مذ).

(4) في (من) أن الاحذف مبني كما أن الخفوه منه كذلك، وفي أن الخفوه أسكن، لزيادة ما كان له حرك بالاً، وهو النطق الساكنين: (5) فمن قال: (الله أَبُوك) على حذف الالف، ومن قال: (الله أَبُوك) فعلى قلب الألف، (باء) (6).

(1) مفرق السعاده 138/1
(2) مفرق السعاده 139/1
(3) الأدب والنظر 19/2/3، وبالنظر: منبر الديني في تفسير الأحاجي 1/214/1 (رسالة دكتوراه).
(4) النادر في تفسير الأحاجي 33/1
(5) منبر الديني في تفسير الأحاجي 147/1 (رسالة دكتوراه)
(6) منبر الديني في تفسير الأحاجي 261/1 (رسالة دكتوراه)
قولهم: "في أبوك"، أي: (الله أبوك)؛ لأن أصله الجار والمحور، وحكمه حكم الظروف عندهم، تخذل لام الجر لكتة الاستعمال، وقدر لام التعرف، ففيه: لا أبوك، كما ذو الأصبع الغدويٍّ (2) [البسيط]
لا يوجد قول يطهد في حسب الغزي ولا يوجد تياراً في قطري وي
فيه: تضمّنه الحرف، ثم قلب اللام إلى موقع العين، وسكن الهاء؛ لوقوع موقع الألف الساكن، وجربت الألف
إلى أصلها من الباء لمسكون العين كما هو أحد مدنى سيبويه في (الله) (3)، وهو من لا يلبث يفتح خطة الفتحة على
الباء دون الكسر والضمة، وقد تخذل الباء فيقال: لا أبوك، وإنما قلب، لأن الكسر لم يتعين في: (لاة)؛ لالتباسه بالجمل
الذي هو أصله... ولو قالوا (لاه) بلا قلب؛ لأنكست بالعرايضة في نحوه: الله لأفعلاً (4).
وأشار السحاري إلى التقدم والتأخير، واقسم جعلوا المؤثر والمقدم على حكم ما جعله المجلة.
قالوا: (في أبوك) قلب، قلبوا من الألف باء كما قالوا: في قلب قفًا (لفظ)، ووجه: (جاه)، وفتح للباء
كأنه تصبث اللمف في (الله) لام الكلمة، ولا يلزم في اللفظ أن يكون اللفظ عليه مثل الملفظ منه (5)، وإن كان
قد تغير بالقلب ﷺ فان هذا لا يستعد في الملفظ واللفظ عنه، ولذلك لم يجعل أهل النظر من التحويض وزن (لاه)
أبوك) قعل، لقولهم: (لاه أبوك) إذا جعلوه قعله، وقالوا إن الملفظ قد تغير وزن وهذا ما كان عليه قبل القلب.
قال سيبويه: "قلت بعضهم: (في أبوك) قلب الباء، وجعل اللفظ مساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين
مساكنة، وتركوا آخر الأمر مفتوضاً كما تركوا آخر (أثين) مفتوضاً، وإنما فعلوا ذلك به; لكنهم، فخبروا إعرابه
كما غيره" (6)، وعلة بناء (له) عند الفارسي؛ لتنصّمه مع حرف التعرف، وقِطَعْ لأن الفتحة تستحث مع الباء.
وبنерь أبو علي فتح الباء: لاتلقى الساكينين.

(1) هذا البيت ورد في جهه الله/462، وتقديم اللغة/371، في تحقيله/141، وفي جهه العين/137، وجعل حديث للطابعي/142، والصحاب/116119.
(2) سيبويه قوله إن شاع القرن الجملة الله، انظر أقواله في مسألة اشتقاق اللفظ الجملة الله.
(3) شرح الرضا على الكافية/1/176-178.
(4) منهج الجماعة في تفسير الحاضر/271، (رسالة ركدهرة).
(5) إشارة الموضئ في الجملة/1/176.
(6) أ<td>318</td>/168، والخليج والعلي الأعظم/1/497.
(7) التكبير/32/418، وجعل الأشياء مفتوضاً/1/325.
(8) غداً ذكرت أبي علي الفارسي وتفصيلها من 418، والمثل والعبر/1/325.
وفق الفارسي فيما ذهب إليه، قال ابن الشجري: "(نَقْنِي أَبُوك)، مقلوب من (نَقْنِي أَبُوك)، فَلْتَمْت
لامه على عينيه التي هي الباء... وضمنوه معنى لام التعريف، ففيه، كما ضمنوا معناها أمسي، فوجب بناؤه، وحركوا
الباء لسكونها قبلها، واحتراها لها الفتحة خلفها).
لكن السحاوي اعتراض على رأي أبي علي، ورأى أن (نَقْنِي أَبُوك) أصله: (لا أَبُوك) (1)، الباء ساكنة، والباء
مفتوحة، فلما خلقت الباء نقطتها على مسكونها، قال السحاوي: "أَنَّ (لَهُ أَبُوك)، مبني على السكون، لأنه أصل
الباء. وأما (نَقْنِي أَبُوك)، فإنه تَبِّي على الفتح استنفاذاً للكسرة على الباء؛ لأنها تكون ساكنة للباء، ثم تكسر للفتاء
الساكنين، والكسرة من جنس الباء، وذلك مستقل، وإذا كنا (اتِّبْنِي) وَفَوِيَ على الفتح استنفاذاً للكسرة بعد الباء،
فكُوَّنها عليها أَتَّلُّ (2). وهذا يقوى في نظر اعتراضه على أبي علي. والله أعلم بالصواب.

(1) أمالي ابن الشجري 197/2.
(2) سفر السعادة 134/1.
(3) مثير النجاحي في تفسير الأحاجي 222/1. رسالة ذكرؤاه).
المبحث الثاني:
الاعتراضات في التراكيب
وفيه أربع مسائل
نصب صاعليك وملاوك في: (وحنٍّ صاعليك أنتِ ملوكا).

سؤال الفصيحي (1):

ما يقول سيدنا - آدم الله تتوقيه - في انتصاب أغلظي ببعض الشعراء، وهو قوله (2): [المثابار]

نتخّن صاعليك أنتِ ملوكا

جاب الحربي (4):

أما السؤال فهو من مسائل المعاية وأسئلة الإعانات، ولا يعبّر أن يجهله النحو المدرّس فضلاً عنّ ليدعو ولا ضَيْعس؛ وهو من الأبيات التي جرى فيها من التقدم والتأخير لضرورة الشعر، وتقدوره (4): [خيراني] أننا عائلة صاعليك ملوكاً، أنتم وغنّ.

و"عائلا" فهي جمع عائل المنشق من (عائلا يَتْعَلَّى)؛ وانتصاع "صاعليك" يح، و"ملوكا" صفتهم (5).

اعترض السخاوي على هذا الجواب فقال: (وما أرى الجهاب مستقيماً؛ لأنّ (الملوك) لا تكون صفة للصاعليك.

وقوله في تقديره: (صاعليك ملوكاً أنتم وغنّ) لا معنى له. وإنما الصواب أن يقال: إنّ رؤا (عائلا) بمعنى عائلي الشيء؛ إذا أنغلقي أي تعبيرًا يقال عائلا ملوكاً، أي تُقَدِّيهم بطرح كلًا عليهم حَال التصاعل: ف (صاعليك) منصب على الحال.

وقوله "وحن مبتداً و"أنت" جهره، أي: وحن لملوككم فكيف تُعيّن؟ (1).

دراسة المسألة:

لا يجوز تقدم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تتضمن معنى الفعل دون حروفه: كأنهما الإشارة، وحروف النجمي، والمشبه، والظرف، والباح الأصوئ، وهو: (تلك حدث نجدها)، و(ليبي زيّداً أميرًا أخوًا)، و(كان زيّداً راكباً أسدٌ).

---

(1) هو قوله من محمد بن أبي زيد النحوي للمعرف بالفصحى، في القصيد 116 يوز الأمعي، ثلث عشر ذي الحجة من سنة ست عشرة.

(2) البحت البال نسبي في: الأدباء والشعراء، وذكرت الساحة ص 171، وشكّ عمدة الحافظ 437/1، ومثله في البيت:

(3) سفر السعادة 1/257.

(4) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرامي الحربي توفي في الحرم في ساند رجب، سنة ست عشرة وخمسين سنة بالبصرة. (القابوس أعلام النبات 1/236)

(5) سفر السعادة 1/257.

(6) سفر السعادة 1/253.
و(وُلِدَ في الدار - أو عندك - قائماً)، فلا يجوز تقدم الحلال على عاملها المعنوي في هذه المثل وعوامه، فلا تقول:
(بوجه ترهل هندي، ولا أميرًا ليث نصويي، ولا راقيًا كان نصويي أسد).

وأحتر ابن مالك أن يجري أداء التشبيه لمجرأ أفعل التفضيل فتوسط بين حالان فتعمل في أحيانا متارة، وفي
الأخرى مقدمة ([الخريف])، كقول الشاعر (/:): [الخريف]
"أنا قدّر كله جمعاً فإن أعد ذي أبّذمهم ولا ذات جمعين بقيت".

ومنه ([الخريف])،

"تغطّي نا أنت معبّالة وتغطّي ضعّالك أيّن ملوكاً
هذا البيت قدره الحربي: (ترويتا أنا عابلة ضعّالك ملوكاً نحن وحن، وعابلة " فيه جمع عاهل المشتقت من (عاب
يقول)" وانصاب "ضعّالك" به "ملوكاً" صفتهم)."

واعتراض السحاوي على هذا التقدير، قال: (وما أرى الجواب مستقيماً؛ لأنّ (ملوكاً) لا تكون صفة
للضعالك)، وذكر السحاوي أن التقدير هذا البيت (ترويتا أنا عابلة ملوكاً، أي (تغطّيهم بثرّ ملوكاً علىهم جال
المحلل)."

وقد عرض ابن هشام فيذين التقديرلين، وقال عن تقدر الحربي: "وقد سأل (الخربي) عن البيت، وهو أن
التقدير: (إنّ عابلة ضعّالك نحن وأنتم، وقد عطى في ذلك، وقيل إنه كلام لا معني له، وليس كذلك، بل هو تثمّه على
يعلّه فيه، وهو أن يكون ضعالك مفعول عابلة أي: (إنّي تعبد ضعالك)، وبكون (أنتم) تثبيتها لضريب (عابلة)
و(أنتم) تثبيتها لضريب مستمرّ في (ضعالك)، وحصّل في البيت تقدّم وتأخير للضريبة، ولم يتعشر لقوله (ملوكاً، وكالة
عند جمال من ضمير (عابلة)."

(1) شرح ابن عقيل 2/77-2/77.
(4) السفر المساعد 2/337-2/338.
(5) سفر المساعد 2/337-2/338.
(6) مسائي الليثي ص 575.
ويرى ابن هشام أن الأولى على قول الحريري أن يكون (مِنْعَدْفِهِ) حالاً من معدون أي: (مِنْعَدْفِهِ) حالاً، ويكون الحالان مبتدئهما في: (مِنْعَدْفِهِ) حالاً، فإنه نصاً على أنه يكون الأول للناظر، والثاني للأول، لأن فصلاً أصلحاً من فصيلين، ويكون (مِنْعَدْفِهِ) متوكيداً للمعدون لا لضمير صعالكين؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جُزِّزاً أولاً، لأن الصعالكين هم المخاطبين، فيحمل كونه راعي المعنى "(1) ".

ورقة الشعراء" في شرفة للمغني على قول ابن هشام قائلاً: "في نظر من وجهين: الأول: أن كلاً من الحمدين اللذين حال الكلام عليهما يأباه قول الحريري: (مِنْعَدْفِهِ) حالاً، يعطي أحد الضميريين على الآخر، لاسيماً على قوله في الوجه الثاني: إن أنتم توكيداً لضمير (مِنْعَدْفِهِ) حالاً، وهو ضمير نعول، وطلال هذا معلوم، وأقول هذا هو وجه البدع الذي يعترف به المصفوف في توجيه الثاني من وجهي النظر أن دعاوا انتهاج جعل أنتم توكيداً لضمير صعالكين من أجل مغافلهما بالحضر والجواب غير مسلماً، لأن ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المعدون من (مِنْعَدْفِهِ).

فيكون الضمير الذي يحمله الوصف الواقع حالاً فيه ضمير خطاب قطعاً "(2) ".

العفو عند أبي حيان أن صب (فَتَنَ) في (صعالكين) والحالان بعداً على تقدير: "إذا كنت قدّا، وإذا كنت" صعالكين "(3) ".

وقدر ابن مالك: وتنبهنا، في حال تصطلكتنا ملخصاً في حال ملخصاً، فحض الوضاء (مثل) وأقام الوضاء إليه مقامه مضمناً معناه، وأعمله بما فيه من معنى التشبيه "(4) "، وتقدير الحال على الغائب المضمن تشبهاً في هذا البيت شاذ "(5) ".

وذكر ابن هشام أن هذا التقدير أجد ما قبل فيه "(6) ".

ولعل أقرب جواب في نظره: أن (حالا) جمع (حال) المشتق من (حال) - يَتَّبَعُ. (معنى: يتبع. و(ملوك) مفعول (حالا) وفاعل ضمير مستمر تقديره (مَنْ عَلَى) في (صعالكين) حال من فاعل (حالا)، و(عَلَى) مبتدأ وأفعاله (حالا)، وحجة

---

(1) يَتَّبَعُ: منغى اللبيب ص 575.

(2) عبود بن محمد بن خسرو بن خسرو بن النصيني مطلق اللسان، الإسكندري. أبو الجامع، توفي في سنة 873 هـ (973 هـ) .

(3) يَتَّبَعُ: منقول من الكلام على منغى ابن هشام ص 575.

(4) ارشاد الشياب 3/9، 10، 1089.

(5) شرح المجلد (المجلد) مسكيني. ص 438.


(7) منغى اللبيب 1/575.
(وَتَعَلَّمُوا أَنْتُمْ) حَالَةً وَصَاحِبَ الحَالَةَ (نَا) مِنْ (نَحْنُوْنَا)، وَالمعنى: (نَحْنُوْنَا أَنْتُمْ عَالِمُونَ مِلْوَكُوْنا) أَيْ: نَتَفَّلُّهُمْ يَطْرُحُ كَلِّتَانَا عَلَيْهِمْ
كوننا صاعاليك وال حالات نحن أنتم (1)
ولعلي بعد البحث وجدت أن هناك رواية أخرى لهذا البيت وهي: (صاعاليك ملوك وأنتم ملوك) (1)، فرويت
(ملوك) بالرفع.
وعلي هذا يكون إعراضا خيرا للبيبذا على هذه الرواية، واعتراض السحاوي على جواب الحريري إعراءا، وتقدير
اعتراض صحيح لأسباب:
1- لفظ ما احتج به السحاوي، فاستدللنه قويا لا يمكن ردته ف(ملوك) لا تكون صفة للصاعاليك، و(صاعاليك
ملوكا أنتم ونحن) لا معنى له.
2- وموافقة أغلب النحاة لأرا السحاوي.
3- وفأحراري افرد يقوله.
4- وفأمعني الذي جاء به الحريبي.
وعلي هذا فإن الإشكال في (وَتَعَلَّمُوا أَنْتُمْ صَعَالِيَكْ مِلْوَكُوْنا) يقع في أمرين (3):
الأول: نصب (صاعاليك)، ومقتضى الظهور رفعه على أنه غير (نحن).
والثاني: نصب (ملوك)، والظهر يستدعي رفعه على أنه غير (أنتم).

(1) شرح النحو البلاطمة 3/176.
(2) شرح نحو البلاطمة 3/173.
(3) نحو النحو البلاطمة 3/173.

82
نوع المندادى في قول الشاعر: (فيما راكبا إما عَرضَتْ قَبَلَتْنَ)

قال أبو عبيدة: (فيما راكبا) بغير نونين، ولمنعي: (فيما راكبا)، فحذف اطهاء كما حذفت من قوله عز وجل: (أَيْ أَعْصَمُ)

أعترض السحاوي: ورغم أنه نادي راكباً بعينه، ولم يجز فيه النونين (1).

دراسة المسألة:

كل منادي حرف التصبب: لأنه مفعول لهذا مضمور، تقديره: (أدعوه) أو (أنادي) ولا يجوز إظهاره: لكون حرف النداء كالعوض منه. ولا يضاف به التصبب إلا إذا كان مفرداً معرفة، فإنه ينفي على ما كان يرفع به قبل النداء، فظاً أو تقديرًا، كقولك: (يا معتذراً) (2).

ولا يجوز للمنادي أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبيهاً به، فإن كان مفرداً فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، فإن كان مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة بيني على ما كان يرفع به (1).

ويكون المنادي معرضاً منصوصاً إذا كان نكرة غير مقصودة، وهي الباقية على إجابة وشيوعها كما كانت قبل النداء، ولا تدل على فرد معين مقصود بالمادة، وهذا لا تستفيد منها تعرفاً (3).

وفي نداء النكرة غير المقصودة أقول (3):

1- جوازه مقبلاً عليها أو غير مقبول، وهو قول جموع البصريين، فهم يجوزون نداء النكرة غير المقصودة، إذا لمائع عنده من ذلك، واستشهد البصريون على صحة مذهبهم بشواهد عديدة منها الأعمى: (وَا رَجِلَتُنَّ)

(1) البيت: عبد يغفر بن قاص، وهو في: الإعراب (1-21)، وأوضح المسالك (5-13)، وبيان السالك (2-13).

(2) سفر السعادة (1-23).

(3) المجلة: شرح مجلة (1-23)، وينظر: الأصول في النحو (4-13).

(4) شرح ابن عقيل (3-13).

(5) النحو في الواقف (4-13).

83
في راكة إيقاع عزفته قيلت نِـذآءًا، ينْذَرُونَ أنَّ قلائِمًا

والشاهد فيه: أن راكة منادى نكرة غير مقصودة، وهو واجب التنص متباينة.

والنادي هنا عند الكسايني والفراء، إما معرفة بالقصود، وإما أصله يا راكب، لأنهما لا يميزان نداء النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة، والصاحيح: حواج نداء النكرة غير المصوصعة.

قال الأفخم: "الشاهد فيه نصب راكب، لأنه منادى منكون، إذ لم يمص عند راكب، إنما النفس راكة من الركبان يبلغ قومه خبره؛ ولو أراد راكباً بينه لبناه على الضمن ولم يبز له تبوينه ونصبه، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه.

وقد روى أغلب العلماء (راكة) بالنصب والتنوين من منهم: الخليل، وسيوين، والمبرد، والسرح، وأبى يعيش وغيرهم من العلماء، إلا الأصمي فإنه كان يندب بناه بلا وإنه من الناس، بل أورد ابن مالك هذا الشاهد في تبوين النكرة المعينة.

وهذا البيت رُبّ يعلى النزوي الذي ذمم استحالة وجود هذا النوع م tô parent لأن نداء غير المعين لا يمكن، وذهب إلى أن التكوين الذي، فاذهب في ذلك النادي شاذًا أو ضرورة، والبيت الشهيد حجة عليه.

والذي يبدو أن راكة منادى نكرة غير مقصودة، لأن الشعر في الأسر ولم يقصد راكباً بينه، فإما أراد راكة من الركبان يبلغ خبره، ولو أراد راكباً بينه لبناه على القسم، وإما نداد أن تكون: يا راكبا، إذا لم تقصد، رجاً.

(1) الأخبار في النحو ٣٣٠١، وشرح الكافية ٣٣٣٢، ووضوح المفسدة ١٦٠١، وأوضح الميسالك ٤، وشرح الأموين ٣٢٠٢، ومحمد الحروبي ٣٢٠٣.
(2) النحو الزليني ٣٢٠٤.
(3) عرائذ الأمر ٣٢٠٥.
(4) النكت في تفسير كتاب موسوي ٣٢٠٦.
(5) ينظر: الحليل في النحو ٣٢٠٧.
(6) ينظر: الكتاب ٣٢٠٨.
(7) ينظر: المقصود ٣٢٠٩.
(8) ينظر: الأصول في النحو ٣٢١٠.
(9) شرح الفصل ٣٢١١.
(10) حيالة الأمر ٣٢١٣.
(1١) شرح السهل ٣٢١٤.
(١٢) هامش: أوضح المسالك ٣٢١٥، ووضيح المسالك ٣٢١٦، ونظر: حاشية التبيان ٣٢١٧.
بيننه، وأردت: (يا واحدة) مُنَّنِّلَه هذا الاسم، فإن ناديت رجلاً وعينه، قلت: (يا رجل) كما تقول: (يا زيد)؛ لأنه يُعرَف بحرف البناء والقصص (1). وهذا بتين خطأ أبي عبيدة وصحة اعتراض الشحاوي عليه.

2- وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقًا.

3- إن كانت النكرة مبقلاً عليها جاز ولا فلا، وهو قول المازني (2)، الذي ذهب إلى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منونًا فإن لحقه التوين ضرورة.

4- وذهب الكسائي والفراء، وعامة الكوفيين إلى جواز ندائها إن كانت خلفاً من موصوف، فإن كانت صفةً في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو: (يا دايِبًا، والأصل: (يا رجلًا دايِبًا)، ومعنا إن لم تكن كذلك.

وقد رُدُّ مذهبهم بأن النص هو risking the_final (ب) لكان يؤثر الطول في النمادِي فإنصِب لكان يجب نصب (بيعا) من قولنا: (يا زيد الطويل) ولا قاتل بذلك (3).

وهل رأى البصريين هو الراجل في هذا المفهوم؟ لا استدلالًا على صحة مذهبهم بالسماح، فكون الشواهد التي تؤكد وجود النكرة غير المقصودة لا يمكن إظهارها.

تنوين النمادِي الأول والأخير (4):

يجوز تنوين النمادِي المبين في الضرورة بالإضافة، ثم اختلطوا: هل الأولي بقاء ضمه مع الشؤون، أو ضمه مع التنوين (5).

على أن:

الأول: أن يترك على لفظه، ولا يُرَدُّ إلى الأصل، فيتها ويتبقى على صممه، تشبها بمرفوع اضطر إلى تنويه، وهو مستحق لمنع الصرف (6).

وهو مذهب الخليل (7)، وسبيوي (7)، والفراء (7)، والمازني (7)، والزجاجي (7)، والشافعيين (7)، والرضي (7). وقال عنه ابن مالك (7).

(1) شرح المفصل / 128/5.
(2) الصحاح / 81، وقائع العرب / 7/73.
(3) يُنظر بأن المازني في: جميع المواعيد / 278، وأوضاع المسألة / 1/3، ودورة الأصول / 126، وحاشية السيوان / 7/3، والدارس المحوري من 117، و鲶ية السلاك / 7/35.
(4) فهم النواحي / 7/75.
(5) جميع المواعيد / 9/3.
(6) جميع المواعيد / 7/35.
(7) المنهج في شرح المفصل / 128/5.
وهو الأكبر. وقال سيبويه "ولم نسمع عربا يقوله، وله وجه من القياس إذا تون فطل كنكرة".

وحجة هذا قول الشاعر والقياس، أما الشاعر نفسه، قول الأحوص: [الواقف]

سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَمُتَّ صَرَّعَ عَلَيْهَا

وليس على الذي يَمْتَصُّ السَّلَامَ

وقول كثير: [البسيط]

ليت النَّجَّةُ كانت لي فأَغْرَكْها

مكان يا جمل خيَّت يا رجل

حيث جاءت "مطر وجمال مثيرة بالماء".

وأما القبيس فهو ما ذكره سيبويه في كتابه: "هذا محلة مرفع لا ينصرف بلبهقه التبوين اضطراراً، لأنك أردت في

حال التبوين في "مطر"، ما أردت حين كان غير ملؤ، ولو نصبته في حال التبوين لنصبت في حال غير التبوين، ولكنه

اسم إطرد الفعل فيه، وفي مثاله في النداء ... " (1).

وقد أخذ الرجاحي مذهب الخليل وأصحابه، لكنه اعترض على ما ذكره سيبويه، فذهب إلى أن ال journée التي فهي

العلم المفيدة من أجلها، وهي مضره للصوت، أو وقوع موقع المضرع، فإذا أخذه التبوين في ضرورة الشعر، فالعالمة

التي من أجلها بيئة قائمة بعد فنون عين لفظة ...، وليس محلة ما لا ينصرف أصله الصف، فإذا نون فإنما برد إلى

أصله، وللمفرد المفيدة العلم لم يتعلق به من نون منصوبًا في غير ضرورة شعر " (11).

---


(2) والمجلد 2/2119.

(3) الكتاب 2/2119.

(4) محة القراءات 2/211.


(6) والمجلد 2/2119.

(7) يُنظَر: أمالي الرجاحي ص 55.

(8) يُنظَر: الخمسة 2/2119.

(9) يُنظَر: شرح الكفاح 3/10-11.

(10) يُنظَر: شرح السهل 2/2119، الكتب 2/2118.

(11) يُنظَر: أمالي الرجاحي ص 55.
واعترض الزهراجي على قول سبويه جانبه الصواب لأن مراد سبويه أن تنوين الندائي العلم في حال الفضرة
لكونه المتنوع من الصفح في ضربة الشعر.
النادي: أن يُرجى إلى أصله في النصب، فيكون منصوبًا، ثبثًا بالمضف أطول بالتنوين، وبقاء الصّم في العلم
أولى من النصب، والنصب في غير العلم أولى من الصّم. وهو منذب عباسي بن عمر (١)، وأبي عمرو (٢)، ويوسف (٣)، والجرمي (٤)، واليلد (٥). وحجة هذا الفعل الصحابي، فقد ورد
النصب في قول مهلهل: [الخنيف]

يا عابدين لقد وقفت الألقاق (٦)
ضمرت صردها إلي وفاقت
وروي قول الشاعر بالنصب أيضاً: [الباقر]
ولم يُبقي بينك ما يطلع السماء
سالم اللسان الذي صار عليه
حيث جاه "عدي ومطر" منصوبان، وهو علماء مندائي، وروي قول الشاعر بالنصب أيضاً: [الباقر]
لست الطبيبة كانت لي فأشكّركا
وقول جبريل: [الباقر]

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٤/٣، والأسهل ٢٤٩/١، والأسهل ٢٤٩/٢، والأسهل ٢٤٩/٣, والأسهل ٢٤٩/٤, ومسؤول
(٢) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤، والمستاد ٢٠٠/٤، ومسؤول المساكن ٢٠٠/٢, والمستاد ٢٠٠/٨, والمستاد ٢٠٠/٣, والمستاد ٢٠٠/٤, والمستاد ٢٠٠/٥, والمستاد ٢٠٠/٦, والمستاد ٢٠٠/٧, والمستاد ٢٠٠/٨, ومصعب
(٣) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمستاد ٢٠٠/٣, والمستاد ٢٠٠/٤, ومصعب
(٤) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمستاد ٢٠٠/٣, والمستاد ٢٠٠/٤, والمصعب ٢٠٠/٥, والمصعب ٢٠٠/٦, والمصعب ٢٠٠/٧, والمصعب ٢٠٠/٨, ومصعب
(٥) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمصعب ٢٠٠/٣, والمصعب ٢٠٠/٤, والمصعب ٢٠٠/٥, والمصعب ٢٠٠/٦, والمصعب ٢٠٠/٧, والمصعب ٢٠٠/٨, ومصعب
(٦) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمصعب ٢٠٠/٣, والمصعب ٢٠٠/٤, والمصعب ٢٠٠/٥, والمصعب ٢٠٠/٦, والمصعب ٢٠٠/٧, والمصعب ٢٠٠/٨, ومصعب
(٧) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمصعب ٢٠٠/٣, والمصعب ٢٠٠/٤, والمصعب ٢٠٠/٥, والمصعب ٢٠٠/٦, والمصعب ٢٠٠/٧, والمصعب ٢٠٠/٨, ومصعب
(٨) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمصعب ٢٠٠/٣, والمصعب ٢٠٠/٤, والمصعب ٢٠٠/٥, والمصعب ٢٠٠/٦, والمصعب ٢٠٠/٧, والمصعب ٢٠٠/٨, ومصعب
(٩) ينظر: المقتضب ٢١٤/٤, والمستاد ٢٠٠/٢, والمصعب ٢٠٠/٣, والمصعب ٢٠٠/٤, والمصعب ٢٠٠/٥, والمصعب ٢٠٠/٦, والمصعب ٢٠٠/٧, والمصعب ٢٠٠/٨, ومصعب

٨٧
أ fgetsدعا خل ق في شمَعَنُب غريثبا 
ألفُملا لا أَبُذَالك واقيزنا 
وقول الشاعر: [السرع]

يمارسية ما أثَّرَت من سيّدٍ 
وقع ذي الرمة (١) [الطويل]

مَيَنظال اركاف رحاب المرض 
أداً ببِخ او هَجَّر للفنّي عبّر 
فمَأَهُا الفَمّا يَرِفض أو يتفرّق في

الثالث: أن بِناء الضمّة رايح في الاسم، والنصب راجح في النكرة المعينة (٢).

وهو اختيار ابن مالك (٣). وحجمله في ذلك (٤):

١- أن بِناء الاسم في الاسم أقوى منه في اسم الجنس المعين.

٢- أن نصب الاسم للضمّة إلى تنوينه قليل، ونسبه اسم الجنس المضطرب إلى تنوينه كثير.

الرابع: اختيار النصب في الاسم، والضمّ في النكرة (٥).

وهو اختيار البَيِّنِي، قال: "واختار ابن مالك في شرح السهميل بقاء الشَّم في الاسم والنصب في النكرة المعينة;

لأن شهابا بالمضمر واضح، وعندي عكس وهو اختيار النصب في الاسم (٦).

وحجمته في ذلك: لعدم الإباح في الاسم، الضمّ في النكرة المعينة؛ لثلا ينتمي بالتمييز غير المقصودة، إذ لا فرق.

حيث إن الدّلالة، لا تتوافقهما في التنوين، ولم أفق على هذا إلا نوايا (٧).

لعل هذا القول جاني الصواب؛ لأن قوله هذا يتعارض مع كثرة السماع في ضمّ للنداة العلامة: نصب النكرة المقصودة،

وليشك أن القيام لا يكون حجة إذا عارضه السماع. والله أعلم بالصواب.

(1) غباله من ١٢٩.
(2) شرح السهميل ٣٩٢/٢.
(3) تنظر: شرح السهميل ٣٩٢/٣.
(4) شرح تخلاقي الشافعية ١٣٠/٣.
(5) جمع المواضع ١٢/٤١.
(6) جمع المواضع ١٢/٤١.
(7) جمع المواضع ١٢/٤١.
ترجمة المنادي المضاف

قال الشاعر:

(1) قال الشاعر: "تأيّب أبي الحِبْشَاب لا تَشْلِي، بَارِكُ فيَّ كُلِّ الله مَنْ ذَي آلّن PAYI-


دراسة المسألة:

يجوز ترجمة المنادي؟ أي: حذف آخره تحقيقاً، وذلك بشروط وهي (1): أن يكون رابعًا فصاعداً، وأن يكون المنادي معرفة، وإلا يكونوضاء، وإلا يكون مختصًا بالنداء فلا يَرْجَح "فلَيْكُمْ اللَّه" وإلا يكون مندوباً، وإلا يكون مستغناً به، وإلا يكون مركباً ترجمة إنسان، وإلا يكون من الألفاظ المبينة أصالة قبل النداء؛ مثل: (خَلَاث - رقاش).

ترجمة المضاف:

الترجمة يكون في الاسم المنادي، ومن شروط أن لا يكون المنادي مضافاً، فإذا امتنع ترجمة المضاف فمن باب أول أن يمنح في المضاف إليه. يقول سبويه: "والعلم أن الترجمة لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنها غير مندين، ولا يَرْجَح مضاف، ولا اسم منون في النداء". (3)

(1) يُناول هذا البيت: لأبي الجَمّار الورقي.
(2) أي: من قرئ ذي سرعة، وأكل القرنين ذي أطيارين. (انظر: متأرد: 123/2 مادة كايل).
(3) سفر المسجدة/81.
(4) يُنظر: التحريك الواقي/124، والكتاب/2، والفصل في منفة الإعراب/7، ووضع الألف voc/270، وحاشية المصなんだ/6، ووضوح الألف voc/271، ومشاهدة المسجدة/81، وللإيضاح/5، وللإيضاح/5/11129/11130، والمساعد/24، والمساعد/26، والمساعد/26/1.
(5) الكتب/124.

89
وشاع ترحيم المنادى للمضاف بحذف آخر المضاف إليه، وهذا قول الكوفيين(1)، وابن مالك(2)، وهو عند البحرين نادر(3).

وعن ابن جني منع ترحيم المضاف بقوله: "واعلم أنك لا ترجم مضافاً، ولا مشاماً للمضاف من أجل طوله، ولا جمع ما كان معيناً في النداء؛ لأنه لم يكن مهيناً على الاسم فيسلط عليه الحذف(4)."

وأما علة منع ترحيم المضاف عند ابن الحاحب؛ فهو لأن الاسم المضاف حكمة بعد التسمية حكمة قبل النسبية؛ لأضمن احتمال معيان بإغراقين مختلفين، فلو رحتم فإما أن ترجم الأول، وإما أن ترجم الثاني، وإلا لا يستقيم؛ لأن الترحيم يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى، وذلك على خلاف الترحيم. والثاني لا يستقيم؛ لأنه ليس ممتدًا؛ لأن الذي وقع عليه النداء لنظاً هو الأول(5).

المذاهب في ترحيم المنادى المضاف:

1- مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيين إلى أن ترحيم المضاف حائز(6)، ويوقعون الترحيم في آخر الاسم المضاف إليه(7)، وحجتهم في ذلك: أن المضاف إليه ينتبه للمنادى فصار كأنه آخره(8)، ولأن المضاف والمضاف إليه يمثلان الشيء الواحد، فجاز ترحيمه كالمفرد(9)، وأنه قد جاء في استعمال كثيراً كما في الشعر(10)، ومنه قول الشاعر(11): [المفتاح


(2) تشكيل الفواوئد ص. 14.

(3) شرح الأخونجي 3/167.

(4) الاقتناص في: مسائل الدلالة 2/185.

(5) غدير في: النبهاء والإعراب 1/347.


(7) تشكيل الفواوئد ص. 14.


(9) تشكيل الفواوئد ص. 14.

(10) تشكيل الفواوئد ص. 14.

(11) تشكيل الفواوئد ص. 14.
أورد: "يا علقمت الخير قد طال الثأرة إقامتنا..."

الشاعر:

مُهَـرُ أَـبني التخاب لا تنسى بـارك فيـلك الله من ذي آل...

لروى الكوفيون هذا الرجز (لا تنسى) مثبتة في mention text, و(بارك فيلك) بكسر الكاف على أنه يختاب مهتر، ورواه البصريون: (لا تنس) بغير ياء وبارك فيلك الله بفتح الكاف على أنه يختاب مهرا ذكرا. وفي رواية الكوفييون ضرورتان.

إحداهما: تركيج المضاف، والثانية: تذكر المؤنث في قوله: من ذي آل وكان حقه أن يقول من ذات آل.

وهنا يمكن حمل هذا الشهاد على عدة أوجه:

1- أورد: (تولها) فرغمها الشاعر لضروة الشعر، وللشاعر أن يذكى ما لا يجوز ذهبه في الكلام لتقديم الشعر، فركم الاسم في غير النداء، إنه لا يجري النداء؛ لأنه اضطر إلى ذلك، والفتحة حركة الحرف قبل الحذف على لغة من ينتظر المعلوم على مذهب سيبويه، وظهور البصريون.

2- (تولها) من نداء مضاف، وذكى النداء في (تولها) للتركيج، هذا على قول الكوفيون: فيكون التركيج فيه تركيج مضاف، فذكى آخر المضاف، وهذا نادر عند البصريين، بل إن لم أجد - فيما أطلعته عليه من مصادر - إلا شاهداً واحداً يتفق معه في حذف المضاف، وهو: (يا علقم المخير).

ونفى بعضهم وجود مثل هذا الشهاد حتى قبل: "ولثير في شعر تركيج الاسم الأول؛ لأن من رغم مضافة، فإنما ألقى التركيج على الاسم الثاني".

والذي يظهر لي أن يُنقل هذا الشهاد على قول البصريين بأن (تولها) اسم تركيج في غير النداء، إجراء لهجر النداء؛ لأنه الشاعر اضطر إلى ذلك، وهذا من الضرورات الشعرية.
وقدما فإن اعتراض السخاوى واضح الكوفييين في بعض الضرورات التي ذكروها، ووافق قول البصرين في استكراه ترحيم المحض، واعتراض السخاوى صحيح في نظر، لأنه ينت للسماع الذي لا يمكن تأويله، والقياس صحة ما ذكره.

2- مذهب البصرين:

ذهب البصرين إلى أن ترحيم المضاف غير جائز(1) وحجةهم في ذلك:
1- أن الإضافة يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يترتب عليه نفسه(2).
2- أنه لم يوجد فيها شروط الترحيم، وهي: أن يكون الاسم منادي، مفردا معرفة، فقلنا على ثلاثة أحرف(3).
3- لو رخت فيه أن ترحيم الأول إلا أن ترحيم الثاني، والأول لا يستقيم؛ لأن الترحيم يكون في وسط الكلمة من حيث المفعول، وذلك على خلاف الترحيم، والثاني لا يستقيم؛ لأنه ليس منادي؛ لأن الذي وضع عليه النداء لفتا هو الأول(4).

الرجاء على الكوفييين:

قلنا "إن المضاف والمضاف إليه يمزج الشيء الواحد، فحجاز ترحيمه كالمفرد" فقولنا: هذا فاسد؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النداء في المضافين كما يؤثر في المفرد، فلما لم يؤثر النداء فيه الباء دل على فساد ما ذهبت إليه(5).

وأما الشعر فلا حجة فيه؛ لأننا ما رجمن في غير النداء للضرورة، وأننا للمضاف إليه فهو معرف غير منادي(6).

والترحيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء علية من ينظر الحقائق عند سببة(7)، وجمهور البصرين(8).

---

(1) ضياء السلك/البصرين 18/198
(2) ضياء السلك/البصرين 18/198
(3) الإضاف في مسائل الخلاف 18/287، ضياء السلك/البصرين 18/198.
(4) الإضاف في مسأل الخلاف في مقول 18/291.
(5) الإضاف في مسأل الخلاف في مقول 18/291.
(6) اللباب 1:246-247، ينظر: الإضاف 1:288.
(7) ينظر: الكتاب 1:273-274.
(8) ينظر: الإضاف 1:288.
وحجتهم في ذلك: أن هذا الحذف وإن كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء. حيث خُلِّل الترحيم في غير النداء على الترحيم في النداء(1)، وأن حذف بعض الأسماء بعدله دليل على الحرف الهجاء وبقاء دليل على الحرف الهجاء دون بقاء دليل(2).

والمقول الراجح في نظرية ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، ويؤيد هذا الترجيح أسباب:

1- أن الترحيم المعضف والمضاد إليه لا يجوز، لأن لمضاد والمضاد إليه لم ينتجتا إلا بتحريك حذفه بأسمه أو حذف آخر، بدلاً أن يعاقب المضاد بالي، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاد بحيث يصح حذف آخر المضاف للترجيح بدلاً من حذف التنون، وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو مفصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنون من المضاف، ومنفصل عنه لقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترحيم أحدهما(3).

2- يُرجح في الضرورة ما ليس مناذر بشرط أن يكون صالح(4) وأن يضطر إليه الشاعر فلا يجوز ذلك في السعة، وأن يكون إما رآئاً على الثلاثة أو بناء التنبيب، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالباء عينًا(5). وكل هذه الشروط متوفرة فيما أوله سيبويه. والله أعلم بالصواب.

(1) شرح البعد لابن عصفور/ 225/2، والتصحيح لكتفون التوضيح/266.
(2) شرح السهيل/143.
(3) شرح الرفيق على الكافية/ 297.
(4) توضيح المعاني/138/2، وشرح الكافية السنية/3/1363.
(5) شرح الأفنون/76/2، والتصحيح لكتفون التوضيح/266/277.
الخلف في حذف حرف النداء والترخيح في (كرآ) في قوله: "أطرف كرآ"

وأما قولهم: (أطرف كرآ)، فهو ترخيح كرآ، وهو مثل من ترخيص في الأمر بضرورة من هو أعلم به منه، ففيه بالسكت.

اعترض السخاوي: وفيه على هذا شذوذ من وجوه: أ deseal:

أحدهما: آلهة رَكَّة، وليس يعلم.
والثاني: آلهة خذف حذف النداء عنة (1).

دراسة المسألة:

(أطرف كرآ) مثل وقته (إن النداء في الفرع) (1). قال الراجي: [الرجل]

(أطرف كرآ) أطرف فكرآ إن النداء في الفرع.

الكرآ: الكروآن وهو اسم طالر، وقيل هو ترخيح الكروآن على لغة من قال (يا حاز) (1). وكان الأصل (كرآ) لكن تراك ما قبلها، وهي في موضوع حركة فانقلت ألفا (2).

أنت ابن بيهد المر ألف منقلية عن ياء، فقال: "الصحح عند أن ألفها منقلية عن الباء" (3).

أوجه الشذوذ في (أطرف كرآ) (1).

أحدهما: حذف حذف النداء لما يوصف به "آي".
والثاني: ترخيص على تقدر الاستقلال، ولذلك أبدلت وأوه ألفا.

مذاعب السبحة في ترخيص (كرآ):

(1) سفر الإسلام، 444/1431.
(2) ينظر: جمع الأمثال، 184.
(3) المخصص، 138/2، ومجالسة اللغة، 80، والصحاح، 151/6، 151/7، وحكم اللغة، 145/1، وفيه، 111، ونسان.
(4) الطبخ 119/1، والمصري، 47/3، وسالم 247/4/6، 151/16، وحكم اللغة، 145/1، وفيه، 111.
(5) المخصص، 138/2، وسالم 247/4/6، 151/16، وحكم اللغة، 145/1، وفيه، 111.
(6) شرح لسان المslideUp، 47/3، وسالم 247/4/6، 151/16، وحكم اللغة، 145/1، وفيه، 111.
(7) 94
وبهيب ابن عقيل أن الأشهر في (كرا) أن تكون ترحيبة ل (كروان)، على لغة من لا ينتظر، فحرف الزائدين، وقلب الراوين ألقاً لتحكيها وانتفاحاً مقتله؛ وإنما كان شاذاً؛ لأنه نكرة مثل صاحب، وحرف حرف النداء(1).

ونذك ببعض أهل اللغة أن ذكر (الكروان) يقال له: كرا. فعلى هذا ليس في قولهم: (أطرق كرا) إلا حرف حرف النداء(1). ومن هذه الخلاف(2). وذك ابن بيدر أن (كرا) ليس هو هيئة ترسم؛ لأنه ليس باسم علم، وإنما هو اسم نوع، والكروان جميع كرا(1).

الخلاف في حذف حرف النداء في (أطرق كرا):

يجب حرف النداء إلا مع (الله)، والمستغان والمتحج ومندوب، ومنه البصرية اختياراً مع اسم الجنس والإشارة وفي نكرة لم تقصد(3). قال سيده: لا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، يا رجل، ولا يجوز ذلك في المهم؛ لأن الحرف الذي بيته به أمر المهم كأنه صار بدلاً من أيي حين حذفته، فلم تقول بأيها الرجل، ولا يا أيها(4).

وينى البصريون أن حذف حرف النداء منه، لا يجوز إلا في شعوذ أو ضرورة(5). قال سيده: "وقد يجوز حذف(6)

(7) من النكرة في الشعر، وقال العجاج: [الجدر]

(8) لا تستبكي غير ذيير.

يريد: يا جارى. وقال في ذل: الثائر مخون، وأصبح ليل، وأطرق كرا، وليس هذا بكثير ولا بقوي(6).

وقد خطاً المراد سيده في الاستشهاد هذا البيت، وابن المثال، وهمي: أفنى مخون(3)، وأصبح ليل(7)، وأطرق كرا. فقال: "قد أخطأ في هذا كله حظاً فاهاً، وذلك أن قوله:

(1) المشهد على تسهيل النوناء 21/665.
(2) شرح الكافية الشافية 21/1166-1162.
(3) العين 600.
(4) المخصص 4/1254.
(5) مع الطواف 2/11-12، وشرح الأثر 2/22-23، ورشائف الضرائب 2/221.
(6) الكتكا 2/229.
(7) توضيح اللام 2/202.
(8) الكتكا 2/323.
(9) أي ما مخون. يضرب لكل مهتمي عليه ممنه، (راجع: مجموع الأطفال 8/178).
(10) إنما يقال ذلك في المجلة الشديدة التي يطول فيها الشعر، (راجع: مجموع الأطفال 10/403).
جارية هذا معلومة، والدليل على ذلك التزعم، ولَو كانت نكرة لزمها في النداء التوضيح والنصب، فلم يجز تزعمها لأن المضاف لم تجتمّع في البناءة؛ لأنه جاز على الأصل، والذّاك النكرة، وغُزِّت تزعمها في النكرة تجَّاز في غير البناءة... 

وبدل على ذلك أنه حذف (يا) من اقتد منون، وأصبح لياؤ، فقضّهما، ولَو كانا نكرتين تُصيا وَنُؤًّا... "(1). 

وذهب طالفة إلى جوار حذفها في الثلاثة الأخيرة(1)، وهو عند الكوفيين قبّمَّ مطرد(1)، ووافقهم ابن مالك(1). 

واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم تحتبّس المسألة صلى الله عليه وسلم: ( كُنْ بِحَجْرِكَ) (2)، (وَاتَّدِّي أُرَيَّا) (3) تتبع(1)، وقول ذي الرمة: [الطول(1)]

(بِمَلَكِ هَذَا ٍ لَحْمَةٌ وَغَرْمَةٌ)... (7) 

وقولهم: "طرىُّ كرا"، و "اقتدى منون"، و "اصبح لياؤ"(8).

ورد البلطون شواهد الكوفيين، فوصفوا شواهد النظم بالانغذام والضروبة(1)، وروأوا شواهد النثر كما ردوا الاستدلال بالحديث، فقالوا: "وَآمَن الحديث فلَم يثبت كونه لرُسولٍ كما تقرر غير مُرت، وَبِلْعَادَةٍ وَبُرُوجٍ في بعض الطرق"، بلغت (يا حُجَّر)... "(1).

وأما الأمثال فلا يقاس عليها؛ لكوفياً قليلة لا يبني عليها حكم، ولا تقوم بما قاعدة، وإنما جوز الحذف فيها كثرة الاستعمال لها، ويستمتع فيها ما يستمتع في الشعر... "(11).
ووافق ابن عصفور (1)، وابن الأثير (2)، وأبي البصريين في شذوذ حذف حرف النداء في (أطْرِقْ كَيْراً)، وعلّم ابن الأثير لذلك؛ لأنّ حرف النداء إنما يُحذَف من العُلم المضمن أو المضاف، وأما ابن خزيمة فإن حذف حرف النداء جاء على سعة الكلام (3).

والذي يبدو لي أنّ رأي الكوفييين هو الأصحّ؛ لكون الشواهد التي استدلوا بها تأرّخ وشعرًا، وكثير الشواهد لا يمكن إغفالها وذلك من باب الإنصاف كما ذكر الأشموني (4)، والزاهري (5) حين قال: "والإنصاف القياس على اسم الجنسي لكونه نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماح إذ لم يرد إلا في الشعر". واعتراض السخاوي - فيما أرى - فيه تكلفة ظاهر، والله أعلم بالصواب.

---

(1) المقرب (677)
(2) النهياء في غريب الحديث والأثر/1، ولسان العرب/64/1، ومنهج ابن الأثير الجري في مصنف النهاية ص/49، ونهاية العروس/1624/25
(3) شرح جمل الزهراوي لابن خزيمة/3/15، (رسالة الدكتوراه)
(4) شرح الأشموني: 349/20
(5) توضيح المعاصد والممالك/1/100، 1/98
المبحث الثالث:
الاعتراضات في الحدود والمصطلحات
وفي مسألتان
نوع الضمير (هو) في قول العرب: (إذا هو يقدها)

قال السخاوي: "أما قول نعلٍ (1): "إنه إذا كان عمامة في قوله: (إذا هو يقدها)؛ لأن إذا مقاها، وهو معمود ريث ووحدت، فذلك جاز معممة العمامة" فهو حاصلًا لأن العمامة عند البصريين والكوفيين لا يكون إلا فضلة جوز إسقاطها، ثم يُسميه البصريون الفصل ...، وقال أيضًا: (2) أن (هو) ههنا، لا يكون عمادةً، ولو كان عمادةً كما زعم، لكان تَعُونًا عنها".(3)

دراسة المسألة:
ضرير الفصل هو وضع ضعائر الرفع المتصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكون معرفات للمعترفين، والذي يقرب من المعفة "أفضل من"، وعدهما لا يقبل الألف واللام، ومسميهم أو اسمهم بضعة فصاء (4)؛ لأن الفصل بين المبتدأ والخبر، وقيل لأنه فصل بين الخبر والوعيد، وقيل لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل يوضع كون الثاني خبراً لا تابعًا وهذا السياق لانه قد يفصل فيه لا يصلح الفعل المفرد (5) «كدت أن الإلهام»، إذ الضمير لا ينعت (6) والكوفيون يسمونه عمامًا؛ لأنه يعتدي عليه في المقابلة إذ يتبين أن الثاني خبر لا تابع (7)، وليست بعدا قد يُنعت عليه في بعض المواضع (8).
ووفق البصريين ما يسميه دعامة، لأنه يدعم به الكلام أي يقوله ويؤكد والإثبات من فونية بجهاه، وبعض الكوفيين يسميه شفاعة، لأنه يهمه اللفظ يعنيه ويكلف والتأكيد من فونية جهه، ومذهب الخليل وسماه وطائفة أنه يسبي على اسمه (9) فذكر الخليل -رحمه الله- أما أسماء لا تنتقل عن الإسمية ولا موضوع لها من الإعراب (10).

---
(1) أبوعلي، أحمد بن محمد بن زيد بن سهير النحوي الشنقيط، مات إحدى نسخة ومثنوي، (انظر: إناء الرواة 1): 168/8
(2) سفر المعجم/762، 763.
(3) شرح جمل الرحاني لابن عصي، 112-1121.
(4) مع الموت هو 126، ويفتر: الكتاب 278، والقصة 272-272، ووصف المباني 211، ونحو الجمل.
(5) مع الموت هو 126، ويفتر: الكتاب 278، والقصة 272-272، والقصة 272-272، ووصف المباني 211، ونحو الجمل.
(6) شرح جمل الرحاني لابن عصي، 112-1121.
(7) مع الموت هو 126، ويفتر: الكتاب 278، والقصة 272-272، والقصة 272-272، ووصف المباني 211، ونحو الجمل.
(8) مع الموت هو 126، ويفتر: الكتاب 278، والقصة 272-272، والقصة 272-272، ووصف المباني 211، ونحو الجمل.
(9) شرح جمل الرحاني لابن عصي، 112-1121.
وذهب قوم إلى أما حرف، لأنها جاءت معيّنة في غيرها، وهو الفصل بين ما هو خير وما هو ظالم.

1. وهو مذهب أكثر التجليرين، وصححه ابن عصفور، والهنائي. 
2. واحتفظ الفلايلون بأنا أسامه: هل لم يقل من الأعراب، أو ليس لها محل. فذهب البصريون إلى أما لا محل لها من الأعراب، وقال الكوفيون: هل موضوع فقد بعضهم هو ما نتابع ما قبله، وعند بعضهم حكمة محاك ما بعدهم. فقال الكنعاني: خليها مخل ما بعدها. وقال الفراء: خليها محل ما قبلها.
3. فergency the full text is not visible.
ويبقى أن السحاوي لم ينفرد في اعتراضه على قول ثعلب بل أن هناك من العلماء من وافقوا في
الاعتراض منهم: أبو حيان الذي ضعف قول ثعلب(1)، وابن الأنباعي الذي ارتفع أن قول ثعلب باطل
عند الكوفيين والبصرى، لأن العماد عند الكوفيين -الذي يشبه البصريون الفصل- يجوز خذله من
الكلام، ولا يقبل معنى الكلام بذله، إلا ترى أنك لو حذفت العماد الذي هو الفصل من قوله "كان
زيد هو الفائم" فقلت: "كان زيد الفائم" لم يقبل معنى الكلام بذله، وكان الكلام صحيحًا، وكذلك
سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وذله، ولو حذفت منه من قولهم:
"إذا هو إياها" لا يقبل معنى الكلام ويثبت فائده، لأنه يصر "إذا إياها"، وهذا لا معنى له ولا فائدة
فهي؟ فطلب ما ذهبوا إليه(2)، وما احتاج به ابن الأنباعي؟ يؤكد صحة اعتراض السحاوي,
وأما الزجاجي فيشتك في نسبة هذه الحكايته للثعلب. فقال: "أطل الحكايته في هذا عن ثعلب
غلط، لأن العماد عند أهل المصرن لا يكون إلا فضلة ثعلب بذل إيضاطها ولا يجوز إيضاطها (هو)
في مسألتنا
"الصوان(3)"
وذلك يبقى اعتراض السحاوي على قول ثعلب صحيحًا -في نظرية- لأنه اعتراض موافق لتقول
النحاة الذين وقفوا ضد قول ثعلب على خلق، وبين مضحكة، وبين من يشتك في نسبة الفصل إليه، ولا
يكون "هو" عمادة -أعي فصلة- لأن الفصل يكون بين اثنين، ولنا هنا كما ذكر أبو حيان(4)، والله
أعلم بالصواب.

(1) التذكير: 487
(2) الإضاف في مسائل الخلاف: 676، 576-58.
(3) الإضاف: 627، وشرح الرضى على الكتابة: 156.
(4) التذكير: 87.
تضمین معنی (فاستَشیغَوا له) معنی: (انْثَیْتُوا).
قوله تعالى: (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرآن فاَشْیَغْوَا لَهُ) [الآصرف ٤: ٢]، والشائع في الكلام فاستَشیغَوا:
وإذا حمل على معنى: اْثْیَتُوا.

دراسة المسألة:
التضمین في اللغة: الإبداع، يقولون: (ضمنه الوعاء الشيء)، أي: جعله في، وأودعه إليه، ومن ذلك قولهم: (ممضون الكتاب كما وبدأ)، أي: ما يجري من مادة، وضمن الشيء وبه ضمناً كُلَّ ي، ومن المجاز: ضمن القمر الليل، أي: احتواءٌ.

التضمین في الأصطلاح:
إشارة اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتفسير الكلمة تؤدي مؤدي كلمتين (٢). قال عنه الصبان: "إن التضمين النحوي إشارة كلمة معنی أخرى بحيث تؤدي المعنيين، والتضمين البياني تقدر حال تناسب الحرف" (٣).
ويوْم مفهوم يمكن أن يكون ضرباً من التنوع في اللغة، فإن أدى حرف معنى حرف آخر فهو تضمین، فإن أدى فعل لازم وظيفة فعل متعد فهم تضمین، وإن أشبب الاسم معنى الحرف، وأدى وظيفته في التركيب فهو تضمین (٤). قال ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان ينعت فعال آخر، وكان

---

(١) سفر السعادة ٢٦٠٣/٢.
(٢) فظ: لسان العرب ١٣٧٤/٣٥٠، ونحو العروي ٣٣٤/٣٥٠، مادة (ضمن).
(٣) شرح الأقوال ١٣٨٤/٤٤١، ورسالة الصبان ١٣٣٨/٢.
(٤) حاشية الصبان على شرح الأقوال ١٣٣٦/٣.
(٥) التضمین في العربية من ٤٥.
أحدما يعتقد بحرف واحد في الآخر، فإن العرب قد تسمى فتوق أحد الحروف موقع صاحبها إيناناً بأن
هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فذلك صحيحة بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه(1).
وأورد السيوطي له أقساماً كتوصية الفعل الاسم والاسم الحرف وغير ذلك، وذكر أن التضمين
يكون في الحروف والأفعال والأسماء(2).
وعلى بعض الباحثين التضمين مقتضياً على الأفعال، ومن هؤلاء الزمخشي فيما تلقاه عنه السيوطي
قناز عبده عامر يضافون الفعل معه فعل آخر في نحوه {- }، ويعتبرونه مجهزاً، ويعتبرونه استعمالاً مع إراقة معنى
التعضيم(3). وقصر آخرون التضمين على الأفعال والأسماء(4).
التضمين في الأفعال:
التضمين في الأفعال أسهم منه في الحروف للفتوق وقطع الهوف(5).
والتضمين في الأفعال:
وظائف منها:
1- جعل الحرف متعدياً نحو قولهم في قوله تعالى: { ولا تغْرَفِوا عَفْدَةَ النَّكَاحِ} [البقرة : 230]، أي:
لا تروا أَنَّ "عَفْدَة" لا يتعدي إلى "عَفْدَة"، تقيل: "غَرِيفَتْ" على كذا، لا "غَرِيفَتْ" كذا(6).
2- جعل المتعدي لازماً: قد يُضاف الفعل متعدي فعل لازم كقوله تعالى: { فَلْيَخْلُفَ الْجَبَرُ} [التكوير: 13] ، ضمه يضاف معه "عَفْدَة"، فصار لازماً مثله(7). وقوله تعالى: { وَاللَّهُ يُغْلِبُ الْمُفْسِدِينَ مِنَ الْمُلْحِصِينَ} [القرآن: 22]، ضم الفعل "يَغْلِبُ" معنى "تعدي" فحين(8).
3- تعدى فعل بحرف يتعدي به فعل آخر، ومن أمثلته: قوله تعالى: { عَنْهَا يُشْرِبُ بِهَا عَلَى اللَّهِ} [الإنسان: 16]، فضمن (يشرب) معنى يروي؛ لأنه لا يعد في الباء، فذلك دقملت الباء، وإلا ف (يشرب) يتعدى نفسه، فأرد باللفظ الشرب والري معاً، فجمع بين اللفافة والاحزاز في فظ واحد(9). و نحو قولهم

---
(1) PYTHON
(2) PYTHON
(3) PYTHON
(4) PYTHON
(5) PYTHON
(6) PYTHON
(7) PYTHON
(8) PYTHON
(9) PYTHON
في قوله تعالى: "لا يِعْلَمُونَ إِلَّا الْأَكْثَرُ الْأَلْغَىٰ" [الكافرون: 8]، أي: لا يَبْغُونَ، فعِدَّةٌ بيَّةٌ، وأصله
يلي بتفسِّيره، ونحو: "سمع الله من حدة"، أي: استصحاب، فعِدَّةٌ باللام(1). ولِيَسْتَحْسِبَ السِّحَاوِيِّ رَأَيٌ مِنْ ضَيْفٍ أَسْتَعْمَعُ مَعِيْنَ أَنْصِبِوا(2) في قوله تعالى: "فَأَسْتَيْعِفُوا لَهُ وَأَنْصِبُوا"، وَلِيَلَّهُ في نَظْرِي أَنْ خَلَلَهُمْ لَ (أَسْتَيْعِفُوا) مَعِيْنَ أَنْصِبِوا كَانَ مِنْ بَابِ التَّضَمُّنِ; لِيَنُحَوَّلُوا يَنْتَجْعِدُ (بَاللَّاهِ) فَلَمَّا رَأَى (أَسْتَيْعِفُوا) يَنْتَجْعِدُ باللَّاهِ خَلَلَهُمْ عَلَيْهِ لَكَثِيرًا تَعْدِيَتِهِ. والذِّي يُظْهِرُ رَبَّكَ أَنَّ (أَسْتَيْعِفُوا) يَنْتَجْعِدُ باللَّاهِ، وَيَؤَدُّ ذَلِكَ مَا قَالَ مَكَيْ: "يَنْتَجْعِدُ يَنْتَجْعِدُ باللَّاهِ وَإِلَى(3). وَأَخْتَلَفَ فِي الْإِسْتَحْسَابِ وَالْمَرَادِ بِهَا، وَأَظْهَرَ الأَقْوَالُ أَنَّ الْإِسْتَحْسَابِ وَالْإِسْتَنْصَابِ وَقَتْ قَرْأَةِ الْقُرْآنِ فِي صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِ صَلَاةٍ، وَقَوْلُ مَعْنِي (فَأَسْتَيْعِفُوا) فَأَعْمَلُوا مَا يَقْبَلُ وَلا يَتَجَوَّهُ(4). قَالَ الْعَكْرُوْرُ: "وَجَوَّرَ أَنْ تَكُونُ اللَّهَ مُعْيَنًا لَّهُ; أي: لَأَجْلَاءِ، وَجَوَّرَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً; أي (فَأَسْتَيْعِفُوا)، وَجَوَّرَ أَنْ تَكُونَ مُعْيَنً(5) إِلَى(6). وَعُرْجَتْ النَّاسُ الْمُلْحَيْبُ(7) عَلَى قُوْلِ الْعَكْرُوْرِ بِقَوْلِهِ: "وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءَ: "وَجَوَّرَ أَنْ يَكُونَ مُعْيَنًا لَّهُ; أي: لَأَجْلَاءِ، فَأَعْصَمَ الْقَبْضَةَ عَلَى «اللَّهِ» وَفَهِيْ بُعْدُ، وَجَوَّرَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْأَلْمَامِ زَائِدَةً; أي (فَأَسْتَيْعِفُوا)، وَقَدْ عُرْجَتْ أَنْ هَذَا لَمْ يَجَرَّ عَندَ الْجَهَّازِ إلَّا فِي مَوْضِعٍ إِنَّمَا تَقْدِيمُ المَعْلُوْلَ أو كَونُ العَالِمَ فِي رَأِيَةٍ. وَجَوَّرَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُعْيَنًا إِلَّا وَلَا حَاجَةً إِلَيْهِ. قَوْلُهُ (فَأَسْتَيْعِفُوا) الإِسْتَنْصَابِ: الْإِسْتَنْصَابُ للْإِسْتَحْسَابِ، قَالَهُ الْفَرَّاءُ(8)."

واعتبر ابن القيم تعالى الفعل (سمع) هذه الحرف من باب التضمين (2)، ونفى أبو البقاء أن يكون الفعل (سمع) متعديًا إلى أكثر من مفعول، وانتبه أن (سمع) لا يتعدي إلا إلى مفعول واحد، والفعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، فمعنى (سمعه يقول) أي: سمعه خال قوله كذا، و(سمعه خالي ثابت فلان في) الإصغاء مع الإدراك (3).

ودكر أحد الباحثين أنه حين يتعدي الفعل بأكثر من حرف يكون المستنبط، والمستخراج دقيقة، والتمامه صعبة، ولا يدرك إلا بالغوص (4).

التضمين بين القياس والسماع:

اختلاف في قياسية التضمين من عدمها على مذهبين:

أولاً: مذهب البصرين أن التضمين لا يتعدي، وإنما يصاغ على عند الضرورة (1).

ثانياً: أجاز جميع اللغة العربية أن يكون التضمين قياسيًا لا يتعدي بشروط ثلاثة (2):

1- تخفيض المناسبة بين الفعلين.
2- وجود قرية تدل على ملاحظة الفعل الأخر، ويؤمن معها اللبس.
3- ملاءمة التضمين للفوق العربي.

---

(1) جمع الإدراك يتعدي بنفسه، وجمع القول يتعدي باللام ثارة ومن أخرى، وهذا يحسب إليه إذا كان السياق يتعدي القول على...
(2) وما كان يتعدي الإقلاع على، وما أن النهم يتعدي بنفسه: إنظر: الكيات 491/20، ودلالات المفردات 20/63.
(3) من الله ص 89.
(4) جمعي الفصول 20/64.
(5) الكلمات 19/11.
(6) التضمين المعاصر 1/115.
(7) الكلمات 190/4، واللغة المعاصرة في علم الكتاب المقدس 473/2، واللباب في علم الكتاب 409/2، 479/2، ومعاني النحو 3/4، 14/1.
قال المرادى: "والآثارهم على أن ينقاس، وضابطه عندهم: أن يكون الأول والثاني يجمعان في معنى عام" (1).

وقال عباس حسين: "والصحيح عندهم أن التضمين قياسي، والأخير يعد هذا الرأى يقيد اللغة نسبياً واسعاً، وما كان الفعل في التضمين لا يعفي إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر، فقد وصف بعد هذه التكوين بأنه في حكم المبتدئ، وليس بالمبتدئ حقيقة لأن المبتدئ الحقيق لا توقف تمهيداً على حالف واحدة جليته فيها المعونة من هذه" (2).

وذكر ابن هشام في المغاف: أن التضمن لا ينقاس (3)، واختارت أبو حيان التفصيل، فإن كان العمل الأول يصع نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني عمولاً على الإضمار؛ لأن الإضمار أكثر من التضمن، نحو: "بِتَبَعَ أَمْرِ اللَّهِ وَعَنِي" فنسبة الجمل إلى الألف حقيقة، وإن كان لا يصح كأن العمل متضمناً معني ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار نحو فعل العرب: عَلَّمَ النَّادِيَة مَاءً وثناياً، أي: أطمتهما أو غزبوها ماءً وثناياً (4).

وذكر د. محمد حسين عداس أن مسألة التضمن لا أساس لها، ولا دليل عليها، ولا حجة لأصحابه، وأنما انتهى شهدها من شواهد يؤل إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقنعة في باب التضمين إجماعاً، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ" (5).

ولعلي أرى أن قول د. محمد حسين عداس، غير صحيح، لأن أكثر الشواهد دليل وجود التضمن، وهذه الحكمة من الشواهد لا يمكن أن تفقح في باب واحد، والقول بإجماعه تعرف واضح، والضمن جيء به لسببين:

1- من باب التوسع في اللغة كالمصل على المعنى والحمل على التوهم.
2- جمع بين ممرين بأخص أسلوب، وذلك يذكر فعل، وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنحذب بذلك معنين: معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني (6).

(1) توضيح الفنادقة 4/310
(2) المحرر الزنات 3/171
(3) على الليثي 5/450
(4) اعراف الضرب 4/193
(5) تأريخ حروف الجزء في لغة القرآن 859
(6) معاني البحور 12/1
والذي يظهر لي أن اعتراض السحاوي جانبه الصواب؛ لأن الفعل (جميع) يتعدى بنفسه، وتدية الفعل "فاستخذه" به باللام من باب التضمين. والله أعلم بالصواب.
الفصل الثالث

الاعتراضات في المسائل الصرفية

وفي أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في أبنية الأسماء.
المبحث الثاني: الاعتراضات في أبنية الأفعال.
المبحث الثالث: الاعتراضات في جمع التكسير.
المبحث الرابع: الاعتراضات في الإبدال والإعلاء.
المبحث الأول:
الاعتراضات في أبنية الأسماء

وفي خمس مسائل
الاختلاف في أصالة الرحبعي المجرد

ابن أبى جعفر، قال لأبي العباس: كيف تبني من رجا يرحو (فاغلث) و (فاغلث)، و (فاغلث)، و (فاغلث)؟
قال أبو العباس: أما (فاغلث)، فاغلث، وأما (فاغلث)، فاغلث، وأما (فاغلث)، فاغلث أيضًا.
فقال أبو جعفر: هذا كلها خطأ. أما (فاغلث) في (فاغلث)، فلا يعرف في (فاغلث)!
ولو جاز أن يكون (فاغلث) لئة، فلم أن تقول في "أغث"! (أغث)؛ لأن من زعم أن الراة من (فاغلث) زائدة لوه أن يقول: هو (فاغلث)، وأن يقول في "ضب" هو (ضب)، ولا يقوله أحد.

اعترض السخاوي على عباره أبى جعفر بقوله: "لا من زعم أن الراة من (فاغلث) زائدة" ليس بحجة؛ لأننا توعن أن الناس من يقول ذلك، وكان الصواب أن يقول: إذ لو زعم زاعم أن الراة من (فاغلث).

دراسة المسألة:
الزائدة عند البصريين، ومن تابعهم من جمهور اللغويين والصوفي قبلدا: أحمد أصول كلام العرب المصور،
و يوجد في الأحاسيس والأفعال: نحو: (فاغلث) و (فاغلث)، و (فاغلث) و (فاغلث).
وذكرنا أنه أغلبهم من الكلامية: لleştir بالحرف الرابع (6).
وكان يجمع النحاة على أن (فاغلث) المستعملة خمسة، منها: فاغلث، فيكون اجناً ووضف، فالاسم نحو:
(فاغلث) و (فاغلث)، والوصف مثل: (سلاكم وسلماً).

استطاع التحويلون على أن يفزوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور
الزائدة، وألصالة بأدلة نظر ثم حملوا الأحاسيس عليها في أن ونحوه بالفعل، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة أبل يدخارها
التصريف ثلاث أحرف، فجعلوا خروج الفعل مغفلا لكثر الكلمة، وحرف الزائد منطوقا به بلفظها: لبئض الأصل.

(1) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرازي، وناشى بصر نحوى علمني ذه الحجة، سنة سبع وثلاثين وثلاثية، (إضاء الراوة على أباه
الحالة: 136/1).
(2) هو محمد بن واد هكذا نثر، وقيل هو ابن الوليد أب الحسن النوري النحوي، ممتاز ابن ولاد سنة سبع وثمانين، وثانيين، وثانيين، وثانيين:
(مجمع الأداب: 267/2).
(3) سفر السجادة 2/376-377.
(4) مداخل الأصول 1/114.
(5) مداخل الأصول 1/119.
(6) نظر: المتضب 1/17-18، وشيع شكية ابن الحجاب 1/111، والمتفص 2/24، والليين في عل البناء والإعراب 2/213، وإجاز الترقيق في علم
التصريف 1/77-78، ووضوع إلى ظاصل 2/152، وشيع الأخضري 1/58. 111
من الزائد. يعرف الزائد بالاشتباك وشبهه وسقوه من نظر، وكونه لم يعنى أو في موضع تلزم فيه زيادة أو تكثر، وخصوصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة، أما عند النظر بتقدير أصالة فيما هو منه أو انظره.(1) يقول النحاة: "إذا خلص حرف من آخر زيادة من الصلاحيات الدالة على زيادة وجب الحكم بأن تكون إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على زيادة.(2)

(1) جمع مهمل ولا زيادة فيه؛ لأنه ليس شيء من أمهات الزائد فيه، ولا حروف الزائد التي يجعلها زائدات ببت، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه.(3)

فبين زعم أن الراة في جمع زائدة أو الفاء، ينبغي له أن يقول: إنه (فعلت) و (فعلت)، وليست له إلا جعل الأولى زائدة أن يقول (فعلت)، وإن جعل الثاني أو الثالث أن يقول (فعلت) و (فعلت). والزيادة قد تكون للإلحاق بأسل، وقد لا تكون.(4)

الخلاف في وزن (جماع):

أولا: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأيضاً من نحو (جماع) و (جمع)، لا زيادة فيهما البتة.(5) فجعلوا حروف الفعل مقاتلة لأصول الكلمة، والراتب الزائد مطولاً عليه لا ينظر الأصلي من الزائد، فإن لم ثم الأصول كثرت عند البصريين فقوي وزن (جماع) فعلت، وزن (جمع) فعلت.(6)

حجتهم في ذلك:

(1) جمع المعاوض.
(2) المحروز الواقي.
(3) الكاتب 4/228.
(4) الكاتب 4/228.
(5) جرح شائعة ابن الحجام لزم الدين 47/50. سبب الإخلاق في الاسم والفعل: أن تزيد حقاً أو حريز على تركب زيادة غير متطرفة في إفادة معي، ليصير ذلك التركب يقل بل الزائد مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركات لمعينة والضماك، كل واحد في مثل مكانه في الملحقة فيه، ويستخرجها من اللغة، وفلا يراعيه. (شرح شائعة ابن الحجام لزم الدين الإسحائي 47/50).
(6) الإضاف في مسائل الخلاف.
(7) جمع المعاوض.
أحتج البصريون بأن قالوا: لا يلفظ الزائد في (جفاف) من أن يكون الرأة أو الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو (الرأة) فيفوح أن يكون وزنه (فعللف) لأن الزائد، يُوزَن بلفظه، وإن كان الزائد (الغاء) فيفوح أن يكون وزنه (فعللف)، وإن كان الزائد (العين) فيفوح أن يكون وزنه (فعللف)، وإن كان الزائد الجيم فيفوح أن يكون وزنه (فعللف)، وكذلك يتلزمون في وزن (قتيللف) وإذا كان هذا لا يقبل به أحد دل على أن حروفه كلها أصول.
قالوا: ولا يجوز أن يقول: إن إحدى الدالين من (فتلفف) و(ملفف)، وزنهم عندكم (فعللف)، فقد وزنت الدال الزائدة باللام.

ثالثًا: أما الكويفون:

وأما الكويفون فذهبوا إلى أن ثماة أصل الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا براده فيما كان ثلاثياً بلفظ الفعل، وأما ما زاد نحو: (جفاف) و(سترقجف)، فاعتمدوا فيه، فمنهم من قال لا تزن شيئاً من ذلك، وإذا سيَّل عن وزنه قال: لا أدلّي، ومنهم من يزن واحتفظ هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد على الثلاثة، فقولون وزن (جفاف):
فقلّ، وزن (سترقجف): فقلّ، ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول: (فقلّ) و(قلّ) مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة. فالقراء يرى أنه لا يوزَن، لأنه لا يدري كيفية وزنه. وأما الكسائي فإنه أن يوزَن، ويقابل آخره بلفظه.

حتجهم في ذلك:

واحتج الكويفون لمذهبهم بأن قالوا: إذا قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن (جفاف) فقلّ، وزن (سترقجف) فقلّ، وقد علمنا أن أصل (فعللف) و(فقلّ) سواء وعين ولام واحدة، فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن (جفاف) زائدة، فالقراء مثلهم، فقلّ على أن في (جفاف) حرفًا زائدة من حرفه الأوحيين، وأن في (سترقجف) حرفين زائدين، على ما بيتاً.

الرد على حجة الكويفون:

(1) ينصرف: الإضاف في مشاكل الخلافة 2/654.
(2) ينصصرف: الإضاف في مشاكل الخلافة 2/652/653.
(3) ينصصرف: الإضاف في مشاكل الخلافة 2/652.
(4) يتص دي خمسة التوضيح في المعجم 2/762.
أخذهما: أنه لا يُحكم بزيادة حرف إلا بدليل، كدليل الاشتقاق والتصريف وأخواصهما. ولا شيء من ذلك موجود في (مفرغ) ولا (سفع) فالقضاء فيزياء فيما يحكم عض. والآخر: أن قيس المثالي أن يبقى الزائد فيه بلونه، إذا لم يكن من لون الأصل. فكان ينبغي أن يجعل وزن (مفرغ) من الفعل على هذا: "مفرغ" عند من يجعل الآخر زائدا، و "مفرغ" عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر، وأن يجعل وزن (مفرغ) (بمفرغ) [أو مفرغ] .... ورخص ابن عُفَّد، رأى البصريين، فقال: "فالم صحيح في النظر، والخاير في تثبيت الكلمة بالفعل، ما ذهب إليه اهل البصرة".(1)

ورد ابن الأنباري منذهب الكوفيين يقوله: "أما قولهم: "إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن (مفرغ) زائدة دل على أن فيه حرفًا زائدة، وكذلك إذا كانت اللامين في وزن (مفرغ) حرفين زائدين" فلما: هذا غلط وجهب بوضوح وزن الأسماء وتميلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل فيما وقع بالفعل دون غرابة لعلم الزائد من الأصل، وذلك أنا إذا جاءنا إلى (مفرغ) فما تقوم بمفرغ على سبيل أنه لم يدخله شيء زائد.(2)

والراجح - في نظرية هو منذهب البصريين الذين يرون أن الكلمة تكون عندهم ثلاثية، ورابعة وخمسة، وهي 
مفرغة من الزائد ؛ لأسباب:

1- لأن بعض الأفعال الرباعية لا تُوَّد إلى الثلاثة عن طريق الأشتقاق، ك (مفرغ) مثلاً.

2- لأن الجيم، والعين، والفاء، والراء في (مفرغ) حروف أصلية ليست من حروف الزيادة.

ولو قبل بأن الراو في (مفرغ) زائدة، فهو على وزن (مفرغ) فإن هذا تكليفًا واضحًا لا يحتاج إليه إن كان

أخلاصاً الرباعي.

أما اعتراض السخاوي على عبارة أبي جعفر أبا ليست بعيدة - فليظهر لي - أما ليست كما قال ؛

الأسباب التالية:

1- لم يذكر أبو جعفر باذكر عبارة "لأن من زعم أن الزائد من (مفرغ) زائدة..."، وإنما سببه سببه في ذكرها في

كتابه في باب تذكير بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة.(3)

(1) الممنح في التصرف: 6727-6726.

(2) الإضاف في مسائل الخلاف: 1505/2.

(3) يذكر المحة أن حروف الزيادة يجمعها قولنا: (ساتوهمها)، وهي عشرة على هذا الحد. ينطير: النص: 198/2، والخاير في السفر: 86/1.

2 - وقول السخاوي: (لهما توهيم أن من الناس من يقول ذلك)، كيف يكون من الروم، ومن الكوفيين من يرون
(جعفر) على وزن (فَعَّلْ). فيقالون الأصول الثلاثة الأول بالفاء و"العين و"اللام"، وما زاد على ذلك يقولونه
بلفظ فيقولون في وزن جعفر: (فَعَّلْ) وهذا يتفق مع قول السخاوي.
وعلى هذا لا يكون لاعراض السخاوي على أبي جعفر وجه، وكان ينبغي للسخاوي أن يوضح مراده، ولا يسما
وهو متفق لكل ما أشكل فيه. والله أعلم بالصواب.
الخلف في وزن جمع أسطوانة

قال الأخفش: هو (فغوانة)، فجمع بين ثلاث زوايدة: (الواع، والأنف، والوان).

و قال آخرون: هو (ألغوانة)، وجمع على: آسائيين.

اعتقاض السخاوي:

1 - اعتراضه على قول الأخفش بقوله: "لا يكاد مثل هذا يوجد".

2 - اعتراضه على من قال (لغوانة) بقوله: "يريد ذلك; إذ ليس في الكلام (أفاعين)" (1).

دراسة المسألة:

في وزن (أسطوانة) ثلاثة مناهب:

1- المذهب الأول:

و هو منصب الخليل والفراء، برى الخليل والفراء أن (أسطوانة) أصلها (من طن) (2)، ونون الأسجد من أصل بناء الكلمة، وهو على تقدير: (أفغوانة)، وبيانة قومهم: (آسائيين مشتتة) (3). وأسطوانة (فغوانة) النون لام، فقومهم (مشتتة) (4).

فأما من الجمع الألف، فلألف إذا قالت (فغوانة) لم تلحق الألف والنون معاً، فهارم حذفهما معاً؛ لأن النون لم تختص على هذا التقدير في الجمع والصغير الألف، وتدع الواع لأنها رابعة، وهي أولى أثناء؛ بتحركة وسكون الألف (5).

ونقل المزوقي (6) ما أحكامه الخرافي في جمع (أسطوانة)، فقال: "والحي 크게 أن كل العرب تقول في جمعها:

(آسائيين)، قال: (ومن العرب من يقول إذا بين الفعل منها: (مشتتة) (7)، فعلما ما حكى يجب أن يوزن بألفها (فغوانة)، فيكون: (آسائيين) (8)، و (مشتتة) شاهد على أن النون أصلة، ويجوز أن يوزن بألفها (فغوانة)،

(1) سفر السعادة: 58/1
(2) سلف: الأسجد مما تكون، وقوله: أسطوانة (الدمن/7/621).
(3) شرح شفاف وضع الحص: 221/2. ونظر: العيون/2117، لسان العرب/521/2، وفصول اللغة/217، مادة (سفن).
(4) التعليقة على كتب سيبويه: 226/279.
(5) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المزوقي. توفي في ذات السنة (1) وعشرية وأربعين، فلما تسعين سنة: (النظر: مير أعلام البلاط: 275-376).
وَيَكُونُ (أَسْاَطِينُ): "فَغَالِيْنِ": مَثْلُ: (سَبَابِيْنِ) وَ(ضَبَابِيْنِ)، وَقَيَّمَ فَعْلُهُ حِينَ ذَٰلِكَ أَن يَقُالُ: (أَفْضَأْطُ)؛ لَكِنَّ النَّونَ
نَكَوَّنَ زَائِدَةً
(1). وَأَيْدِ الهُوَاءِ مَذِيبَهُ الخَلِيلِ وَالْفَرَاءِ مُشْتَهِيَةً (أَشْتَهِيَةً) - فِي أصْلَةِ النُّونِ - (أَفْخَوَةٌ). فَقَالَ: "الْنُّونُ أَصْلَةٌ وَهوَ أَفْخَوَةٌ مَثْلُ أَفْخَوَةٍ مَثْلَ أَفْحَوَةٍ" (2).
وَرَدَّ أَبِي بُعُوْبُهُ هذَا القُوْلُ، مِن عَدَّةٍ أَوْجَدَ (3):
- ١. أَنْ وَزْنَهَا أَفْخَوَةٌ، وَلَيْسَ أَفْخَوَةٌ كَمَا ذَاكرُ.
- ٢. يَجْعَلُ زِيَادَةَ النُّونِ فِي (أَشْتَهِيَةٍ)، فَلا يَجْرِعُ أَنْ يَكُونَ وَزْنًا "أَفْخَوَةٍ"; لَقَلَّةُ هذَا الْوُزْنِ وَعِدَمُ نَظْرِهِ.
- ٣. أَنْ (أَشْتَهِيَةٍ) وَ(أَشْتَهِيَةٍ)، إِفَافُهَا هُوَ (أَشْكَلُ) فَهُوَ (مُقَشْتَيْنِ)، فِي مَعْنِى أَنْ مِنْ (شَمَطَ تَيْشِيْعُ)؛ لَكِنَّ النُّونَ قدْ تَقْطَعْ مِنْ لِسْنِهِ، وَبَقَى زِيَادَةَهُ كَفُومًا: (كَفُومُ) وَ(تَيْشِيْعُ).

٢- المَذِهِبُ الْأَلْفَ: وهو مَذِهِبُ الأَلْفُ، قَالَ: الْأَلْفُ: نَقُوْلُ فِي (أَشْتَهِيَةٍ) إِنَّهُ "فَغَالِيْنِ" (4)، النُّونَ زَائِدَةٌ، الهُوَاءُ أَصْلِيَةٌ، وَأَسْتَدَّ مَوْجُودًا عَلَى (أَسْاَطِينُ)، وَوَزْنُهَا (فَغَالِيْنِ) وَهوَ بِنَاءٌ مَوْجُودٌ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ، وَلِوَلَّ كَأَنَّهُ زَائِدَةً لَكَانَ وَزْنُهَا (أَفْخَوَةٍ)، وَلَا يَجْعَلُ هَذَا مِنْ أُوْزَانِ الْجَمْهُورِ؛ لَكِنَّ النُّونَ التَّلِيَيْنِ لاَ تَقْطَعُ فِي الْجَمْحَ، وَلَا يَجْرِعُ أَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْوُزْنَ تَقْطَعَ وَقَلَبَتْ الأَلْفَ بَيْنَهُ يَكُونُ وَزْنُ (أَسْاَطِينُ) "أَفْخَوَةٍ"، وَلَا يَجْرِعُ أَيْضاً أَنْ يَقُولُ: إِنَّ الأَلْفَ تَقْطَعَ وَقَلَبَتْ الْوُزْنَ الَّتِي يَلْمَحُهَا بِيْنَهُ يَكُونُ وَزْنُ (أَفْخَوَةٍ) فَهُوَ وَزْنُ مَفْقُودٍ، وَهُمْ يُقْلِدُونَ إِنَّهُ (فَغَالِيْنِ) مِنْ (آَ نُ نَ وَاَمِحُ) (5). قَالَ أَبُو عَلِيْ: "وْمَنْ قَدَرَهُ "فَغَالِيْنِ"، فَكَبَرَ فِي صَوْرَتِهِ أَنْ يَقُولَ الْأَلْفَاءَ مَعَهُمْ أَنْ يَقُولَ الْأَلْفَاءَ مَعَهُمْ لَكَيْنَ الْأَلْفَاءَ مَعَهُمْ أَنْ يَقُولَ الْأَلْفَاءَ مَعَهُمْ إِذَا تَقْطَعَ الْوُزْنُ بَيْنَهُمْ وَيُقْلِدُها وَجَدَ حَدِيثَ الآخِرِ (6).

رَدَّ أَبِ السَّرَّاجِ هُذَا الْمَذِهِبَ مِنْ وَجَهَٰئِينِ (7):

(1) الأمالي للسُّرِّيُّ ((116/1))
(2) الصحيح (116/2135-2136) مادة: (صَلْطَنُ)
(3) النبي والاجتماع (116/265) مادة: (صَلْطَنُ)
(4) الأصول في المحراب (231/1356-1357) مادة: (صَلْطَنُ)
(5) تخلخل الأصول اللغوية (231/1443-1444) مادة: (صَلْطَنُ)
(6) التعليقة على كتاب سبيله (116/1388-1393)
(7) يُنظر: الأصول في المحراب (116/1370-1374)
1- لا يحيى في الكلام (فُعلونا).
2- أن أشظوانة وما شاهاها لو جعل وزها (فُعلونا) لتؤثث ثلاثة ردالة; وهي الواو والآلف والزاي; وهذا لا يكاد يكون.

ورجح ابن الحاجب والرضي مذهب الأخفش - مع أن ما ذهب إليه الخليل والفراء هو وزن محتمل لا شبهة فيه في نظرهما - قال الرضي: "ألفونا وفُعلونا، وما الوزان اللذان لا شبهه استخراج في الكلمة باعتبارهما، وإنما هنا: إن هذين الوزانين هما اختلافان لا فُعلونا كأسلمتُهمان مع أن فيه شبهة الاشتقاق لدوت السطوة؛ لأن جمعه على أساطين ينتمي إلّا أن كان فُعلونا فعالة عن الكلمة، والياو لامها، وفي الجمع لا ينفظ لام الثلاث، فلا يجوز إذ أن يقال: حذف الواء وقلب الألف ياء حتي يكونون وزن أساطين (ألفاوين)، ولا يجوز أن يقال: حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء فوزون أفاعيل، إذ هو وزن مفقوذ في الجمع والأفراد، فلم يبق إلا أن يقال: هو فعالون من تركيب (أأ سط).

المهم فعالونا فعالونا". (1)

أما الجوهرُي فقد ردّ قول الأخفش بقوله: "وكان الأخفش يقول: هو فعالونا، وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة إلى جانبها زائدة وسائنا، وهذا لا يكاد يكون. ويبع السخاوي في رد هذا المذهب (2).

واحتش ابن بري على قول الجوهرِي بقوله: "وأما أنكره بعدُ من زائدة الواو واليدن بعد الواو المزيدة - في قوله: وهذا لا يكاد يكون - فهم فحش، ينفي قولهم: ( обслужا) و( عطُوانا)، ووزُجما فعالونا بإجماع، فعلي هذا يجوز أن يكون (أسلمتُه) (أسلمتُه)، قال: ونظرة من أن يعبر "فعونا" خوير، ( سلبيان) و(ليلان) و(积极作用ن)، قال: فهذه قد اجتمع فيها زائدة وسائنا، وبذريطبة الواو قبلها ولم يبتُ ذلك أحد". (3)

واستدل ابن بري على سخاء مذهب الأخفش بالجمع والتصغير. فقال: "وأما أسلمت فعالونا فعالونا في وزنا "فعونا"، لقونهم في التكسير (أسلمتُه) (أسلمتُه)، وفي التصغير (أسلمتُه) (أسلمتُه). (4)

المذهب الثالث:

---

(1) شرح شايع ابن الحاجب الراضي، ١٣٠٣/٣٠، مادة (صلال).
(2) المصباح، ١٣٠٣/٣٠، مادة (صلال).
(3) مسر السماحة، ١٣٠٤/٣٠، مادة (صلال).
(4) المسبح والإيضاح، ١٣٠٤/٣٠، مادة (صلال).
(5) المسبح والإيضاح، ١٣٠٤/٣٠، مادة (صلال).

١١٨
أسلوبانة أصلها (من طرف) ووزنها "الفعلانة"، وسبيكة ابوب ريد، أن العرب تقول إذا صغرنا على طريق الترقيم:

(سُلطة)، وهذا يوجب أن يكون وزنا "الفعلانة"، والفعل منه: (تَسْقَطَ).

وأيد ابن مريض هذا القول، واستدل على زيادة الطن من يقوم في الجمع: (أفاجى)، و(الفخو)، وقولهم في التصغير

(أقمشه). (1)

أما الجوهر ومذهب من يقول إذا "الفعلانة" يقوله: "ولو كان كذلك لما جعها على (ناتوين)؛ لأنه لا يكون

في الكلام "آفاقين". وتعمل السخاوي في هذا الرد. (2)

ورد الرضي هذا المذهب أيضاً، فقال: "ولو كانت (أسطوانة) "الفعلانة" لقيل في الجمع: (ناتوين)، وعلى

التعويض: (ناتوين)، كما يقال في جمع (أفاين): (أفاجى)، وبالتعويض: (أفاجى). (3)

وقد نسب أحد المحدثين هذا المذهب لابن السراج بقوله: "وقال قوم هو "الفعلانة" هذا مذهب ابن السراج;

واستدل بقول بعض العرب (مُسْتَقِب). (4)

والذي يظهر في أن هذا الرأي ليس ابن السراج؛ لأنه قال في كتابه الأصول: "وقد قال قوم على قول من قال:

(سُلطة)، أما "الفعلانة" وتعبر الجمع فجع اللفظ كثرة من الأصل، كما قالوا: (مَسْلَن)، وهذا مذهب، وهو

ميقات، والقياس في نحو هذا أن تكون المفردة هي الزيدة. (5)

والراجح - في نظري - هو ما ذهب إليه الخليل والقراء، أن نون (أسطوانة) من أصل بناء الكلمة، وهو على

تغيير "أفواح" بدويل الاشتقاق، فأغلب علماء اللغة أوردوا هذه الكلمة تحت مادة (سْلَن) كابن دريد. (6)

---

(1) الأدبيّات للزمبيزي، 14/1.
(2) التبيّن والإيضاح، 259/5، مادة (سْلَن).
(3) الصحيح 6/53، مادة (سْلَن).
(4) سفر السعادة، 1/6/561-661.
(5) شرح الشافعي 8/656-658.
(6) تداخل الأصول، 411.
(7) الأصول في النحو، 2/301.
(8) جهة اللغة، 28/1، مادة (سْلَن).

119
والإذريري (3)، والجهوشي (4)، والزبيدي (5)، وابن فارس (6)، وابن منطور (7)، ودليل جمعها على (أساطين)، ما يؤكد أصالة
النون، وهذا يقوى – في نظري – اعتراض السحاوي على المذهبين الآخرين. والله أعلم بالصواب.

(1) مطابع اللغة 1272، مادة (مجلة).
(2) الصحاح 1252.5، مادة (مجلة).
(3) ناح العروس 1876/352، مادة (مجلة).
(4) مجمول اللغة 1275/4، ومصطلحات اللغة 1271/3، مادة (مجلة).
(5) لسان العرب 13208/132، مادة (مجلة).
القول في أصل (أشياء) ووزنها

قال الخليل في أصل كلمة (أشياء): هو جميع (شيء) جميع على (فعلاء) كما جميع (فاعل) على (فعلاء).

وقال القراء: أصل (شيء): سبب مثل شبع، وجميع على (أملاج).

اعترض السحاوي على قول الخليل بقوله: إن قول الخليل هذا لا يصح، لأنم (فعلاء) ليس من أمثلة الجمع، وليس ذلك مثل شاعر وشعراء، لأن (فعلاء) من أمثلة الجمع، وأمثالة الجمع قد وقع بعضها مكان بعض.

وقال معرضا على قول القراء: إنه ليس كهين ولي، لأن ذلك لم تتعلق بالمثائل، منه علم المعقل.

دراسة المسألة:

اختلف الناس في (أشياء): هل هي جميع شيء أو لا على قولين.

قال بعضهم هي جميع شيء مثل (نبث وأبيات)، وترك صرفه لكترة الاستعمال، وهذا بعيد جدًا؛ لأن كترة الاستعمال لا توجب منع الصرف عند الجمع.

وقال آخرون: جميع على أشياء شاذًا، كما قالوا: جميع وحصاء، فثابوا عليه على الالحذوذ ثم خشيء المهمة الأولى، لا جمع مثيرين بينهما ألف، والألف تشبه المهمة وكأنها ثلاث آلفات، أو ثلاث حروف، فقلت، (أفعال).

منصور: "لم يختلف المهوتون في أن (أشياء) جميع شيء، وأما غير محاولة، راحتها في الباب".

المذاهب في (أشياء):

أولاً: مذهب الخليل:

قال الخليل: "أشياء" اسم للمجم من، كأن أصله: فعلاء شيء، فاستقلت المهمة، فقبلت المهمة الأول إلى أول الكلمة، فجعلت: لفظًا (1)، وشهب سبب، (2)، وجوهر البصري.

(1) ينظر: أساس السعادة، وسفيه الإفادة، 176.
(2) اللباب في علل البيان والإعراب، 276.
(3) قلبي الفقه، 201.
(4) القيم، 287.
(5) البخاري، 285.
(6) إلا في، 286.
فأشياء عند الخليل ومسبوقة اسم جمع لا جمع، كالقصبة والقضية والطرفة، في القصبة والقضية والطرفة، وأصلها
شتيمة، فلكلمة اللام على الفاء كرئة اجتماع هميين بينهما حاجز غير حصن - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه
اللغة، فصار (لفقاء)، وهي ممنوعة من الصرف (1).

يُدل على صحة ذلك أنه لا يصرف، وأنه يصعر على "شياء"، وأنه يجعل على "أشواي"، بكسر الواو
وفتحها، وأصلها: "أشواي" مثل: (أفاياء)، فقُلبت المهرمة بما اجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الوسطى، وقُلبت
الأخيرة ألفاً، وأبدأوا من الأول والواو (2). قال الرجاح: "ويُdürق قول الخليل جمعهم أشياء على (أشواي)، وأشواي، وقول
الخليل هو مذبح سبيه، وأبي عثمان الماني، وجميع البصرين إلا الزائد عليه منهم، فإنه كان يميل إلى قول الأخفش
(3) واحتر الزجاج، (4) والظَّائِم، (5) وليله، (6) وابن السراج، (7) واللَّجِّاس، (8) والسيراوي (9)، والفارسي (10)، وإبن
جني (11)، والمعكر (12)، هذا القول.

ويُرجح هذا المذهب بأنه لم يلزم منه شيء، غير القلب، والقلب في ساهم كثير ك"الخال، والخاد، والخيمي..."
والألب: "وجه، وواجة، وفؤد، وفؤوس..." (13).

ذكر ابن جني أن الفراء أُتْرَك على الخليل القلب إذ حملها (لفقاء)، وللجمع جمع ما واحد يعرف العين مؤتمث
بالحاء نحو: طرق، وزرف، وقصبة، وقضية، وأجاب ابن جني عن ذلك بأن الفراء يقول حذف المهرمة، وليس تقديم
اللام بالشائع من حذفها، أما الجمع فلا يلزم الخليل، لأنه ليس عندنا أن (شياء) جمع كتبت عليه (شيء) مبذرة: (كلب

(1) شرح شافقة ابن الحجاب للغربي 2/12، وشرح شافقة ابن الحجاب لكرن الدين 123/1.
(2) تنشر: سير السعادة 26/1
(3) معاني القرآن وإعجازه 1/217.
(4) معاني القرآن وإعجازه 2/212.
(5) تنشر: المنصف في شرح الصرف 2/94.
(7) تنشر: الأصول 2/426/3.
(8) تنشر: إираط القرآن 2/423.
(9) تنشر: إرباط القرآن 2/427/1.
(10) تنشر: شرح الكتب 4/5.
(11) تنشر: التفعيلة 68.
(12) تنشر: المنصف 1/401.
(13) تنشر: البليغ في إباع القرآن 1/463.
(14) تنشر: التبيان في علوم الكتب 1/114.
(15) تنشر: اللذين في علوم اللغة الظريف 1/115.
وكلاب، وكعب ومكايع، وإنما (أشىاء) عنده اسم للجمع فيه نفد الواحد بمثلة (الجاميل والابقير)، فهذان لم يكترض عليهما (جمل ولا بقر)، وإنما هما اشتهان للجمع بمثلة (نمر، ومروج، وقبور)، فمن هنا لم يلزم الخليل ما أثربه الفراء إياه.

وخلف أبو عبي من ذهب الخليل فهو لا يرضي كون (أشىاء) اسم جمع بل هي جمع نشيء عن لفظهم، لأن اسم الجمع لا مفرد له من فظهم، و (أشىاء) مفردها (شيء). قال ابن جني: "فقلت لأبي علي: فهلا كانت (أشىاء) على هذا (فعلا)، من غير فظهم (شيء)، وبينىهم فيه: فأما تكون (فعلا)؟ فقال: إنه إذا ذهب في (أشىاء) إلى أثما من غير فظهم (أشىاء)؛ لأن في (أشىاء) ياباه، وفي (أشىاء) وأؤا، فأما (أشىاء) فلا إدال بها يصغ أن يقال فيها: "إنا من غير فظهم (شيء)".

واعترض المنحاوي على الخليل لتشبيهه (فعلا) ب(فعلا)؛ لأن (فعلا) من أشىاء الجمع، أما (فعلا) فهي ليست من أشىاء الجمع، وأشىاء الجمع يقع بعضها مكان بعض.

ثانياً: مذهب الفراء:

يرى الفراء أن أشياء جمعت على "فعلا" كما جمع ليين وأتينا، فخذف من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أشىاء) فخذفه المثلة كثرة (فعلا) (١). ولوزن إذن (فعلا). قال الجوهري: "هذا القول يدفع عليه ألا يجمع على أشياء (١).

ودقد نسب بعض العلماء القول إلى الأخفش والقراء معاً كالأرجاج (٢)، والعقبري (٣)، ونسب النحاس هذا القول إلى الأخفش، والقراء، والزيادي (٤).

لكن ابن جني فضل القول في رأي الفراء. قال: "أما الفراء فذهب إلى أن (أشىاء: أعفاء) مخوضة اللام- كما رأى أبو الحسن- إلا أنه ادعى أن (شيء) مخوض من (شيء) كما قالوا في (بم): هين (٥)، فكما جمعوا (شيء) على (أفعلا)، فقالوا: (أفعاء) كذلك جمعوا (شيء) على (أفعلا)؛ لأن أصله (شيء) عند (٦)."
وقَفَ أَبُو عَصْفُورٍ بَيْنَ فُواتِلِ الْفَرْاءِ وَالأَخْفَشِ بِقُوْلِهِ: "وَتَحَلَّلَ الْفَرَّاءُ أَبَا الحُسَنٍ فِي "شَيِّ" الَّذِي هُوَ مَفْرَدٌ أَشَبَاءٍ.
فَمَذْهَبُ أُبُو أَشَبَاءٍ أنَّ "قُولَ" كَبِيتٍ، وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أنَّ مَذْهَبُهُ مِنِ "قُولَ"، وَالأَصْلُ "شَيِّ" فَمَذْهَبُهُ كَمَا مَذْهَبُهُ "شَيِّ".
وَقَالَتُم: "هَذَا وَهَذَا"(1).

وَقَدْ أَهْتَجَّ أُبُو أَشَبَاءٍ عَلِىَّ فِيِّ الْفَرَّاءِ، بِأَمْوَرِهِ مِنَهَا:
(1) - أَنَّ الْوُجُودَ مِنِّ (شَيِّ) مَحْدُوَّةً، مِنْ (شَيِّ) لَهَا هَيْلٌ عِلْيَهُ مَنَمَّ(2).
(2) - أَنَّ (قُولَ) لَهُ حَكِيمٌ عَلِيَّ مِنْ (أَفْعَلَاء)، كَمَا أَنَّ (قُولَ) لَهُ حَكِيمٌ عَلِيَّ مِنْ (أَفْعَلَاء)(3).
(3) - أَنَّ الْزَّرَاعَةَ مِنْ (قُولَ) أَصْلُهُ (قُولَ)، الَّذِي يَجْعَلُ عَلِيْهِ (أَفْعَلَاءَ) بَالْعُلَّةِ؛ لَأَنَّهُ كَادَ مَا فَتَتَّعَةَ عِلْيَهُ. فَإِنَّ ما
عَيْنِهُ بَاءً لَا يَعْلَمُ مَنْهِهِ عَلِيْهِ (قُولَ) ظُهُورًا (بِيْعَ) إِلَّا أَن يَتَوَكَّلُ لَهُ يَاءَ فِيْهِ (حَجِي)(3).

ثَلَاثاً: مَذْهَبُ أُبُو أَشَبَاءٍ الأَخْفَشِ:
(1) أَنَّ أَشَبَاءَ جَعَلَ (شَيِّ) بُزِّةً فِلْسَ مَثَلًا، أَيَّ: لَهُ مَذْهَبٌ مِنْ شَيِّ كَمَا يَقُولُ الْفَرَّاءُ، يَجْعَلُ شَيْ، وَقَالَ: "إِنَّ قُولًا
يَجْعَلُ عَلِيْهِهِ (أَفْعَلَاءَ)، فَقَصَرَ أُشَيَّاءٍ كَمْ مِنْهُمُ الْأَلْفَ بعدْ يَاءٍ، ثُمَّ غَيْلَ فِيهِ مَا غَيْلَ فِي مَذْهَبِ الْفَرَّاءُ"(4).
(2) يَجْعَلُهُمُ الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ هَمَّةَ (شَيِّ) حَيَّةَ مِنْهُ مَنْ جَعَلَهُ، وَثُلَّةً عِلْيَهُ مِنْ ذَلِكَ لِلْمُرْسَمِ الرَّأِيَّيِّ(5).
(3) قَالَ الْمَرْحِبُ: "وَكَانَ أُبُو أَشَبَاءٍ يَقُولُ: (أَشَبَاءٍ أَفْعَلَاءَ)، وَجَعَلَ (شَيِّ) عِلْيَهُ، كَمَا جَعَلَ (شَمَرَاءَ) عِلْيَهُ، وَلَكِنَّهُمُ
حَدَّفُوا الْمَهْرَةَ الَّتِي هِيَ لَمْ تَفْعَلَ اسْتِخْفاً، وَكَانَ الأَصْلُ: (أَشَبَاءَ). فَقَلَّنَّ هُذَا حَدَّفُوا(6).
وَقَالَ أُبُو أَشَبَاءٍ: "وَحَكِيَّ الْفَرَّاءِ عَنْهُمْ: (بِيْعَ) غَيْرِ مَصْرَفٍ وَقَالَ بِرِيدَانِ بَهَ: (بِيْعَ)ْ. وَحَدَّفُوا الْلَّامُ، فَهَذَا الْقُولُ
يُونِسُ بَيْلِلَةٍ الأَخْفَشُ فِي حَذَفِ الْمَهْرَةَ مِنِّ (أَشَبَاءٍ)"(6).

(1) المصحف: 361
(2) المنصّر: 4
(3) المنصّر: 1
(4) المنصّر: 367
(5) المنصّر: 367
(6) المنصّر: 367
(7) الفرّاء في علم اللفظ للحنون: 426/2
(8) المنصّر: 464
(9) المنصّر: 100

124
ويرى ابن جني أن قول الأخفش إفاح (أفعاله) لأنه هرب من القلب فلم يجعلها (أفعاله)، ورأى غير مصروف.
فلم يجعلها (أفعاله)، فذهب إلى أغا (أفعاله) مخلوفة لام (1).
وفي تصغير (أشبه) يُذكَر أن المازني سأل أبا الحسن الأخفش كيف تُصَغر العرب، فقال له: (أشبه)، فقال له:
تركثُ فكل، لأن كل جمع كسر على غير واحد، وهو من أنيبة الجمع، فإنه يُذُكر بالتصغير إلى واحد.
قال ابن مكي: هذه الحكاءة متفقّرة لأن المازني إذا أنكر على الأخفش تصغير أشياء - وهي جمع كسر للكترة - من غير أن يرد إلى الواحد، ولم ينكر له: "إن كل جمع كسر على غير واحد..." لأنه ليس السبب الموجب لرد الجمع إلى واحد عند التصغير هو كونه كسر على غير واحد، وإنما ذلك لأن حكمة كسرة قلعة.
والأخفش جعل (أشبه) على نداء من أنيبة الجمع الدالة على الكثرة، وليس للمفرد جمع قلعة لذلك لا مفر من رد الجمع إلى الواحد لتصيره ثم جمعه فقال: شاهدتكم كنا قبل شؤ מכرون، ولكن العرب صغرته (أشبه) على لفظ أشياء، وفي هذا دليل على أنما ليست على نداء جمع دال على الكثرة مثل أفعاله، فلو صغرت مثلها موضوعا للكترة لكتة قد جمعت بين ضدين وذل ذلك لا يجوز.
ويعتب ابن الشجيري المذهب الأخفش بأنه جاز تصغير (أفعاله) على لفظه، وإن كان من أنيبة الكثرة لأن ونته
نقص يخفف لامية فصار أفعاله، فنسبه إلى (أفعاله)، فصار.
وقيل الرجل جعل الأخفش؛ لأن شما (فعل)، و(فعل) لا يجمع على (أفعاله)، فأما إذا فاصله (عين)، فجمع
على (أفعاله) كما يجمع فعل على (أفعاله) مثل: تصيب وأنصبة، وجمع (فعل) لا يكون على (أفعاله)، ومنه
فاعل فهو لا يجمع على (أفعاله)، وإنما يكسر على فعلون وفعل، خو قَول فِي كَعَاب (6)
واحتُجَّ عِضبّة على هذا المذهب بأمور هي (8).

---
(1) المتصف/95.
(2) الكنيسة والإيضاح، موضع في الصحاب، 32.
(3) المتصف/2.
(4) الإضافات/26.
(5) الإضافات/20.
(6) الأفهام/لاحق الحميقي.
(7) لسان العرب (4).
(8) المغني في تصريف الأفعال/51.
(1) (فعل) لا يجمع على (أفعال)، وإذا يكسر على: (فعل)، (أفعال).
(2) خذف الفهمة - التي هي لام الكلمة - من غير سبب: شاذ.
(3) ليس في كل العرب جمع (أفعال) على (فعال)، فجمع (أشياء) على (فعال)، (آثاباً)، (آثاباً) يُتَّبَع مذهب الأخفش.
(4) تصغير (أشياء) على لفظها، يُتَّبَع أها جمع في الأصل على (أفعال)، لأن صيغة (أفعال) من صيغ جمع التكسير التي للكلمة، وهي لا تصغير على لفظها، وإنما يُتَّبَع مفرداً، ثم يُتَّبَع، ولذلك أُفْقِجَ مذهب الأخفش لما ناظرة أبو عثمان لمازي في ذلك.

رابعاً: مذهب الكسائي من الكوفيين:
ذهب الكسائي إلى أن (أشياء): جمع لر(شيء) المحقق، وزوغاً (أفعال)، وليس فيها قلب مكاني، وفعل المتعلق العين يُتَّبَع على (أفعال)، مثل: (ثبت، وأبات، وسبيع، وأسباب) (1)، واجتمع على مذهب به بعدة أدلته هي:
(1) أن ورثه (أفعال) لأنه جمع (شيء)، (وشيء) على وزن (فعل)، (وفعل) يُتَّبَع في المتعلق العين على (أفعال) ، نحو: بيت وأبائنا، وسبيع وأسباب وإنا يَمْتَعُون ذلك في الصحيح، على أغم قد قالوا فيه: زئذ وأزانيا، وفرخ وأنا، وآثاباً، وهو قليل شاذ، أما في المتعلق فلا خلاف في جمهه على أفعال مبيعاً مطداً، فدل على أن (أفعال) (1).
(2) أن (أشياء) منعت من الصرف توُعَّماً أها كحمراء، أي: مختومة بألف التأنيث المحدودة، كما تُوفِّتح في
شميل - وجمبه رايدة - أها أصلية فجمع على (مشبعل)، وحده (مشابيل) (2).
(3) والذي يدل على أن (أشياء) جمع ليس بمفردا، قومهم ثلاثة أشياء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرين يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد، فلما حار هنأ أن يقال "ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء" دل على أها ليست اسمًا مفردا، لأنه جمع، ولو كانت مؤنثة لما جاز التذكر فيه قال "ثلاثة أشياء" (3).

(1) ينظر: المنصف، والإصلاح، 185/2، وشرح النافية للرضي.
(2) الإصلاح، 257.
(3) ينظر: شرح النافية للرضي، 253/1.
(4) ينظر: الإصلاح، 271/2.
ويُردّ هذا المذهب لأسابيع التالية:

1- منع صرفها يكون بلا علة تقضي فيه، فهو منع شاذ، وما ذهب إليه بعيد؛ لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوأم - ما وُجد تثبت صحيح - بعيد من الحكمة. قال الزجاج: "وفدَّ جمع البصريون وأكثر الكوفيّين على أن قول الكسائي خطأً في هذا، وألزمهم ألا يصرف أنفسهم وآخرين". 

2- جمعها على (ألفاء)، (ألفاء)، (ألفاء)، (ألفاء)، (ألفاء)، (ألفاء)، تُبدد أن تكون (ألفاء) على وزن: (ألفاء)؛ لأن (ألفاء) الجمع لا يجمع على هذه الجمع.

3- أنه لو كان "الفاء" لكان مصروفًا، كأنها وأعمال وأعمال، إذ لا وجوٍد لمنع الصرف. قال ابن جني: "ثم اعتناصا من الصرف يشبهها به (الفاء)، وهذا الاعتلال فلما يتنبأ من الصرف على ضعفه فإنما كان يكون فيه بعض العذار بترك الصرف لسُر عما (ألفاء)،" والذي يبدو في النص كأن ابن جني ينكر أن تكون (ألفاء) على وزن (ألفاء).

4- أن احتجاجه ن دق على ما جمعه بالآلف والناء، فقالوا: (ألفاء) على (ألفاء) "الفاء" فجمع الصرف احتجاجة غير صحيح؛ لأن (ألفاء) لا يجمع بالآلف والناء.

5- لو جمعوا (ألفاء) بالآلف والناء، فذلك دليل على ما أُدعت الحيل من ألفاء (الفاء). ويندر أن (ألفاء) جمعت بالآلف والناء، وإن هذا الجمع لا يجمع منع الصرف؛ لأن ذلك لم يستغر في الحيل المأخوذ للصرف.

ولو يُدّ بالتصغير على الكسائي، فإن "الفاء" من أصبة، جمع الفعل، وجمع الفعل تصرف على ألفاظها، وهو المذهب الكسائي هو المذهب الذي رجح السخاوي، وقال عنه: "حسن الأقوال وأقره إلى الصواب؛ لأنه "الفاء" على (ألفاء).

والذي اجتمع وأصل إليه هو منذهب الحيل، وسبيله على غيره من المذهب، لأسباب:

---

1) شرح شابي أب الحساب للفي، 2/291-2.
2) معاني القرآن وإعلاء الزجاج، 2/214.
3) اللغوي في تصرف الألفاء من 24-29.
4) المثنى في التصريف، 1/249.
5) المثنى في التصريف، 1/248.
6) المثنى في التصريف، 1/249.
7) المثنى في التصريف، 1/249.
8) المثنى في التصريف، 1/242-249.

127
1- أن مذهب الكسائي مستلزم ملع صرف الاسم بغير علة، وانتفاه معون من أجلها. والقلب الذي هو مذهب الليل وسبوعة كثير شائع؛ فشكاية أولى من ارتكاب ما لا تظهر له في كلامهم (1)، ومذهب القراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين أحدهما غير شائع والآخر غير جائز. والأول تقديره "شيء". وأن "شيء" على وزن "فodka". فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع؛ فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع، كما أنه لما كان "شيء ويبن" أصل "شيء ويبن" كان أكثر من "شيء ويبن". لكنه ليس كذلك (1).

2- أنه قد ورد عن العرب جمع (أشياء) على (في قراءة) على (في قراءة) لفظ "قليل"، كما في "فظيل"، وجمع "قليل" إلى "قليل"، وجمع "قليل" إلى "قليل"، وجمع "قليل" إلى "قليل"، وجمع "قليل" إلى "قليل". 

3- أن "قليل" و"قليل" لا يجمعان على "قليل"، و"قليل" يجمع على "قليل"، و"قليل" يجمع على "قليل"، و"قليل" يجمع على "قليل"، و"قليل" يجمع على "قليل"، و"قليل" يجمع على "قليل". كما في "فيما واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة".

4- فهمهم (أشياء) وتركهم لها على بابها يدل على أنها لو كانت (أفعال) لما جاز تقديرها على بابها؛ لأنه دال على الكثرة، ولم يلزم أن يقال: (شيطة) كما يقال: (سيية)، فلذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن. أما ترى أنه لا يلزم أن يقال: (شيطة)؛ لانا ليست جميع "شيء عليه" (شيء)، وإنما هي اسم جميع "شيء عليه" (شيء).

وبذلك أحسب أن السخاوي قد جانبه الصواب عندما اعترض على الخليل وما ذهب إليه، ولكنه كان محصنا في اعتراضه على القراء أن أصل شيء "شيء" مثل "شيء ويبن"، و"شيء ويبن" على "شيء". والله أعلم بالصواب.

---

(1) ينظر: شرح شافعي ابن الحاجب لركن الدين/1111.
(2) ينظر: شرح شافعي ابن الحاجب لركن الدين/1111.
(3) ينظر: الكبسر/1200، والفصل/1277/2، والتصنيف/1277، وشرح الموسكي/1277.
(4) ينظر: الكبسر/1200، والفصل/1277/2، والتصنيف/1277/2، والتصنيف/1277، وشرح الشافعي
(5) ينظر: الإجابة/1277، وشرح الشافعي لركن الدين/1277/2.
(6) ينظر: المفصل/1200/2، والفصل/1277/2، والتصنيف/1277/2، والتصنيف/1277، وشرح الشافعي
(7) ينظر: الإجابة/1277، وشرح الشافعي لركن الدين/1277/2.
زيادة الدون في (ضيَّقَن).

قال أبو زيد: ضيَّقَن يضَعَعُن.

اعتراض السخاوي: هذا خلافً لما قال سبيعه لأنه قال ضيَّقَن: فغَلَّن، والضيَّقَن: فحالان. وعلى قول أبي زيد يكون ضيَّقَن: فقَعَعًا.

دراسة المسألة:

تلحن الدون في أوان الأفعال، إذا خرج المتكلم عنه وعن غيره كقولك: "نحن ولدك"، أو لَحَنَّ ثانية [في غير الفعل] مثل: "نتخيلك" ولته (فَنى)، بدليل جميع على: (تعتُنِق) بدون الدون، و"جَتَد" و"عَتَبْ" 4، لأنه لا يجيء على مثل: (فَنَّ) شئاً إلا وحرف الزيد لا أزن له، ونلتقاء رابعة في: "رغَشَن" و"ضيَقَن" لأن (رغَشَن) من الزيادة، وضيَقَن: إذا هو الجاها مع الضيق 5. فلون (ضيَقَن): رائدة، للإلحاق بمعنى.

اختلاف العلماء في نون (ضيَقَن) على مذهبين:

- مذهب الخليل وسبيوي:

ذَِجَب الخليل وسبيوي (1)، وغيرها للمرد (2)، وأبو عثمان البيضني (3)، ابن مالك (4)، وكثير من أهل اللغة كآل القوسي (5)، ابن سيده (6)، إلى زيادة نون (ضيَقَن)، فوزنا عنهم: (فَعَلَن). قال ابن سيده: "قال ابن سيدة: " وقال التحويتون نون

---

1. أبو زيد سعيد بن الأنصاري، توفي أبو زيد سنة أربع عشرة ومائتين. (انظر: تاريخ العلماء، التحويتون 1244-220).
2. سفر السنة 1242-221.
3. الطَّالِبُ: الجزار الدكر والأنصاري، انظر: هودين 237، مادة (عَتَبْ).
4. معجم الفوائد العربي 1241.
5. الطَّالِبُ في تصريف الأفعال 1242، ومائدة البصان 126.
6. الكتاب 277.
7. التنضب 127.
8. التنضب 128.
9. أوضح المسالك 129، ومائدة البصان 141.
10. السجاح 132.
11. المحكم والمثير الإعالة 134، مادة (ضيَقَن).
(ضيِّقُهُ) زائدة وهو القياس، وقد أخذ أبو عبيد بهذا أيضاً في باب الزيادة، فقال: زاتت العرب النون في أربعة أسماء قالوا: (ضيِّقُهُ) للمُضيِّق، مفتحه الضيِّق نفسه، و(ضيِّقُهُ) المفتوح. (1)

وقال ابن مالك: "والجده أن يقول إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً كون (ضيِّقُهُ)." (2)

2- مذهب أبي زيد:
ذهب إلى أن (ضيِّقُهُ) أصلية، وهو خلاف قول سيبويه، وحكى من كلامهم: ضنف الزُهاء يضنف، إذا جاء ضنفاً مع الضيف. فدُلْفُهُ على هذا المذهب "مُفِعِّل". (3).

رجح ابن عصفور هذا الرأى لأمرين (4):
1- أن النون اللات تكون في مثل هذا إلا أصلية.
2- أن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه "مُفِعِّل"، و"مُفِعِّل" أكثر من "فِعَلُن".

كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم: ضنف الرجل يضنف إذا جاء ضنفاً مع الضيف. وذلك أنه لما سمعهم يقولون: (ضيِّقُهُ)، وكانت فيقال أكثر في الكلام من "فِعَلُن"، توجه فيقال فاشتق الفعل منه، بعد أن سبق إلى وهم هذا فيه، فقال: ضنف يضنف. فلو سلبت عن مثل: ضنف يضنف على هذا القول لقلت إذا مثلته على لفظه: فلَن يقال إلا عند أن وزنه: (مُفِعِّل). (3)

وذكر ابن جني (5) أن كان الأشجان مذهب، ويرى أن قول أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه.

واستدل على ذلك يقول الشعراوي (6): [الطويل]
إذا جاء ضنفاً جاء للمُضيِّق ضنفاً، فاؤذى بما تقولوا الصديون الصَّايفون.
فالضيِّق: هو الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: ضنف يضنف في هذا المعنى يشهد بأن ضنفاً "مُفِعِّل". فهذا قول.

(1) الحكم والمحيط الاعظم/208، مادة (ضيِّقُهُ).
(2) شرح التسهيل/241/1، 241/1.
(3) المنهج/180، 180.
(4) المنهج/180.
(5) اختصاص/312/2، وداخل الأصول/39/1.
(6) يحيى: جمهور اللغة/357/1.
(7) المختص/1178/1.
(8) البيت دون غيره في لسان العرب/209، وعيون/21، وجهيرة اللغة/111، والضغط/112، والصحاح/1397، وفصل اللغة/154، ومفاتيض اللغة/1366، والمنصف/8، الحكم والمحيط الاعظم/208، مادة (ضيِّقُهُ).
وفي شيء آخر يقرون ما قال أبو زيد، وهو أن "فُعَلًا" أكثر في الكلام من "قَلَّ"، فهذه بيتته أخرى تشهد لكونه "فُعَلًا". والقول الأول أيضاً وجه، لأنه وإن كان ضيف ضيف، فهو على كل حال ضيف، ففي شيء أن تكون نونه زائدة".

وبين ابن يعيش وجه الفوهة في كل المذهبين فقال: "مذهب أبي زيد أقوى في القياس، لكثرة (فُعَلًا) نحو: صْلِبَ، وقلة (قَلَّ) نحو: غَرَّ. ومذهب أبي عثمان أقوى من جهة الاشتكاق".

والصحيح - في نظر - ما ذهب إليه سيبويه من أن النون زائدة في (ضِفَفْ) ووزنة (قَلَّ)، وهو من أوزان الملحق بالبديعي الطرد، وزيدت النون للإطلاع ب(عَطْرَ) (3) والاعتراف السحاوي صحيح، والله أعلم بالصواب.

---

(1) إيلاز العريف 1:84-85.
(2) شرح المانيكي من 185-186.
(3) المغني في تصريف الأفعال من 82.

131
زيادة الهاء في (هجرع)

قال السحاوي: "هجرع" هو عند أكثر الصحابة "هَغِيلُ"، وهو عند أبي الحسن "هَقَيل"; لأن الهجى هو الأكول، فهو من البلع".1

وقال أيضًا: "هجرع: هو الطويل، والهاء عند أبي الحسن زائدة، كما قال في "هجيل" وهي عند الجماعة أصل، فأبو الحسن يقول: هو هَقِيلُ، والجماعة يقولون: هو هَغِيلُ، والذي أصله آبي الحسن إلى زيادة الهاء في أن الهجرع هو الطويل، والهجرع: المكان الذي السهل المنقب".2

اعترض السحاوي على أبي الحسن بقوله: "إِن هَذِهِ الدَّلَّانة لَيْسَت في القَوْةِ كِتَابَ الدَّلَّانة الَّتِي حَلَّتْهُ عَلَى زِيَادَةِ الهَاءِ فِي "هجيل" بَل تَلَكَ أَظِرَّةٌ وأَقْوَى".3

دراسة المسألة:

الهاء أحد الحروف العشرة التي تسمى حروف الزيادة1 وتراد أولاً في نحو: (هَجِرَعُ وَهَقِيلُ); لأنهما من الجراعة والغليل.2 وللهذا ذهب الأخفش،3 وعبد القاهر الجرخجي،4 وقال قومه: هما أصلان.5 (هَقِيلُ) على قول الجماعة لأن الله أخرج من الكوثر، وقال غيره: هو الأصل، واحتبس بأن الأصل عدم زيادها، وهذا البند يمكن أن تكون فيه أصل، فإن كان في معنى "글ا".6 قال ابن جني:7 "فأما ما عليه أكثر الناس فهما الهاء في "هجيل" و"هجرع" و"هَقِيلُ" أصل، وثاني في: صُنُفْتُمْ،8 و"هجرع" على أحد التقولين،9 وثالث في: أَفْتَهِدَةَ10 عند الجوهري،11 ورابعة

1 سفر العبدة/1 499/1
2 سفر العبدة/1 499/1
3 سفر العبدة/1 499/1
4 شرح شافعي ابن الحשתף للرشي/1 274/2
5 الملفح في الصوف/1 274/2
6 نظرة: في الصوف/1 274/2
7 الملفح في الصوف/1 274/2
8 اللباب في علل البناء والإعراب/1 274/2
9 امْرَةُ تَمْنَلْكَ: ذات مَتْنَلَن، وحَمْس وقَعُورَ، انظر: العيني/4 113/1. مادة (مكرّل).
10 اللباب في علل البناء والإعراب/1 274/2، ونظرة: الملفح/2 274/2، ونظر الإعراب/2 274/2، ونظر صناعة الإعراب/2 274/2
11 صناعة الإعراب/1 274/2، ونظرة: الملفح/2 274/2
12 رجل جَمِّيْحُ شديد غياب، لا يَدُور وجهه. انظر: مذيب اللغة/2 175/1. مادة (سمع).
في مُطَلَّق (٢)، وأثناء، يريد به: أمات (١)، وزوجة مُطَلَّقات؛ لأنه جمع (أم)، وقد قالتوا: أمات، وإلهاء في الغالب في مُطَلَّق (٢)، وزوجة مُطَلَّقات، وذلك أن يكون الحرف الأخير حنيفًا، ويفترض بالها مُثمِّنًا: كاتبة، ويساهم في تحرك الحرف دالًا على حرف مُمَثِّل: IMPORTED الغلاف (٣)، وإنما فتحه لم يُشْكَل على الألف الم злоوءة، فلا وقفت عليها، وسكت لم يبق على الحذف، وأما حركة الهاء للحروف: IMPORTED的话 في عاصفة الهواء في "هُجَر": IMPORTED

احتفل حول أصالة الهاء في "هُجَر"؛ فذهب الأحمشة (١) إلى أغا زائدة، ووافقه في ذلك عبد القاهر الأعرجاني.

قال: "وُزَاد أولاً [أي الهاء] في نحو: هُجَر (١). وذكر ابن جنيان العلة في زيادة الهاء في: "هُجَر وَهُمُّكَ" هي الاستفلاج. فقال: "وقد قيل: إن الهاء في "هُجَر وَهُمُّكَ" زائدة، وتأخذ من "الله وَالله" ومتى ما على هذا القول "هُجَر". وقد خُصِص عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء في "هُجَر وَهُمُّكَ" زائدة؛ لأنها تجذب في منشته، وهم في هذا القول "هُجَر وَهُمُّكَ". هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتکبوا عليه شنودة عن النظائر؛ لأن الاستفلاج قادهم إليه، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة، وهو المذهب الذي عليه أكثر أهله العلم، وإن كان في "هُجَر وَهُمُّكَ وَهُمُّكَ" من معنى ما لا هاء فيه، ولكن على أن يكون لفظه قريبًا من لفظه، ومعناه كمعناه (١)."
وكان ذلك عند ابن حنيفة من أصول مختلفة، وبعضها نصي، وبعضها بالألفاظ، وألفاظ أصل فيها، فوزن (هجرة) و(هجرة) عليه (قليل) (1) و(هجرة) عليه (قليل)، وقد حمله على هذا ونحوه أنه وجد الحرف تقلل زيادها في ذلك الموضوع أرجح الأصالة (2).

وأشار ابن حنيفة إلى زيادة الهاء، قيام الدلالة عليه ذلك، فقال: (ولس أرى ما ذهب إليه أبو الحسن والخيل من زيادة في هذه الأسماء الثلاثة بأسأ؛ إلا ترى أن الدلالة إذا كانت على الشيء فسماه أن يقضي به... فكل ذلك يقضي بزيادة الهاء في (هجرة) ومثله ومثله وأمثاله، لقيام الدلالة عليه ذلك) (3).

ومع ذلك يتبين من أقوال ابن حنيفة أنه مع زيادة الهاء إذا دلل عليه دليل كدليل الاشتقاء، واتفاق المعنى، ومع القول بأاصالة الهاء، وهو بذلك يوافق أغلب العلماء.

واعترض شارح شافعي ابن الحاجب رضي الله عن ما ذهب إليه الأخفش في زيادة الهاء في (هجرة). فقال: "وقال أبو الحسن الأخفش: (هجرة) للطويل - وإنه مشتق من الجهر، والجهر: اسم للمكان السهل، أو ما استوى من الروم، فالهاء زائدة في (هجرة). وهو بعيد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وما استوى من الرم".

واستدل ابن عضور على أصالة الهاء في (هجرة) يقول: "أما (هجرة) فوجه الجمع بينه وبين الجهر ليس له ذلك الوضوح الذي يليغ، فبيني أن يجعل الهاء أصليًا، ولا يجعل من لفظ (هجرة) (4).

ومن قال بأصالة الهاء في (هجرة) سموه (5) والبر (6) وابن السراج (7)، وابن عضور (8)، ووزنها عندهم (قليل).

وحجة الجماعة أن العرب تقول في المجهر: هذا أو حفر من هذا، أي أفول (1) وهذا ما حكاه ثعلب حين قال: "هذا أخر من هذا" أي أفول، فهذا دليل على أصالة الهاء (9). فتحمل أن يكون من لفظ (هجرة) وخشيت عامه. وكونه في قولهم (هجرة) من كذا دلالة على أصالة الهاء) (10).

(1) ينظر: المفصل في اللغة 1.251
(2) ينظر: سر الصناعة 2.226
(3) ينظر: سر الصناعة 2.227
(4) ينظر: شرح شافعي ابن الحاجب لرسالة ابن الدين 2.682/4.120/1.
(5) المتنع 1.145/1
(6) الكوبان 8.384/1.
(7) المفصل في اللغة 1.468/4.386/1
(8) الأصول في النحو 1.183/2.
(9) المتنع في التصريف 4.54/1.
والذي أرجحه وأميل إليه هو رأى سبويه وأغلب النحاة الذين قالوا بأصل الماء في (بمسجع)، وورثه: (فظّل).

واعتراض السخاوي في نظري اعتراض جيد؛ إذ لا وضوح لما استندل به الأخفش من جهة، ورأيه خلاف ما عليه أغلب النحاة، وعلماء اللغة من جهة أخرى. والله أعلم بالصواب.

---

1) شرح الأرغوبين لألفية ابن مالك 4/70-71، وحاشية الضبيان على شرح الأرغوبين 2159/1
2) يتبرّع: مكتبه: تطبّب ص 457.
3) المنهج في التصريف 149/1.
المبحث الثاني:
الاعتراضا في أبنية الأفعال

وفي مسألتان
بناء في في التعجب من غير الثلاثي المجدد ومزيده

قال أبو العباس (1): "وذلك أقسم جمعوا على أن الثلاثي يعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقه". قال أبو جعفر: فاستنداه ما لم يكن لونا أو خلقه من أعجوبة الكلام لأنه لا يعجب إلا من الثلاثي أو من الثلاثي أو من الثقابين. وأصله الثلاثي وزيد عليه مثل: (أعتَلَى) وشبهه. (2)

قال محمد بن بدر: "وقوله: " مثل (أعتَلَى) وما أشيء" ركاز في العبارة، كما قال: لا يجوز التعجب من قولنا: انطلق رابطا، كما لا يجوز (ما أخرى زيدا)، فهذا قال: لا يجوز، كما لا يجوز أن نصي الظهور ثلاثي، ولا اللعراب أربعاء، فإنه أظهر.

اعترض السخاوي على هذا القول بقوله: وأين هذا من ذلك؟ وإذا شبه ممتنعا في التعجب بما يتبعت فيه، وأنه يعجب في القليلين (براشا) وشغوه. (3)

دراسة المسألة:

التعجب هو استعمال فعل فاعل ظاهر المزية، يبدل عليه بالفاظ كثيرة نحو: "سبحان الله" و"الله دعو"، لم يعوب لها التحويل، كون لم تدل عليه بالوضع بل بتربيته. والفاظ الموضوع له بحق الأصل (ما أعطاه)، فأما (أعتَلَى) فيفصول به عن أصله. (4)

(1) هو أحمد بن محمد بن الوليد، ولد أبو العباس بن الفروي، فصيीغ من الدارين، وانتقل جده إلى مصر. وهو مغربي، ابن غزوي، وكان غزوي مصر وفاضله. خرج إلى العراق، وجمع من أبي إسحاق الزمخشري وفثه، ورجع إلى مصر، واتمام ما يبديه وتعتبر إلى أن مات. رحمه الله. وسمي أبو العباس بن رضوان، وهو من الدارين، وࡼالثاني. (2) توضيح المقدمة، (3) توضيح المقدمة، (4) توضيح المقدمة، (5) توضيح المقدمة، (6) توضيح المقدمة، (7) توضيح المقدمة، (8) توضيح المقدمة، (9) توضيح المقدمة، (10) توضيح المقدمة، (11) توضيح المقدمة، (12) توضيح المقدمة، (13) توضيح المقدمة.
وما حاز فيه (ما أفعل) حاز فيه (أفعل) وهو أفعل مثلك، وما لم حاز فيه (ما أفعل) لم يحاز فيه (أفعل) وهو أفعل مثلك.

فإن بك تقول: ما أحسن أخاك؟! وذلك تلك: أحسن بي! وهو أحسن مثلك، وكما لا تقول ما أحسن أخاك! وذلك تلك: أحسن بك! وهو أحسن مثلك! (1)

ومن شروط ما يضاف منه فعل التعبج قياساً أن يكون ثلاثيًا، فلا ينطبق من "رباعي مجرد" ولا من "مزيج فيه"، ولا "ثلاثي مزيج حرفًا أو حرفيين أو ثلاثين"، نقول: "تُدعج، وتُدعج، وضَرَب، وتُستخرج"؛ لأن بعدها من ذلك buena الدلالة علىمعنى المعنى المتناهية والمطوية والطلب (2)، إلا "أفعل" فهي مذاهب.

المذاهب في التعبج من (أفعل):

المذهب الأول: حواس عرفه ما فيه قياسا مطلقًا، وهو مذهب سيبويه والخمقيين من أصحابه، ولا فرق بين ما حازته للنفل ك(أفعل)، أو لغيره ك(أفعل)، فقيل ما أعطاك، وما أعطاك!، وهذا ظاهر كلام سيبويه، إذ قال شابه في باب التعبج: "بيناؤه أبداً من فعل وقيل وأفعل وأفعال "(3)، وهو محكي عن الأخفش أيضًا، ووافقه في ذلك ابن مالك فقال: "وجعل سيبويه قول فعل التعبج من الفعل الذي على وون(أفعل) ك(أ فعل) متيساً، كوضوعه من ثلاثي مزيج، ونقوله مثلا" (4)، ونقول ابن عقيل عن ابن هشام الخضراوي "قوله: "إنه الصحيح"، وكذلك نقل عن الصفار قوله: "أنا الصحيح الذي يعتمد النظر "(5).

(1) اللمس في العربية ص 136-137، ونظر: الأصول في النحو 1/64-63.
(2) أوضح المسالك 338، وضياء السلالك 231، والمحرر في فوائد اللغة 170-171، وتوثيق المفاسده 1/119-120 وشرح الأغاني 361، وحاتمة الصبيان 2/3.
(3) التصريح بعضاً الأتبياع في النحو 1/83.
(4) التصريح بضمن الأتبياع في النحو 1/82.
(5) الكتب 211، ونظر شرح القاص 1/8.
(7) هو محمد بن أبي بن هشام العاملي أبو عبد الله الأنصاري الخزاعي، المأموني المعروف بأبي الابن الرازي، توفي في سنة 324ه وعمره وست مائة، والرازي 136.
(8) المساعد على تسهيل الغوراء 2/116.
وذكر الشافعية أن الذي قالت سيبويه أولى لوجهين:

أحدهما: كثرت ما جاء في ذلك في أفعاله، فقد أوردوا منه حروفًا كثيرة، ولم يذكر ذلك في غير أفعال، مما زاد على الثلاثة، كلها في أفعاله.

والثاني: أن المعنى الذي لم يكن وذلك في غير أفعاله، مما زاد على الثلاثة - إما هو الإجمال، وذلك معدوم.

هنا، فإنه لا فرق في النظم بينه منيعاً منه وغير منيعاً منه. 

المذهب الثاني: منعه مطلقاً إلا أن يشد شيء فيحفظ ولا يقص عليه، وهو منعه الأدنى، والزملي(1)، والماري(2)، وللبرد(3)، وابن السراج(4)، والجربى(5)، والفارسي(6)، ومن واقبهم. قال الفراء: "والعرب إذا قالوا: هو منعه منك، قالوه في كل فاعل وفعيل، ويا لين باد في فعله شيء على ثلاثة أحرف(7). قال حضان(8): "قد يتعجيون من نظم الرجاء على غير قياس في قولهم: ما أعطاه، وما أولاه، وما آتاه للمعرف! 

ولكنها شاذة، والشاذ يحفظ حفظاً ولا يقص عليه." ثم قال حضان: "وقول: أعط رزيل، وأول يه، وأتي به كما قلت: ما أعطاه، وما أولاه، وما آتاه(9). 

المذهب الثالث: التفصيل، فإن كانت عمرة لقله لم يجز، وإن كانت لغيره جاز، نقول: (ما أذكى وؤوه)، وإله ذهب ابن عصفور (10)، وإن ضع فشاد نقول: (ما آتاه للعمر) (وأما أعطاه للمرافع) (11). وقد ضعف الشافعي

هذا المذهب فقال:

إن هذه النظرة لم يقلها أحد، ولا جد فيها توحى(12).

---

(1) المذهب ص 266.
(2) يُنظر إلى الأدنى في إعراب القرآن بالجامع 5، والتصحيح 3، 459/1.
(3) يُنظر إلى الأدنى في: التصحيح 3، والجامع 5، والصحيح 5، 164/1.
(4) للأصول 2/151.
(5) يُنظر: شرح التسهيل 2/140.
(6) الإيضاح العثماني 4/162.
(7) معاي الغزالي 3، 10، 17/1.
(8) هو خطاب ين بوسف بن هلال القرشي أو بكر الماردي، مات بعد الحمسين والأربعة. (انظر: قضية الرعاة 1، 178/1).
(9) 100، محاولة 2، 19، 310/1.
(10) 3، 11، الفتوحات 23، 311/1.
(11) الصحيح مخصص التوضيح في النحو 28، 139.
والذي أرجحه وأميل إليه مذهب سياسه والعمقين؛ لكثرة الوقوع من ذلك عن العرب، ولأن (أفعال) يشبه (فعل).

وفي (وهمل: في) كون ماضرة رباعي في الفظ، بخلاف غيره من ذوات الزيادة، كما قال ابن مالك(1).

الاختلاف في بناء التعجب من الثلاثي المزد وغير الثلاثي:

اختالف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزد إذا أحري مجرى الثلاثي، نحو: (إنني واثبلا وافترض واستغنى).

على مذهب:

1- ذهب ابن السراج وطائفة منهم: الأخفش إلى الجزاز، فوجوز أبو الحسن بناءه من كل فعل مزيد على استكراه مثل: (ما أثبناه وما أخطأه?) كأنه راعى أصله؟؛ لأن أصل جميع ذلك الثلاثي (۱۴) لأقم أحروه مجرى الثلاثي المزد من الزوالا لا مجرى المزد، بدليل قولهم في الوضع منه: "كني" و"شي" و"فقي" و"غي". قال المربد: ( فإن قيل فقد قلت: مأ عظمة للناهض! وأولاه يلمعونف! وإنما هو من (أفعال وأولى)؛ فهنا فإن كان قد خرج إلى الأربعة، فإما أصله الثلاثة، والمحرمة في أوله زائدة(۱۵)؛ وقال السكيدي: "فأنا قولهم: (ما أعظمة للناهض! وأولاه للخير!، وأقوله إلى كان) وما أشبه، فإننا على أربعة أحرب غير همة التقدير إلا أن حرفها من زائد كالمفردة في: (أعطي وأولى) فحذوها، فكنيني (عظيم) و(نزل) ولها معنى، فلم أرادوا التعجب حذوها همزة التي كانت قبل ذلك، وجعلوا همزة التعجب عوضا عنها(۱۶).

2- وذهب ابن خروف وجماعة إلى الملع(۱۷)؛ لأن العلة التي من أجلها امتنع بازهما من المزيد غير الجاري مجرى المزد موجودة هنا، وهي عدم النيمة وحذف زواجدها لغير موته مع وجود النفي عن ذلك ب: (أشد) و(أشده)، و(نحوها) و(نحوها).
وشد على كل قول من أقوال المانعين: "ما أُنفاه الله" و"ما أُنفاه القرآن"، لأهما من (النفي) - يشديد النية - و(النفيات) و"ما أُفْرِقَى في عفو الله" و"ما أَفْرَقَتْ عَن الناس إِنْ قَبِيت"؛ لأهما من (النفيات) و(النفيات)، وإن كان قد سمَّى (نفيًا) يُعنى خاف، وقماراً يُعنى امتشل، و(قماراً) بضم القاف وكسرها، يُعنى افتكَر (1). وأَيَّد السخاوي المنهج، ويرى بأن ما زاد على ثلاثة أحرف يعجب منه (بأَشْدَد) و(هَجْوَه)؛ يقول: (ما أَخْنَى استخراج ريب) و(أَشْدَدُ بالنطاق) و(ما أَشْدَدَ سواكه) و(ما أَضْحَي وجهه) و(ما أَخْنَى عرشه) و(ما أَخْنَى خوله) (2).

والذي يظهر في عدم جواز التعجب من غير الثلاثي مباشرة لأنه إن بقي على حررفه لم يكن، وإن خُذف اختفى فكَّر ذلك (3)؛ ولأَنَّه إن تبيَّنه هذا البينة حلفت من الأصل حرفاً وهذا بَيْنًا لا يجوز لأَن معناه إنما كمل بحروفه إذ إذا كان كلهِنصاصاً، وإنما يستعمل فيما كان من هذا القبيل ما بدل عليه من فعل غيره، وذلك أنَّه إذا قلت: "ذَخَرْت" و"الذَّخَرُوه"، وما أُشْدِن ذلك من الأعمال من غير هذا الجنس قلت: (ما أَشْدَد ذَخْرِه) (2)، وما أَخْنَيَّ الاِذْخَرِيَّات)؛ لأنَّه لو أدخلت على هذا المورد خرج من بناء الأفعال (4). والله أعلم بالصواب.

(1) التصريح بمضمون التوضيح في النحو 2/29 - 583/3.
(2) سفر السعادة 2/517 - 583/5.
(3) اللمسة في شرح اللغة 2/167 - 520 - 521.
(4) الإيضاح في شرح الفصل 1/653 - 165.
(5) المقتضب 1/180 - 181.
بناء فعلي التعجب من الألوان والعيب

اجتماعت في هذه المسألة ثلاثة اعتراضات للسحاوي:

1 - قال أبو جعفر: "أما ما كان خلقتة وهو ثلاثي، فلم يترك التعجب منه عند الأخفاف إلا أن أصله أكثر من الثلاثة، وذلك: (غور) والأصل عنده (اغور) والأصل عنده أيضاً (اغور) وأراه ثلاثة، ولم يذكر ما أصله استثناء من الثلاثة.

قال محمد بن بدر: "أما قولك إنه ترك الأخفاف التعجب في (غور) وأراه ثلاثة، لأن أصله (اغور) والأصل عنده أيضاً (اغور) وأراه ثلاثة، فخالف ما عليه أهل العلم لأمامهم جميعهم على أن الأصل الثلاثي، وما فيه الزيدة فرع، فظفر أن الأصل لا (اغور) و(احول) و(احول).

قال سيبويه: "أما الفعل فامثله أخذت من لفظ أحاديث الأحياء (فضر وساستر) ومااخذ من العيب، لا أن (فضر) من استثناء ولا (ساستر) من ضرر.

2 - اعتراض السحاوي: هذا لا يلي من أصله؛ لأنه رده على الأخفاف لا عليه، وإنما يلزم لو قال عن الأخفاف ما لم يعلق. وأيضًا فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفاف فيما ذهب إليه؛ لأنه لم يقل إن (غور) مأخوذ من الحول واحول، ولا أن (احول) مأخوذ من الحول واحول، وإنما قال: إنه في معناه، فلما لم يتعجب من ذلك لم يتعجب من هذا.

3 - قال محمد بن بدر: "أما قول الأخفاف فإما أراد به أن (اقترح) الأصل في الاستثناء؛ لأن (احول) مأخوذ منهما وهذا قول سيبويه استغلوه يحظر (احول) كما استغنا عن فهر (اقترح) والمستغني به هو الفرع، والمستغني عنه هو الأصل.

اعتراض السحاوي: قوله: "إن الأخفاف أراد أنهما الأصل في الاستثناء" فأقر استثناء في (غور) واحول؟ وليس ما قاله ينفع ما قال سيبويه في حضر وأحول، ثم استدرك حضره فقال: على أن (اقترح) واقترح مطردان في الألوان نحو: (استثناء وأحول)، و(اقترح وأحول)، و(اقترح واستثناء)، إلا أن (اقترح) أكثر لأنه أصل في الاستثناء.

---

(1) سفر السعادة وغير الإقامة، 485/2
(2) سفر السعادة وغير الإقامة، 591/2
(3) سفر السعادة وغير الإقامة، 592/2
3- قال محمد بن بدر: "ولا نكاد نجد في الألوان اسمًا على (فعل) ولا يقولون: (جرح) ولا (صفر) ولا (تشهد). قال: فهذا يقوى أن العيوب المخالفة للألوان التي لا يمكن فيها إفعال وإفعال، وإفعال لا يمكن من الألوان لأنه مبني له، واما العيوب فأقرب إلى الأدوات: هناك ذكر سببه.

اعتراف السخاوي: قوله: "ولا نكاد نجد في الألوان اسمًا على (فعل)" مع أنه أنشد قول نصب: "ستود..." من الحجب.

دراسة المسألة:

الأصل في فعل النجح لا يكون معروفا عن فاعل يرفع فعله فعلاً، فلا ينبغي من نحو: "جري" فهو "ترجح" من العيوب، و"شجاع" فهو "أشجع" من الجاهز، و"خضصر الزر" فهو "خرصر" من الألوان.


فإن كان الوصف منه على "أفعال فعله" مثل: "خور وخشور" لم يتجيء منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مخصوص للشروط: صالح ما نريد، نحو: "قوي، ضعيف، خشن..."، فقول: "ما أقوى، ما أضعف، ما أخشن، ما أفرح..."، ونحو ذلك مما يناسب، أو نقول: "أقوى، أضعف، أخشن..." ثم تجيء بعد هذه الصيغة بصدر الفعل الذي لم يستوفي الشروط.

(1) البيت الذي استشهد به محمد بن بدر هو قول لمجيب:

(2) سفر النجاح واستمر الإداونة 094-594/2.
(3) ينظر: النصائح في موضوع النجاح.
(4) توضيح لم밀س، والسياقات، 8/9/6.
(5) هو هما: 8/1/218.
(6) هما: 8/1/218.
(7) هو هما: 8/1/218.
(8) ينظر: النجاح الإبداعي 1/2 وизации لم밀س، 8/17/319.
الخلاف في التعجب من الألوان والعبور الظاهرة:

اختالف النحاة في صياغة التعجب من الألوان والعبور الظاهرة، أما التعجب من العبور الظاهرة، فيجوز كفعال
التفضيل، نحو: ما أعجله 
(1). كنا اختالفوا في بناء التعجب من لفظي (البياض والسوداء)، على اعتبار أن الأصوات الألوان. فأحاجز الكوفيون
ذلك، وقالوا أنه يجوز أن يستعمل "ما أعجله" في التعجب من: (البياض والسوداء) خاصة، من بين سائر الألوان، نحو
أن تقول: هذا اللبوب ما أبيضت، وهذا الشعر ما أسودت 
(2).، واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم بالنقل والقياس:
أولاً، النقل:
احتجوا بقول طرفة بن العبد: [ البسيط]
إذا الرجال شرفوا واستعد أهلهم فأنف أبوبيهم سلزاً طلع
وجه الاحتجاج أنه قال "ابيهم" وإذا جاز ذلك في "ألفهم" جاز في "ما أعجله وأفعيل به"؟ لأنما بمثله واحدة في
الباء، واحتجوا أيضاً بقول رؤية: [ الرجز]
أبيض ممن أخسست بنسيبإ₁إباضي
حيث بي ألفت الفضل من البياض في قوله: (أبيض من)، وإذا جاز ذلك في أفضل من كذا، جاز في ما أعجله وأفعيل
(3) به؟ لأنما بمثله واحدة في هذا البيت.

- وقد جاء في الحديث الشريف الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله في صفحة الحوض: "ما أتوأ أبيض من
البياض"، وفي صفحة جهش: "هيفا أسود من الفار".
والمشهد فيهم قول: (أبيض) وأسود، حيث بي (ألف) التفضيل من البياض والسوداء.
- ومن كلام أم الهيثم: (1): "هو أسود من جزأ الغراب".

---
(1) ينظر: شرح الرضي على الكافي، 246/5.
(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 148/1.
(3) هذا البيت في: الإنصاف في مسائل الخلاف، 122/1162، ومن تاريخ النحو العربي، 173/111-175/1.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، 122/1162.
(5) صحيح البخاري، 4/173.
(6) رواه الإمام مالك في موطأ 767 (ما جاء في صفحة جهش).
والشاهد فيه قوله: (أسود)، حيث تبي (أفعال) التفضيل من السود.

ثانياً: القياس:

قالوا: إذا جوزنا ذلك من السواد والبيض دون سائر الألوان، لأسما أصا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة، والصفرة، والخضرة، والصفرة(1)، والكحلي(2)، والكحلي(3)، إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلى للألوان كلها جاز أن يثبت ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كلاهما أصلى لها ومنتقدين عليها(4)، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى(5).

منذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كثيرهما من سائر الألوان. قال به الخليل وسبوبي(6)، والبر(7)، وتسمه ابن السراج(8)، وأبو علي الفارسي(9)، وأبو الباردة الأصري(10)، وأبو يعيش(11)، وأдоб وصفور(12)، وابن عيسي(13)، وأداب مالك(14)، والشيخ(15)، وأبو حيان(16)، وأداب عقيل(17).

---
حة البصرين:

احتج البصرين على صحة مذهبهم بأن قالوا: النيل على أنه لا يجوز استعمال "ما أقوله" من البياض والسواد.

الأجحنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهم. فإذا كان ذلك، لأنه لا يخلو من اندفاع ذلك من أمور مثلى:

أولًا: لأن حق صيغة التصريح أن نبي من الثلاثي المحض، وأكثر أساليب الألوان والخطاب إذا تبناهم: "يلك"، فلما أن نبي التصريح في الغالب مما كان من ثلاثي: إجاء للأقل مبرر الأكبر، فلا يصبح زيادة هزيمة التصريح عليه، وما جاء منه على ثلاثة أحرف فمصدوم به عن أصله، ولذا يصبح فيه الوالو نحو:

(خول) يثنيها على الله في حكم (الخيل)، وما جاء منه ثلاثيًا لا غير نحو (عقيم)، فمحمول على اليابى.

ثانيًا: لأن العروض الظاهرة كالمقدمة القانية كالليل والليل، وكما لا تبين من هذه الأعضاء فعل التصريح كذلك العوين الظاهرة، وأنا العين الباطنة كعنى القلب والحمالة"، فين مثلها فعل التصريح نحو: (ما أعلم فيه)، وكذلك تقول: (ما أستحث الباء) من الخميص، والكلام إذا خلا من قولهم: (قوي النفس) إذا خلا، وما أسرة) من السهر، فإن أردت جميع ذلك اللون لم يعجبني. كما ين على ذلك الخيل وهو إن هذا شيء قد نستقبل فليس يجوز فيه الزيادة بالنفس، فهو وإن كان مشتقًا من الفعل بنيت اليام والليل لا تقوله كما لا تقول ما أذناها، ولا ما أرضية، وإنما أوبل: ما أرميًا، فعلى هذا ما أرميًا، وما أرميًا عنه، وكذلك جميع باباء(1)، وردًا ابن الحاجب هذا التعليل الذي علله به الخيل يقوله: "تعمت الكيف كان من جهة المعنى، لا من جهة المعنى".

ثالثًا: لأن بناء الوصف من هذا النوع على (أقول) ولي ين من (أقول) تفضيل للمثل: ليس بذلك أنتو، ولي ين من (أقول) تفضيل منه. من الصبر وعليه واحدًا في أمور كثيرة. قال ابن

(1) الإسفاح في مسائل الخلاف 1/126، والمسائل النحوية والصرفية في كتاب القصص للمقدادي 245-247. (رسالة الدكتوراه).
(2) الجريج في مسائل التوجيج في النحو 2/17.
(4) اللباب 1/20، والتصريح بمسائل التوجيج في النحو 2/22.
(5) المسألة في شرح المقدادي 1/18.
(6) المصدر 2/181.
(7) الإيضاح في شرح النحو 1/264.
(8) التصريح بمسائل التوجيج في النحو 2/27.
المحب: "ولو أن إملاً لم يعجب عنهد، لأنه بين منهما (أفعال) لغير الفضيل، فكرأوه أن بينا منهما أفعال الفضيل، فيلتبس" (1). وعلل ابن مالك لذلك يقول: "لتصاويهما وزياد ومعنى، وحريثهما جرى واحدًا في أمور كثيره.

وأما الجواب عن كلمات الكوفين:

- أما احتجاجهم بقول الشاعر: [البسيط]

(فانِبضت أَبيضُهُم بِسِبْيلٍ طَالَ طَالَ)

فلا حجة فيه من وجهين:

أحدهما: أنه شاذ فلا يؤخذ به. وهذا هو الجواب عن قول الآخر: [الجزء]

(أَبيضُ مَنْ أَخْبَثَ تَبيِّنَ أَنْبَضُ)

والوجه الثاني: أن يكون قوله: "فانِبضت أَبيضُهُم" أفعال الذي مولى فعل السائل، كقوله: "أَبيضَ وَعِبَاءَ"، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في (أفعال) الذي يراد به المفاضلة نحو: "هذا أَخْبَثَ منه وَجَهَاء، وهو أَخْبَثَ النَّومَ وَجَهَاء". فكأنه قال: (مُبَيِّنَهُمْ)، فلم أضفه أنصبه ما بعده عن تمام الاسم، وهذا هو الجواب عن قول الآخر: [الجزء]

(أَبيضُ مَنْ أَخْبَثَ تَبيِّنَ أَنْبَضُ)

ونموه قول الشاعر: [الطول]

(وَأَبيِّنَ مَنْ مَاءُ الحَدِيدَ كَانَهُ شَهَابٌ بَدَا وَاللَّيْلِ دَافِعُ غَسَائِرَهُ)

ونموه أيضًا قول الآخر: [الكامل]

(لَمْ يَذْعَمَ الْهَلْفُيُّ أَجْتَحَدَتْ بَيْنَ يَأْضِبُ مَنْ مَاءِ الحَدِيدِ مَضَقِيلِ)

وأما قولهم: "إذا جوزنا ذلك لأيضاً أصلان للألوان، ويحوز أن يثبت للأسال ما لا يثبت للفرع". فلنا هذا لا يستقيم، وذلك لأن لون الألوان إذا لم يجز أن يثبت للأسال، والفرع منها "ما أفعاله"، وأفعال منه، لأيضاً لازمًا مما، فصارت كعضو من الأعضاء، فإذا كان هذا هو الصلة فقول: هذا على أصلمه ألم ز، وذلك لأنهم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود، على ما ترسمون، بل هي مركبة من البياض والسوداء؛ فإذا لم يجز ما كان مركبة منهما بالملازمية.

الحل فلا أن لا يجوز ما كان أصلًا في الوجود، وهو ملازم للم$url كأن ذلك من طريق الأولي (2).

---

(1) الأيضاح في شرح المفصل 653.
(2) الأيضاح في مسائل الخلاف 1/102-120، ويجب: جميع المواقع 1/316-323.
وقد جاء في الشعر (أَيْ ضِعْفُهُم) و(وَأَيْضَضُفْنِ من كَلِّدَا) وهذا مذهب ضعيف لما تقدم، وخلال أبيض والسود أصلي في ورق، لا دليل عليها، ولم صحت لم يستقم قولهم فيها، وما جاء في الشعر فهو إذا ضاد أو يكون منه التي بعد عصفة له، أو يكون (أَفْقِل) لا يزداد به الميلابة. (1)

وخلف الحريزي مذهب الكوفيين، فقال: "يقولون في الترميم من الألوان والعبوات: ما أبيض هذا اللون؟ وما أعبر هذا اللون؟ كما يقولون في الترميم بين اللونين والعوين: زيد أبيض من عمرو، وهذا أعبر من ذلك، وكل ذلك حين مجمع عليه، وغلف مقطوع به." (2)

وخلق الصدف عن قال بجوز الترميم من الألوان والعبوات، فقال: "يقولون في الترميم من الألوان والعبوات: ما أبيض هذا اللون وأعبر هذا الفرس. وذلك غلف. (3)

وبعد، قال يدي باري، أن رأى البصريين هو الصحيح، الذين لا يجوزون بناء الترميم من العبوات والألوان، لأن العرب لم تكن فعل الترميم إلا من الفعل الثلاثي الذي خصص به ذلك أفعاله، وغالب على أفعال الألوان والعبوات التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي...، وهذا لم يبر أن تيمن فيها فعل الترميم. (4)

واعتراضات السخاوي في هذه المسألة - فيما يظهر في اعتراض جيد - لأن الأصل في أفعال الألوان والعبوات أن تكون على (أَفْقِل)، و(أَفْقِل) نحو: أَهَرَس، وأَحِمَّر، ودخول المدرة على هذا محايل، وهم بذلك تزيد على ثلاثة أحرف، وما زاد عن ثلاثة أحرف لا ييمن فيها فعل الترميم.

(5) أصله في الاستعمال (أَفْقَل)، وكذلك (حَرَّقُ) مصطلح (أَفْقِل)، والدليل على ذلك من وجهين: (6)

1- أنه قد أدرى في هذه الألوان والعبوات أن يبدي على (أَفْقِل)، كقولك: أَهَرَسَ، أَحِمَّرَ، ولا يُبَيِّن على (أَفْقَل).

2- أن (أَفْقِل) أثل من (أَفْل) ومن كلامهم جواز الترميم من الفعل، أعني أحمر ينقلون من الفعل إلى الحرف، وإذا نقل (أَفْغَر) من (أَفْل) من (حَرَّقُ) أو (حَرَّقُ) من (أَفْقِل)، وليس من كلامهم أن ينقلوا الخفين إلى الفعل، إذا اتفق في المعنى، أعني الحفيف والنقل؛ لأن نقل الحفيف يُوجب تكلفة لا قائمة فيه، إذا كانا في هذا الموضع فقد اتفقا في المعنى.

(1) اللباب 201/1
(2) دة القواسم في أصول اللباس 1/376
(3) تصحيح الصحيف وتحرير التحريف 1/77
(4) دة القواسم في أصول اللباس 1/774 وتصحيح الصحيف وتحرير التحريف 1/77
(5) علل النحو 229/1-220
ومثل هذا لا يقع من حكيم، فدُلّ استعمالهم (غور واغور) بمعنى واحد، أن (غور) مخفف من (اغور). والله أعلم بالصواب.
المبحث الثالث:
الاعتراضات في جمع التكسير والتصغير
وفي مسأله
تكسير الخماسى وتصغيره

قال السخاوي (1): "استيغرة"، هي فارسية غريبة، قال أبو علي في تحقيرها: "استيغرة" وحذف الجيم، وعلى التميوض: "استيغرة"، وكذلك قياس التكسر إن اضطر إليه، ورغم سبيسه أن الخمسا لا يكسر إلا على استكره، فإن جمع على غير تكسر أنف الألف، وتأية، قال: "وقياس ما ذكر سبيسه في إبراهيم: "استيغرة"، وما تقدم هو الوجه" (2).

دراسة المسألة:
تكسير الخمساى المجرد - على مذهب البصريين - مكره عند العرب، ولذلك إذا اضطرنا إلى جمع تكسر حذف معن، قال سبيسه عن العرب: "لا يكسرون بنات الخمسا إلا أن تستكرههم فيخلطا، لأنه ليس من كلامهم" (3).
ولهذا إذا جمعت الخمساى المجرد من الرواية نحو: "معرور" حذفت مثبه أخره، فتقول في معرور: "معرور"، وفي قطع: "قاطعة" (4)، وأن العرب لا يجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكره كما ذكر سبيسه (5)، وغيره من العلماء كابن جني (6)، والرغشي (7)، وابن عصفور (8).

---
(1) نقل السخاوي هذا الفصل من أبو منصور الموالقي في المعنى في ص 176، وتمصرف فيه نسراً بسراً، لكنه لم يعود إليه، ولعل أبو منصور هو "استيغرة"، هي فارسية غريبة، قال أبو علي، فإن حذفت الحرف أخره، فكانت، "استيغرة". وإن عوضت من الحروف، فكانت "مستيغرة"، وكذلك قياس التكسر إن اضطر إليه، ورغم سبيسه أن بنات الخمسا لا يكسر إلا على استكره، فإن جمع على غير التكسر ألف الألف، وقياس ما أثر سبيسه في "بائهم" "مستيغرة"، وما تقدم الوجه.
(2) إباء صغير توضع فيه الكامغ، ولهما من المفهومين على الكلمة، (انظر: المجمع الوسيط (18/1).
(3) مفرق السعادة 1/60-59.
(4) الكتاب 1/444.
(5) شرح المكتسي 1/185.
(6) الكتاب 2/444.
(7) للتصريف 1/114.
(8) للفصلي في مثابة الإعراب 240.
(9) للفصلي 184/1.
وعائل ابن يعيش استكبار جمع الحماسي، فقال: "أعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الحماسي للفعل بيضولة وكثرة حروفه، ويعدع عين المثال المحتدل وهو العلاقي، وتكسيره بزيادة ألف الجمع، فكُرِّه تكسره لذلك، فإذا أردت تكسيره حذفنا منه حرفه وردوا إلى الأبيحة، وذلك الأَبَيْح لوجوهين: أَحَدَهُما: أنَّ الجمع يسلم حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع.

الثاني: أن الحرف الآخر هو الذي أُغلق الكلمة، فلا الحماسي ما كان تقيلاً.

وذكر الراضي أن العرب لا يضعون الحماسي ولا يكسرون على سعة الكلام، قال: "أما استكون تكسير الحماسي وتكسيره؟ لأنك تحتاج فيما إلى حذف حرف أصله منه، ولا شك في كراهته، فلا تصرفه العرب، ولا تكسره في سعة كلمته، لكن إذا سمحلوا كيف قبضتم أو صغرتوه، كسرتموه؟ فالمما، وكذا، ولكل زيادة ياء العرض كما في التصغير". ومنع ابن ولاد تكسر الحماسي آبنته.

الحرف المكشوف في الحماسي الكسر:

الأَثْي بِهِنَّ حِمْسَة أَحْرُف يُحْذَف مِنْهُ حِمْسَة تَكُسِّر عَلَى مَثَالٍ (عَلَى مَثَالٍ) أَوْ (عَلَى مَثَالٍ)، إذ مُؤَذَّنَتْ

من المختلف، ويكون الحذف على حسب ما أُحْكِم في التصغير، نحو: فُرْضَة، وْفُرْضَة، وْفُرْضَة، وْفُرْضَة، (1)

وحذف لا يدل منْهُ، لأن بَيْنَة التكسير لا تقوم به، لأنها رابعة، لكن إذا تَكُسِّر الْوَلَدِ إذا كَانَ ثُمَّ اَعْتَيَدْ لا أَصَلِيَّ، إذ كان حذف الأصلي هُدما لَأَصْلَةَ الْكَلَمَةٍ (2).

وَحِذْفُ الحَمَاسِي هُوَ الأَحْدَب (3)، وهو مَذْهِبُ زِبْبَةٍ (4).

وذهب للمرد إلى أنه لا يَحْذَف في مثل هذا إلا الحماسي (5)، وْفِرْضَة، غَلَط (6)، وما كان غلطاً لا يَتَبَعُهُ بِالْلَّفَظةُ

المَسْبُوعة (7).

---
(1) شرح الفصل 29.1
(2) شرح شاذة ابن الحاحم 192.192
(3) يُنظَر: الاتِّخاذ لسُبُوره على مَرْع ص 261
(4) القَدْرُ 1/20، رَسِيَّمٌ الكَوْدي 1/20، وْيُظَرَّ: شرح جَلْل الرَّوْمَانِي لَابِن عُسْفَنِي 187.
(5) لَفْاْضَةُ فِي 7/27، وْيُظَرَّ: شرح عَدَد الحَمَاسِي 437-940. وْفِرْضَة، غَلَط (6)، رَسِيَّمٌ الكَوْدي 1/36، مَدَادُ (مَسْبُوعة)
(6) الشَّرْحِ غَيْرُ التَّوْضِيح 3/11، وتَوْضِيح للْفَاصِل 1/141
(7) الْكَوْدي 488
(8) الْكَوْدي 2/33
وأجاز الكوفين والأخفش(1) حذف الحرف الذي قبل الرابع في مثل قرودق، وخدروق، فيجزون في الجمع فردة، وخلقانيق بحذف الزي والراء(2)، كأذن أوا حذف الثالث أسهل؛ لأن ألف الجمع تم عله(3).
وتقل السيوطي على أن حذف ألف حذفهم للثالث. فقال أبو حبان: "كأذن أوا حذف الثالث أسهل؛ إذ تم عله ألف الجمع محله في سبライما في ضرفات(4)، وفي نويلق: فروديق، جملة على (سمعاء) و(سمعاء)، وذلك أن التحقيق هذا، والكسر من وإلى واحد(5) نص على هذه القاعدة سبوني(6)، وجماهير النحاة فيما ذكر السيوطي(7)، وذكر سبوني أوجه الشبه بينهما ثلاث(8).

1- في حروف الين.
2- انكسار الحرف بعد حرف الين الثالث.
3- وانفتاحه قبل حرف الين.

(1) توضيح المتقدم(3/141)، وتوضيح المتقدم(1/467-472)، ونظر: شفاء العليل(3/48-50)، والقاصد النباتي(1/48-49)، وشرح عمدة

الحافظ(1/49).

(2) توضيح المتقدم(2/437-439).

(3) توضيح المتقدم(2/259).

(4) أوا الخمسة في كتاب Nodo(48)، ورسالة سبوني.

(5) توضيح المتقدم(1/141).

(6) توضيح المتقدم(1/276).

(7) القاصد النباتي(1/48-50).

(8) الأديب والناظر(1/51).

(9) الكاتب(1/417).

(10) الكاتب(1/417).
فإذا صغر الحساب على ضعفه، فالأولى علله الخامس منه؛ لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع باللسان، فيجذب الذي ارتدع عنه وهو (الخامس)، نحو: "فِجْلَتْ " (７) في (مشْجِرَة) " (بجذب خامسه وهو (اللام)، ومنهم من لا يجذبهم(۸). رويا الأخفش أن جمع من يقول: "فِجْلَتْ " يجري الجيم بالكسر للإتباع؛ ولأن الانتقال من الكسرة إلى الفتحة كالانتقال من سلف إلى علو من غير حذف، وهو ضعيف(۹).

ومعنى سبورة عن بعض النحوين: "فِجْلَتْ "، وفي الجمع: (مشْجِرَة)، فقال الخليل: "لو كنت متقبلاً هذه الأسماء، ولا أخذ منها شيئاً كما قال بعض النحوين لسكت الذي قبل الأخير، فقلت: (مشْجِرَة) بتسكين الجيم حتى يصير ينوز (ذُكَیْرَة)؛ لأن قبل الآخر الباء الساكنة حتى تصير الجيم مثل الباء(۱). وبعضهم يختار حذف ما أشبه الزائد، وإن لم يكن آخر، فيقول في (مشْجِرَة): (مشْجِرَة)، فيجذب الباء؛ لأنها من حروف الزائد في غيره، وفي (مرْدَقَة): (مرْدَقَة) حذف الباء لسكتها الزائد؛ لأنها تشبه الناء من حروف الزائد(۲). اعتير المارد على ذلك بقوله: "وَلَسْ ذَلِكَ بَلْ قَابَسَ إِنِّي وَهُوَ بَيْنَ يَدَائِنَ "(۳).

إن كان فيه زيادة، فإنه إن كان على خمسة أحرف، ورابع حرف علة زائد ملحاً كان أو غير ملحق، لم تجذب منه شيئاً، إلا أن تقلب حروف العلة إذا كان ألفاً أو واءاً، فتقول في تصغير: (فِنْدُلْ)، و(فِنْدُلْ)، وبهْلُو، ودْرْيَال، و(مُسَرْبَل)(۴).

وقد يختلف هذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو: (ذرْیَة وَجْمْع)، مصرى: (نزامى)، وإن كان الباء في الميم واللام بلفظ الزائد وإن كان أصلين بلا خلاف(۵). وإذا اختلافا في الحصر:

١٠٤

(١) شرح شافيه ابن الحاجب لenza。
(٢) التصحيح عدنان التوضيح/۵۷۴.
(٣) شرح ابن الحاجب/۳۸۱، ونظر: المفصل في صمحة الإعراب/۳۲۵، والشافية في علم الفصيح/۳۸۱، وشرح شافيه ابن الحاجب/۳۸۱. ۲۰۰۹/۱.
(٤) شرح كتاب سيبوبي للسُّلَّام/۱۶۷/۴، ۲۰۱۷/۱.
(٥) شرح شافيه ابن الحاجب لenza/۳۸۱/۱.
(٦) المفصل/۳، ۲۰۳-۵۰۱.
(٧) المقرب/۹۱.
(٨) التصحيح عدنان التوضيح/۵۷۴/۵.
فذهب سبويه إلى حذف الهمرة، فقصر بما تقيى على (فعتيل) حماسياً رابعه حرف مث ولين، فلا يخفف منه شيء وقوله: (بترههم وعتميهم).

ووصف المفرد قول سبويه بالتناقض، فقال: "وهذا حذف ونقص لقوله؛ لأنه قال: إن الألف لا تلحق بِنات الأربعة الزائدة (1)، وذهب المفرد إلى حذف الهمرة لأساليبها عند ملأ حذف الميم واللام كما تخفف آخر الحماسي الأصول (2) فقال أبو عثمان: الهمرة لا تزال في الأربعة، ولا في الخمسة، ونا أقول: (أيتيه)؛ لأن الألف زائدة (3).

وأرجح ابن والد (4) لسبيوبي على المفرد بتقوله: "أنا قولك إن الهمرة لا تدخل على بِنات الأربعة زائدة، فهذا حكم على الأسماء العربية، والأسماء الأعجمية لا تدخل في مثل هذا الحكم...

وغلط ابن السراج سبويه؛ لأنه حذف الهمرة، فجعلها زائدة ومن أصوله أن الزائدة لا تلحق ذات الأربعة من أوائلها إلا الأجعاء الجارية على أفعالها، ويلزمه أن يقصر إبراهيم: (أتيه).

أما ركن الدين، فقيل أن قول سبويه هو الأولي؛ من عدة أوجه (5):

1- لأنه أقل حذفاً.
2- ولبقائه على فعتيل مع كون رابعه حرف لين.
3- ولأنه أدل على المفرد، فإن "بترههم " أدل على إبراهيم من "أيتيه".
4- وقال السباعي عن أبي حبان قوله: " والسريحي لما ذهب إليه سبويه، وهكذا صدر العرب فيما رواة أبو زيد وغيره (6). ويرى الرضي بأن القبيض يقتضي ما قاله المبرد، إلا أن المسموع من العرب ما قاله سبويه.

(1) الاسماء/466/5.
(2) الأصول في النحو/3/151، وتوضيح المقدمات/327/1.
(3) الأصول في النحو/3/121، وتوضيح المقدمات/327/1.
(4) بُرَّر رأي المفرد: التعلية على كتاب سبويه/297، والأصول/1، وشرح شعانية ابن الحاجب لزن الدين/377، والمصري مفصول التوضيح.
(5) الاسماء/466/5.
(6) الأصول في النحو/3/151، وتوضيح المقدمات/327/1.
(7) شرح شعانية ابن الحاجب لزن الدين/377.
(8) شرح شعانية ابن الحاجب للرضي/466/5.
ولعل رأي أبي علي مخالف لسيوهي - كما ذكر ذلك السحاوي في تصوير: (آسْكَرْخَيْهِ) - مواقف لأي المبرد في بقاء المبرد عند التصوير (إبراهيم)، وحجة أبي علي في ذلك أنه لا يجوز أن يجعل المبرد زائدة؛ لتبقي مخسة آخر كلاماً أصولًا لأن الخروج الذي تلحق زائدة أول بات الثلاثة لا تلحق بات الأربعة إلا أجزاء الفاعل، والمفعول، والأفعال المضارعة نحو: (مَدْخَلُ مَدْخَلٍ)، فإن لم تلحق بات الأربعة كان من أن تلحق بات الخمسة أبعد. (1)

ويقطاع السحاوي بأصالة المبرد في: (إبراهيم وإسماعيل وأسْكَرْخَيْهِ)، ويفقول: "من كانت المبرد في أول الكلمة ومعها أربعة آخر من الأصول فهي أصل؛ غرَف الاشتعال أو لم يُعرف، والكلمة ها من المخمس، وكذلك إن كانت حشوها أو طرفًا، وذلك لكتبة كثيرة أصلًا في ذلك إلا أن يمنع مانع أو يبدل على الزيادة دليل. فالهذا قاليه المبرد في: (إبراهيم وإسماعيل)، وفقر ذلك أصل؛ لأنه أول وفقرها أربعة آخر أصول (2). ولذلك رجح السحاوي أبا على المواقف لأي المبرد في بقاء المبرد في: (آسْكَرْخَيْهِ وإبراهيم وإسماعيل) في التصوير كأصولها.

والذي يظهر لي أنه لا حاجة لسيوهي في حذف المبرد (آسْكَرْخَيْهِ وإبراهيم وإسماعيل) في التكتوير والتصوير، والصحيح في نظري هو قول أبي علي وفقر المبرد؛ لما يقتضهما للقياس من جهة، ومن جهة أخرى لتحفيز أغلب النحاة لرأيهما.

وعلى هذا فالاسم الخمسي لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه حرف من حروف الزيادة، غرَف: (مرَتَّبَة)، وهذا وما يشاهده إذا صغرت حرف آخر، فقوله فيه: (مرَتَّبَة)، وقد حدف بعضهم التال فقال: (مرَتَّبَة)، لذا أعتك التأكيلي: أن يكون في الاسم الخمسي حرف علَّة، فتخص الحرف به، فقوله في تصوير (مرَتَّبَة): (مرَتَّبَة)، فإن بقاء هذه الألف تخرج الاسم عن مثال (مرَتَّبَة) و(مرَتَّبَة).

الثالث: أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزيادة، فإن كان لأحدهما مزيَّة أُفْرَد، وحروف الآخر، فإن تساماً كانت تميزًا في حدف أنهما شئت (3).

يُستَقَّلُ تصوير الاسم الخمسي إذا لم يكن رابعه حرف علَّة، وكذلك المتداس، وذلك لوقوع ثلاثة أحرف مبارة التصوير، وحروفه فيحيل أحد جانبي الكلمة إلى الجانب الآخر. وسيلة你说ه التصوير أن تكون وسطًا (4).

(1) المسائل اللغوية ص 355-354.
(2) سفر السجدة 1/41-220.
(3) المعجم في شرح المثل 2/248-249.
(4) المعجم في شرح المثل 2/266-267.
والصحيح - في نظري - أن الخمسي لا يُكتب إلا على استنكار؛ لأن هذا رأي أغلب النحاة كسيوبيه (1)، وابن جهين (2)، وابن عصفور، (3)، وابن عميش، (4)، والرضي، (5)، وابن الحاجب، (6)، والخضيري، (7)؛ ولأن الخمسي مستقل في حال الإفراد فإنا جمع زاد استنكارًا (8). والله أعلم بالصواب.

---

(1) الكتب/444/.
(2) المتصرف/149/.
(3) المصنف/184/.
(4) شرح المفصل/5/.
(5) شرح شافعية ابن الحاجب/2/193/.
(6) شرح شافعية ابن الحاجب، للرضي/7/191/177/.
(7) المفصل في صنعة الإعراب/ص.24/.
(8) الإيضاح في شرح المفصل/5/42/.
الخلاف في جمع (عَنْكَبُوتْ) وتضييرها

عَنْكَبُوتْ: عنَكْبَةُ وعَنْكَبُوا: مَعْنَى واحِد، والجمع: عَنْكَبَاتِ. وعن الأَصْطَمِعِ وقْطُرُبُ (1). "عَنْكَبَاتِ".

اعترض السخاقي على قول الأصمعي وقطرب بقوله: وهذا من الشاذ الذي لا يُؤْثِرُ عليه; لا اعتراض أربعة أحرف.

بعد أن ذلك قل في تضييره "عَنْكَبُوتْ". وهذا من المذود الذي لا يُقْبَلُ. ووزن: عَنْكَبُوتْ: (فَمَلَّوْتُ) (2).

دراسة المسألة:

الناء تارد أولاً ووحشاً وأخراً، فأما يزيدون أولاً فمنه مطرد، ومنه مفبرع على السماوي كيبداله في (تَنْضَبْ) و (تَنْفُقُ)، وأما يزيدون أخراً كيبداله منه مطرد، ومنه مفبرع على السماوي كناء في: (زَغْبِبْ)، و(زَخْبِبْ)، و(قَنْكَوْبَ)، و(عَنْكَبُوتْ).

ومذهب سبئيه أن نون (عَنْكَبُوتْ) أصل وهو رأني; لقولهم في معنى العنكبوط، وهو رأني، وذهب بعض النحاة إلى أن ثلاثي وتونه زائدة. وأما يزيدون حشواً فلا تارد إلا في: (العَضْفِعال والافعال) وفروعهما، وقد ذُكِرت حشواً في ألفاظ قليلة، ولنقلة زيداً حشواً ذهب الأكبر إلى أصلاتها في "عَتْمَيْغَرُ" (3)، وإلى كوبنا بدلاً من الهاء.

و(عَتْمَيْغَرُ) على وزن (فُغُلَوْتُ)، من أوزان الملحق بزيت الحماسي (4)، على تقدير: أصلُ النون، وهو ملحق ب (فُغُلَوْتُ) كـ (غُرْضُوْتُ) (5).

والعنكبوت ذكرها سبئيه في موضعين: فقال: "عَنْكَبَاتِ فَنَّاعُ " (6)، وقال في موضع: "فَنَّاعَ " (7)، فعلى القول:

(1) هو محمد بن الشهبير أبو علي البصري المعروف بـ"قطرب"، مات في سنة ست وثمانين. (القرن: تأليف زيادات/48).
(2) شرح سبعية 1781/36.
(3) طبع فضول: شرح مبطنًا للائيذي، انتهى: لسان العرب، 300 مادة (بسطروف).
(4) توضيح لغاتي 1786-1787، مادة (بسطروف).
(5) المفصل 111/111، والأصول 127/127، والكتاب 149/149.
(6) داخل الأصول 127/127.
(7) داخل الأصول 127/127.
(8) تطبيص الكتب 149/149.
(9) فذاء: "وبركر من مال فغلوت: في الإسما تحو: عنكبوت، و بغلوت، لحقنا وهو ناط. كما لحقنا في كتب اللغة في ملوك. "، انتهى: الكتب 149/149.
(10) الكتب والمجلة والصلاة 30/227.
ويبري الخليل أن الناء زائدة في (عنكبوت)؛ واستدل على زيادة عدد حروف هذه الكلمة على خمسة أحرف فقال: "وليس بعد الخمسين ياب؛ لأنه ليس للعرب بناء في الأحاف ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنه زائدة على البناء، وليس من أصل الكلمة، ...
مثل: عنكبوت، إذا أصل باتها عنكبوت "(1)
واستدل ابن جني على زيادة الناء بالابتسام"(2) بقوله: "أن الناء في (عنكبوت) زائدة. وإذا أعلم ذلك يقول:
"عنكبوت" في معناه. وقالوا أيضاً: "عنكبوت" فهذا يقطع على زيادة الناء في عنكبوت لا بما ذهب إليه أبو عثمان. ولكنه لما رأىهم يقولون في الجمع: "عنكبوت"، فاختبر على حذف الناء من غير استكراه، استدل به على زيادة الناء لأمها لو كانت في الأصل لفتح حذفها، لأنهم لا يكثرون ذوات الحمسة إلا على استكراه، فقد يمكن قائل أن يقول: ما أن تنظر أن الناء أصلية، وكونك تكسر الكلمة على استكراه، وإذا انتزع يقول في معناه: "عنكبوت" معطى الكلام، فهذى هي الحسيلة القاطعة "(3)
قال أيضاً: "وأما عنكبوت" فبدل على زيادة نائله، فوصل في معناه: العنكبوت، العنكبوتاء...، ومثال عنكبوت: قطعُلَوْتُ(4)
واستدل العكاري على زيادة الناء في عنكبوت بالابتسام وعدم النظر "(5)
ما يُحذف في النكسي والتصغير من زوايد بنات الأربعة:
الرباعي يُحذف منه كل زائدة ما خلأ المدة الموصوفة، تكون في عنكبوت: (عنكبوت)، وفي مُشْقَر: (فَطَيْبِر).
وفي الخبراء: (تَزَجْجُمَباً). ويكون التعويض وتركه فيما يُحذف منه هذه الزوايد. والتعويض أن يكون على مثل: (فَطَيْبِل)، فيصار زيادة البناء إلى (فَطَيْبِلُ)، وذلك فولك في مَعْلَم: (مَعْلَمٍ)، وفي تَفْعِيلْم: (مَعْلَمْ)، وفي تَفْعِيلْم: (مَعْلَمْ)، وفي تَفْعِيلْم: (مَعْلَمْ).
وكذلك البواقي. فإن كان الناء في نفسه على (فَطَيْبِل) لم يكن التعويض "(6)

(1) "(2) "(3) "(4) "(5) "(6)
الواو والناهية في (عَنْكَيْكَ) زائدة، وهي على ستة أحرف، فلا بد من حذفهما؛ لبقى أربعة أحرف فيقعة عليها التصغير والجمع، فكانها (عَنْكَيْكَ)، فجمعها على (عَنَاكَبَ Clay)، وإن عوض قال: (عَنَاكِبُ Clay) وفي التصغير: (عَنْكَيْكُ). على النحو (1).

وأما القول بأن جمعها على "عَنَاكَبَ"، ونصيدها على "عَنْكَيْكَ" هو قول اعتراض على السخاوي (2)، والرضي (3)، ووصفوه بالشاذ. ومذهب سيبو (4) في أحد قوله، وابن جني (5)، والسيواني (6)، وابن يعيش (7)، والسخاوي (8) أن (عَنْكَيْكَ) على وزن: (قَتَّلَّوت) بالصالة النون، وزيادة الناء، وذلك أنه يقال في الجمع: (عَنَاكَبَ)، وفي التصغير: (عَنْكَيْكُ)، ولا دليل على أصالة التاء.

والذي يبقى اعتراض السخاوي صحيحًا في نظره؛ لموافقة لرأي أغلب النحاة، ولدليل الاشتقاق إذ ذكره أغلب علماء اللغة تحت مادة (عَنْكَيْكَ) كالخليل (9)، الأزهري (10)، وابن منظور (11)، والزبيدي (12)، وعدم التنظر في أصالة الناء.

حتى جمع على "عَنَاكَبَ"، والله أعلم بالصواب.

---

(1) يصرف من: شرح كتاب سيوبي للسيواني 188/14.
(2) شرح سيف الإسلام 138.
(3) شرح شافعي ابن الحاجب 126/1.
(4) الكتاب 3/1464.
(5) Boolean 49.
(6) التصغير 3.
(7) شرح كتاب سيوبي للسيواني 188/4.
(8) تصغير 3.
(9) السماح 141.
(10) زبان 3.
(11) لسان العرب 124.
(12) تاج العروس 21.

160
المبحث الرابع:
الاعتراضات في الإبدال والإعلال
وفيه أربع مسائل
المتميل على الأصل

قال أبو اليسار (1): (لم يقال في "ألفت") فاخرت، وأما (لفت) فاخرت، وأما (لفت) فاخرت أيضاً.

قال محمد بن بدر معلولاً لقول أبي اليسار: (لما قال في "ألفت" أخشي ذي الباء؛ لأنه لم يبدله من الواحد، والبدل من اللفت زائد بمعنى البديل، والزائد متعلق على الفظف، وقال أيضاً: (أما حوايته في (لفت) فاخرت، وفي (لفت) فاخرت، وإنما جاءه بها فاخرت، فإنه لبسانه، وبسلب في إيضاحه، والبسانة بعد. فلفت) على الأصل، أخشي ذي الباء، وعلى الإعلاء، أخشي ذي الباء، ومن قال "كلية" فطبولة ذهب إلى الأصل (كلية)، ومن قال "كلية" ذهب إلى اللفظ.

واعترض السخاوي على هذه التعيينات قائلًا: (هذا خطأ، لأن هذا لو صح لقب في باء، وقل: قال)، وقال أيضاً: (أما قول ابن بدر حوايته في "أخشي ذي الباء" فإنه لبسانه، فلم يبدله من الباء)، ليس على الأصل، فغير صحيح، لأن ذلك لم يبدله من الباء.

[[الجرح] يقال: إنها آنثانية مسافرة. حتى يعود الوضف "كلية".

دراسة المسألة:

ينصح بما سبق أن قول محمد بن بدر في أن التمثيل على اللفظ للفظ "ألفت" (أخشي ذي الباء) بالباء، إنما هو قول

الفرد به لم يقله أحد، والسخاوي يتبذ في رأيه جمعية الصرفين الذين يرون عدم رفعه والإعلاء في التمثيل الشرفي ما عندنا هذا الجمهور، فإنه يلزم أن تكون الكلمة المعلتة على أصلها قبل الإعلاء.

قال السخاوي: (أما مثل البسانة، فإنه لا يصح تبديله على اللفظ، كقولك في "عند" إنه فاعل، ولا تقول "عند"، وفي "خلف" إنه فعل، ولا تقول "خلف"، ثم إنه لم يبدله من الباء). إنما مثل البسانة، وإنما مثل الباء، فإنه لم يبدله من الباء، وإنما مثل الباء، فإنه لم يبدله من الباء.

اقترح على تبديل الأصل، وترك ما ينبغي أن يبدله.

(1) ينظر: نسأل أبو بكر بن أبي اليسار في مسألة الانتقال في أصول الرازي.
(2) ينظر: نسأل أبو بكر بن أبي اليسار في مسألة الانتقال في أصول الرازي.
(3) ينظر: سفر السماحة: 575-576.
التمثيل الصرفي:

التمثيل الصرفي في الأصطلاح، الوزن(1) أو (الميزان الصرفي)، وهو: (لفظ وضع العلماء لمعرفة أصول حروف الكلمة وترتبها، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء على أثر الزائدة أم بالنقص، أو اختلاف حركاتها وسكنائها. وجملته مكوناً من ثلاثة أحرف أساسي هي: "ف ع ن"، وكل حرف منها يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموصولة(2).

وهناك تغيير يحدث في حروف الجملة يسميه الصرفون الإعلان، والذي يهمنا هنا أن الحرف الذي يحدث فيه تغيير بالإعلان يجوز حسب أصله(3)، لا يجب لفظه بعد الإعلان.

 أمثلة على التمثيل الصرفي:

1- (ازرمونت):

ازرمونت أصلها (زرمونات) فلما ترتبت الواو بعد فتحة، وتلت وراءها، وان التمرح حقيقية مثل: (أتعقان، أرتضن، آزرونت)، وأصلها (أزرونات)، فوجب قلتها (بابا) جملة على المضارع، لأن أي الواو تقلب ياء في المضارع.

مثل: يعطي أصلها (بسطو) ترتبت الواو بعد كلمة قلتها ياء فصارت (أزروني) يقال أبو جعفر النحاس: (أنا الزرونت في "فزعلت") فلا يحرف في كلام العرب "فزعلت"، وقال أيضاً: (وأنا الزروحنت في "فزعلت" وفزعلت)، فصاحب في النحات من الأول(4).

والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يقال: "فزعلت ولا فزعلت" صحيح، فأما (ازرمونت وازراخت) فهو على مثل "فزعلت" مثل (ازرمونت) فالتماثل الواو الثانية باء; لانقلابهما في المضارع أصلي (ازرمونت) ولم يلزمها الإدمام كما لزم (آخر); لانقلاب الكلاء الثاني ألفا في (ازرمونت).

فوزنها لا يكون على الأصل "فزعلت" لأنه لا ينطق بالأصل، ولا على النفي "فزعلت"؛ لأن هذا الوزن لا يحرف في كلام العرب كما ذكر المسحاوي، فوزنها حتطيز هو "فزعلت" مثل: (ازرمونت) و(ازراخت).
قال أبو عثمان: "وما يجيء على أصله "الفعلت، وفعلت"، وذلك "الضفت، وعذبت"، واحولت، وإيضاّدت، وشاوكت". وإنما جاء هذا على أصله من قيل: أَمَّا أَسْكَوْنا المعتل هنا ذهب فلعلن، وصارت إلى حذف بعد الأسكان، وعيلة بعد عيلة، فنحن هنا الحبل على الفعل كله، فأقوى على أصله".

قال الزبدي: "ولقد أحسن في قياس حين قلب الالوان باليدان في ذلك بالذهب المعروف؛ لأن الالوان تقلب في المضارعة لو قيل ألا ترى أنك كنت تقول فيه: يومي فذاك قال: ارسيب".

(1) أخفى البصريون والكلوفيون حول التمييز السريي لهذه الكلمة، وتوضيح ذلك سأعرض رأي المدرستين كل مدرسة على حدة، وبيان وجهتها، ومحتجها.

1- رأي البصريين:

بري البصريون وبين بري (3)، حذف عين (فُعُولَة)، سواء كانت وايا أم نحو (كتونة)، مثل ذلك (قُيَّدُودة)، أو ياء نحو (ظّيرة)، الأصل (كتونة، وقُيَّدُودة، وظّيرة)، اجتمع في الأول باء وواو سبقت إحداهما بالسكون، فقبلت الالوان باليدان، وأرغمت البناء فيها، وفي التالي أرغمت البناء المزدوج في البناء التي هي عين الكلمة فصار (كتونة وظيرة)، ثم حذفت عين الكلمة على جهة الربع، فصار (كتونة وظيرة)، وصار الالوان (قُيَّدُودة)، هذا مذهب سبيسيه في هذه المصادر أن وصيا فُعُولَة، قال سبيسيه في كتابه: وليس في غير المعلم "قُيَّدُودة" مصداً.

و الذي يدل على أن كُثُونة وقُيَّدُودة ومتناها في الأصل "قُيَّدُودة" شياً:

أحدهما: أمّا من ذوات الالوان، فإنّا أن الأصل ذلك لفبل "قُوْدَة وكتونة"، إذ لا موجب لقلب الالوان باليدان.

والآخر: أنّ ليس في كلام العرب "قُيَّدُودة".

(1) لملخص/1، 139-140.
(2) بصرف: لكل، بالألفات (2، 10).
(3) يُنظر: الكتاب 235/131، وشغف شاقية ابن الحارثي ترك الدين/120-200، و fundraiser/125-235/2، وملخص 125-235/1.
(4) يُنظر: مجموع/123، وملخص في التصيروف 125-233.
(5) الكتاب 126/2.
(6) المعلق في التصيروف 122/2.
فؤون (مفعولة) و(فَعُولَة) من الأنبثة المتخصصة بالمعنى(1) إلا أن الشاعر رددها إلى الأصل في حالة الاضطراب كما:

يَلْتَنَّ يُضِيْضَ مَا سَقِيَتْ
حتى يَغْفِرُ الْوَصْلُ كِتَابَة
وحفَقُوا والتخفيف في نحو (كتيبة وقُبِّلْتَ) واجب لأن بداية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الباء على سبعة أحرف فخففوه(2). قال سيبويه: "خففوه في كتبة وقعودة وصيورة، لما كانوا يخففوه في العديد الأقل، أموزهم الحذف إذا أكثر عددهم، وبالغ الباء في العدد، إلا حرفا واحدا، وإنما أرادوا بمثل غيظهم"(3).

2- رأي الكوفين:
ذهب الكوفين إلى أنه لا حذف، وأن الأصل (مفعولة) بضم الباء، ففتحت؛ لتسليم الباء(4)، وكان الفراء - من الكوفين - يرى أن أصل (كتيبة) "كتوبية" ك (فَعُولَة وصدوق)، ففتحوا الباء؛ لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر ذات الباء، نحو: (سَارَ مِلَّة) و(سَارَ شَيْئَة) و(فَحَلَّهُ حَتَّى تَسْلِمَ الباء؛ لأن الباء للياء ثم حملوا الباء على ذات الباء، ففلووا الياوية في (كتيبة) حملًا على "صيورة"(5).

رد البصريين على قول الكوفين:
رد عليهم البصريون بقولهم: إن قول الكوفين إن كتيبة (مفعولة) هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمهم لكان يجب أن يقال (كتوبة ومثودة)؛ لأنه لم يوجد هنا ما يوجب قلب الياوية، وقفوه إنهم علموا الباء على الياوية؛ لأن الباء للياوية ليس بصحيح؛ لأن المصادر على هذا الياوية قليلة، وما جاء منها من ذوات الياوية، نحو ما جاء منها من ذوات الياء كقولك: (كتوبة، وقدودة، وخصوبة)، فليس جعل الباء لذوات الباء أولى من جعله لذوات الياوية فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له.

(1) يُنظر: المكتض(121)، والأصول في التحكم(122).
(2) الإصدار(123).
(3) الكتب(124)، المكتض: المحرز الكبرى، (المجلة العربية"غامضة")
(4) عم الجواهر(125).
(5) شرح شكيلة ابن الحجار (الشريعة الدينية(126).
والذي يدل على صحة ما صرنا إليه أن (فَقَعَ) بناءً يكون في الأسماء والصفات نحو: (فَقَعَ) و(فَقَعَ) لا يكون في شيء من الكلام، قال الأزهري: "هذا حرف جاء نادرًا على فَقَعَ، ولم يجيء في كلامهم مثله إلا وأنا صاغوف" (1). قال الرازي: [الفرز] مَنْ أَلِمْ صَعَفَ وَأَنْيَبَ أَخْرَ، الطَّيِّبٍ جَامِعِينِ لا يَنْسُونَ الْفُحْصَ

ورَدَ الزَّرِي الشَّرِّيِّ: (ولم يفرز فَقَعَ) فإنه خلوا الواو على الياء؛ لأن الياء للباء، ليس بشيء؛ لأن المصدر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها قلوب الواو منها قريبة في العدد من ذات الواو أو مثلها، نحو: كَبِيْتَةٍ، وقَيَدَةٍ، وحَالٍ خَيْبَةٍ، وإنما لزم الحذف في نحو: كَبِيْتُهَا وقِينُودِيَةٍ دون سيِّدٍ ومِّتَّ; لأن تأنيّة الآسم أن يكون على سبعة أَرْفَ بِرَجَا، وهذا على ستة، وقد لزمها تاء النافية، فلما جاء التخفيف فيما هو أقل منها نحو: سيِّدٍ لزم التخفيف فيما أكثر خروفه، أعني نحو: كِيْبَيْتُهَا) (2).

والذي نبتلي به الرأي الراجح في أصل وزن (كِبَيْتُهَا) هو القول القائل بأن (كِيْبَيْتُهَا) عندما اجتمعت الياء والواو، وسقت إحداهما بالسكان قلبت الواو باء، وأدغمت الياء فيها، وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الباء التي هي عين الكلمة في فصار (كِبَيْتُهَا)، ثم حذفت عين الكلمة على جهة التُّنُور، فصار (كِبَيْتُهَا)، وصار الوزن (فَقَعَ)، وهو قول البصريين، وترجيحنا هذا يستند لأسباب منها:

1 - أن هذا هو رأي أغلب النحاة، وعلى رأيهم سببه.
2 - أن الكوفيين خالفوا القياس من جهتين:
   1 - قولهم بِفَحَلِبَ الباء على الواو، وحملوا الواو على الياء؛ لأن الياء للباء" فليس بصحيح"؛ لأن المصدر
      على هذا الوزن قليلة.
   2 - قولهم بأن أصل (كِبَيْتُهَا) "كَبِيْتَهَا" على وزن (فَقَعَ). وأن الأصل بضم الفاء ففتحت، فكيف يكون
      ذلك، و(فَقَعَ) لا يكون في شيء من الكلام، ولم يأت إلا في قولهم: "ضاغفَ"؟

وهما سبيين أن اعتراض السحاوي كان صحيحًا؛ لموافقته لأقوال العلماء من جهة، وما يدعم من حجة

صرفية قوية تنهض بالانتصار له، وترجيحنا على قول عثمان بن بدر من جهة أخرى.

---
(1) قُصر: لسان العرب 78/27، وewan العروسي 14/1.
(2) شرح شافعي ابن الحاجب لرضا الدين 152/27.
أما حجة محمد بن بدر فهي مفروضة بخلافتها للقاعدة الشرفية؛ أن الحرف الذي يحدث فيه تغيير بالإعلال،

يؤثر حسب أصله، لا يحسب لفظته بعد الإعلال. والله أعلم بالصواب.
إبدال الهمزة بعد ألف مفعول في (معايشة)

قال السحاوي: "وأثناً نحوه "معيَّش" و"معيَّشة"، فلا منع من الإعالة لأن في ذلك فصلاً بين الاسم والمفعول وهو الميم لأن الميم لا تكون من زيادة الأفعال. فلا يختصى في الجمع إلى التحريك حرك ما كان له حركة في أصله بحركته الأصلية، ولم يقلب حركة". 

واعتبر السحاوي على من هم معايش فقال: "من هم "معايش" فقد غلبت وأخطأ. وإذا أوقعه في هذا الغلط أنه رأى معيَّشة مثل سفيئي في النطفة، وراهم يهمرون سفائف، فهمه معايش «۲۱). وقال أيضاً بعد ذكره للكلمات التي تُعمى (مقاوم) و(معايشة)... "وهم يهمرون من ذلك إلا حرقاً واحداً (فصابيح) وذلك شاذ، ومن هم شيا ما ذكرناه فقد أخطأ". (۳)

دراسة المسألة:

بريد الهمزة بما يلي ألف الجمع الذي على مثل "مفاعلا" إن كانت ممدة مزدوجة في الواحد نحو: "علاقة وقلاطية" و"صبيحة ومعايش" و"معوز ومعايش" (۴).

فإن كانت المادى عيناً كما هي في "معيَّشة ومعايشة" تعني تصحيحها في الجمع لأن إعلاها في الإفادة موارنة الفعل، وذلك في الجمع مفيد، ولأَنَّما كانت متحركة في الأصل. ووقعت بعد ألف زائدة أشتهى باء (بايع) وواصل (عاوَه) فقصححت فقيل في جمع "معيَّشة" ومعايشة في جمع معايشة (مقاوم) (۱).

قال الرضبي في شرح الشافعي: "وذلك بقصد الفرق بين البلدات الزائدة، وبين الواو والباء اللتين كانا في الواحد حركة سواء كافنا أصلين ك(مقاوم) و(معايشة) في جمع "معيَّشة" ومعايشة، أو زائدة من ملكتين بالأصل ك(مايا) و(ماختِلَو). فإن ما له حركة أصلية أصل وأقوى فلا يقلب" (۵).

(۱) سفر المعادة وسير الإفادة ۱۱۴/۱۰۴.
(۲) يُنظر: سفر المعادة وسير الإفادة ۱۱۲/۲۲۲.
(۳) معجم أفعال الإعراب ص۱۴.
(۴) إخبار التعرف في علم التصريف ۱۱۳/۱، وشرح شافعي ابن الحاجب للمرشي ۱۲۷/۳.
(۵) شرح شافعي ابن الحاجب الرشي ۱۱۸/۳.
فلا كانت غير مدة لم تبدل نحو: "فسورة"(1)، وكذلك إن كانت مدة غير زائدة نحو: "مقارة وماقاوم" و"معيشة" و"مغامرة" إلا فيما سمح، فلا يُلبس عليه نحو "معيبة ومصائب"(2). وجاء (مغامرة) بالمرة على ضعف، والترم همة (مغامرة)(3).

همز (معايشات) في القراءات القرآنية:

اختفى الغراأ في قراءة، فقرأ الجمهور: (معايشات) بالياء، وهو القياس: لأن القيام في المفرد هي أصل لا زائدة
تفرده، وإنما تُنَحَّرُ الزائدة نحو: مغامرة في (سورة)، وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعش وخارجة عن نافع، وابن عامر (معايشات) بالزة، وليس بالقياس لكنهم رواه وهو ثقال، فوجب قبوله، وشد هذا الهمز(4). قال أبو جعفر الطبري: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (معايشات) (الأعراف: 101) يغفر همز بينهما مفترفال من قول القائل: عشت مغامرة، فلما فيها زائدة، والباء في الحاكم متحركة؛ لأن واحدا (مقاعل)، وتلبس حركة الباء منها إلى "الباء" فواحدا. فلما ضعف نبت حركتها إليها؛ لسكون ما قبلها وتحركها. وكذلك تفعل العرب بالياء والواو إذا شكلت ما قبلهما، وحركا في نظرها ما وصفنا من الجمع التي يأتي على مثل (مقاعل)، وذلك مثال لما جاء من الجمع على مثل (معايشات) التي تكون الباء فيها زائدة ليست بأصل. فإنما جاء من الجمع على هذا المثال، فالعرب تَمَهِّرُهم كقولهم: (هذى مذائش)، و(معايشات) ونطاقهما(5).

قراءة الهمز مختلفة للقاعدة النحوية التي وضعتها النحاة؛ لذلك كانت هذه القراءة شاذة عندهم.

المذاهب في همز (معايشات):

قال الخليل في وألف "سخو" وألف "هتنا" وباء "سخيفة": "إذا هنَّ من الجم، ولم يكن مضمولة "مقاعل" و"معايش" إذا قلت: "معايشات" و"هتنا" و"سخيفة"؛ لأن إذا جمعت "مقاعل" و"هانية" وإلا تأتي ما أصله الحركة، فهو ينحل ما حركت كحذف. وهذه الأحرف كما لم يكون أصلها المتحريك، وكانت مثبتة لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالا مما أصله المتحريك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قوله: (قال وباع، وبيع وبيع)، فهمت بعد الألف كما يهمز (سماة وقائمة)، وكما يهمز (قال)، وأصله المتحريك، وهذه الأحرف المذابة التي

---

(1) مَالِكِ: اسم للأسد. لسان العرب مادة (فسر).
(2) مَسْحُول: اللفظ العربي ص.141.
(3) النافع في علم التفسير/100.
(4) القراء المحيط في التفسير/5/176.
(5) جامع البيان/2472.74.
ليس أصلها المركّة أحمد أن تغير إذا هزمت ما أصله المركّة، فليس ثم خالفت ما حرك، وما أصله المركّة في الجمع كذالك ولم يقل. فهذاء الأحجار بيئة ما اعترف على فعله نحو: (يفدور، وبغيض، ونفخ، وبربي)، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف. وقالوا: (منصوبة ومعصبه، فهموها وشبهوها حيث سكت به: صحيفة وصحائف). (11)

وذكر سيوبيه أحمّم لم يهمروا (ملؤاً وملعاباً، لأنايساً ليسنا بالجسم على الفعل معلناً عليه، وإنما هو جمع مقالة وعيبية، وأصلهما التحريك، فجعله وهم على الأصل كان كأنه جمعت معيبة وملعة، ولم يجعله مبانة ما اعتن على فعل، ولكن أحي أخرى مغلقاً). فإن لم تقع في الجمع على حسب ما اعتن عليه في المفر، ولا أكنّ ألف الجمع حرفًا علة، فإنّه تغلي العين على أصلها من (واس أو باي). فقولوا في جمع مقالة: (ملؤاً)، وفي جمع مقالة: (ملؤاً)، وفي جمع معيبة: (تعابي)، إلا أنّ لفظة واحدة شدّتها فيها العلم - أي معيبة - قالوا في جمعها: (ملؤاً، فهموها العين، وكان ينبغي أن قال في جمعها: مصابة؟ لأنّا من ذات الواو، ووجه إبادهم من العين همّة أعمّ مكنوها في الجذابية، لتكبيرها وانكسار ما قبلها، باللهاء الزائدة في مثل: صحيفة). فكما قالوا في صحيفة: صحائف، فكذلك قالوا في صحيفة: صحائف. (2)

ووافق النزّاء رأي البصرة الذين يرون أن (ملؤاً) لا خمس، وحاجته في ذلك: لأنه يهمرون، يمرون، فنحدّ: "إنه يهمروا من هذا ما كانت البأء فيه زائدة مثل: (عنيدة وعتادة، وقيلة وقيلة). لما كانت البأء لا يعرف لها أصل، ثم فاخرها ألف مجهولة أيضًا حمرت، و مثل: "ملؤاً" من الواو مما لا يهمرون، لو جمعت، معونة قلت: "ملؤاً" أو "ملؤاً"، قلت: "ملؤاً"، وذلك أن الواو ترجع إلى أصلها، لسكون الألف قبلها، وربما حمرت البأء هذا وشبهها، يتوحّدون أعلاها فتيلة، لشبهها بوتيما في اللفظ وعدّة الحروف، كما نحن نستطيع أن نبينو الماء أصله، شبة "باليغ" وهو مفلات، وقد حمرت البأء الاصطباب، وフォーدها، معيبة، شهبت بعضها للكثير في الكلام. (3)

ووافق الأخذاء أيضًا منذب سيوبيه والخليج والفراء في أن البأء غير ممودة، فقال: (وقد ذكر بعض الأشوار، وهو ردًا: لأنّا ليست برأد، وإنما يهمرو ما كان على مثل "ملؤاً" إذا جاءت البأء زائدة في الواحد والواو والواو).

(1) الكتب، 1356.
(2) التفسير، 1355.
(3) الملل، 1371.
(4) مختارات القرآن الكريم، 1:373-374.
التي تكون المجرمة مكانيها نحو "مندان"، لأنها "فّعالي" (١).

وأما "مضايق" فبرى أن أصلها "مضايق"؛ لأن الباي إذا كانت أصلها الباي، فجأهت في موضع لا بد من أن تتحرك فيه قلبي الباي في ذلك الموضع إذا كان الأصل من الباي، فلما قلبي صارت كأنا قد أسقدت حتى صارت كأنا الباي الزائدة، فذل ذلك حُثر، ولم يكن القياس أن حُثر، وناس من العرب يقولون "المضايق"، وهي قياس (٢).

ويرى الرحالة أن أكثر القراء على ترك الهمز في "تغاش"، فقال: "وقد رواها عن نافع مهموزة، وجميع النحوين البصريين يعمون أن همها خطأ، وذكرنا أن الهمز إذا يكون في هذه الباي إذا كان رئدة نحو: "صحيح ومضاحث"، فأما (تغاش) فمن الباي، الباي أصلية (صحيح)، فمن الصحيح، لأن الباي زائدة، وإنما حُثر لأنه لا خطَّ لها في الحركة، وقد قُلِب من آخر الكلمة، ولزمها الحركة، فأواجه فيها الهمز، وإذا جمعت (تغاش) فلت مضايق (٣).

ومذهب الزجاج أشد قلقاً: "مضايق"، ثم أدلوا من الباي المكشوفة (نصائحها) حسبها مما في أول الكلام.

وقد رجح ابن عاصفر مذهب الزجاج على مذهب سبئيون (٤). فقال: "والآلوس أ قضى يبكر رأي الرجاح، لأن له تثبت له نظره. وهو أقذى(٥).

وعتبر الراجح على قراءة نافع بقوله: (فأما ما رواه نافع من (تغاش) بالمزم فلا أعرف له وجهة، إلا أن لفظ هذه الباي التي من نفس الكلمة أسكن في "صحيح" فصار على لفظ "صحيح"، فحمل الجمع على ذلك، ولا أحب القراءة بالمزم إذا كان أكثر الناس إذا تألو بترك الهمز، ولو كان مما بهيم لجاز تحقيفه وترك الهمز، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز، وهو كتاب الله عز وجل الذي ينبغي أن يقال فيه إلى ما عليه الأكبر؟ لأن القراءة سنة، فإذا وفقت فيها الإتباع، والأولون إتباع الأكبر) (٦)

(١) معاني القرآن للأعشاش /٢، ٠-٧٢.
(٢) معاني القرآن للأعشاش /٢-١، ٠-٢.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج /٢٠٠، ٢٢٣ - ٢٢٤.
(٤) المعين /٢٢٦.
(٥) المعين /٢٢٦.
(٦) معاني القرآن وإعرابه /٢١١. ٣٢١.
ويرى النحاس أن الهمز في (مغاثش) لحن لا يجوز لأن الواحدة (قيقسة)، فردت ألف الجموع وهي ساكنة، والباء ساكنة فلا بد من تحريك، إذ لا سبيل إلى الجذف، والألف لا تُحرك، فحركت اليا بما كان يجب لها في الواحد، ونظيره من الواو (مقامة ومقاوم) كما قال: [الطويل]

وأي لقوم مقوم لم يكن حزب ولا مطلق حزب يقومه

وكذا مغاثش، وتضاد (ميقات) هذا المجب، لغة شاذة (مغاثش). قال الأفغش: إنما جاز (مغاثش)، لأن الواحدة معنیة.

قال أبو إسحاق: "هذا خطأ بلزمه أن يقول: مظالم، ولكن القول عنده أنه مثل (وسادة وإصادة)." (1)

ورد المازني قراءة نافع (مغاثش) بالهمر في قوله تعالى: "وجعلنا لكم فيها مغاثش" [العراف: 101] فقد كان يقرأ (مغاثش) (مغاثش) بالهمز، والقياس فيها اليا.

وانتقد المازني قراءة المجرم في (مغاثش) يقوله: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (مغاثش) بالهمز فهي خاطئة، فلا يُلفت إليها، وإنما أخذت من نافع بن أبي نعم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لها نجا من هذا.

وقد عجل المازني من هم (مغاثش). فقال: "وقد قالت العرب: (مغاثش)، فهموا وهو غلط، وكأنهم تعموا أن مغاثش على مثال (ميقات)، فهموها حين جمعوها كما همها جمع "ميقات"، وإنما "مغاثش" من "مغاثش"، وأصلها: "مغاثش"، فألقوا حركة الهمز على الصاد، فالكسرت الصاد وبعدها وو ساكنة، فأبتدأت باء للكسرة قبلها، وأكبر العرب يقول: (ميقات)، فيجهي بما على القياس." (1)

ويُذكر أبو حيان على المازني يقوله: "وأما قول المازني: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، فليس الصحيح، لأنما تعلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيز بن علي، والأفغش، وقاله: "إن نافعًا لم يكن يدري ما العربية، فشهاده على النهي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يوتص للكل بلسان العرب، فهو لا يزمه.

(1) قال عليه الأحائل وهو في: إعراب القرآن للمحاسن 2/43، واصطبح 2/147، وشرح المفصل 1/9، والفرزدي في المقام 1/32، ولا نسبة

(2) إعراب القرآن للمذكور 2/63

(3) المائر vücud إلى ص 119، ويُنظر: المذر في تصرف الأفعال 1/116، والمقام 1/307

(4) للفصل 1/230، والملازم التحبش ص 119

162
ذلك إذ هو فصيحة متمثل بالعربية تأتي للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيرون الظل بالقرآن، ولا يجوز لهم ذلك (1).

وخلالها ما بين أن الواو والباء إذا وقعتا زائدة في اسم رابعي، فإذًا تقلبان حمزيتين في الجمع، نحو: "صحيحة" و "صحيح"، عند البصريين والقراء، فلا رأى الحمو في البا، وهي أصلية في قراءة نافع، رفضه، ودُعوا هذه القراءة، فالمزايي خصائص قراءة نافع معابي، وعلَّمクリックي المفردين هذه القراءة، وذكر أن هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي تميم، ولم يكن له علم بالعربية، ولعله في القرآن حروف قد وقع عليها (2)، ورغبة هذه القراءة كثير من البصريين كالأخفيف (3)، والراجح (4)، والنحاس (5)، ومن الكوفيين القراء (6).

وبذلك يضحك أن مصدر اختلاف بين القراءة والتحة في هذه المسألة؛ أن هذه القراءة لم تكن موقعة لقاعدة النحوية، ف (معايب) و (معام) لا تُعتبر للمفرق بين الواو والواو الزائدة، كما في نحو (رسائل وصابيح ومخازن)، وبين الواو والباء الأصليتين، كما في (معام) و (معايب) (7).

وعلى هذا قاعتالب السخاوي على من هو (معايب) يوافق رأي أغلب نحاة أهل البصرة ومعهم القراء، وأيهم هذا لا يقلل من صحة قراءة نافع؛ لأن نافع - كما ذكر أبو حبان - قرأ على سبعم من التابلين، وهم من الفصاحة والضيق واللغة باختصار، الذي لا يبيه، فوجب فعل ما تقوله لنا، ولا مبالاة بمختلفة نحاة البصرة في مثل هذا (8)، والله أعلم بالصواب.

_____________________
(1) تفسير البحر المجفف 5/51.
(2) المدارس النحوية ص 119، ونظر: المغني في تصور الأفعال ص 16، والمصنف 2/87.
(3) المفطض 133/1.
(4) ينظر: معان القرآن للأخفيف 3/77.
(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للراجح 2/621.
(6) ينظر: معاني القرآن لنحاس 2/115.
(7) معاني القرآن للرافع 775/1.
(8) يرجح شحاحا فيه لمحباح لحسن الدين 2/790.
(9) تفسير البحر المجفف 5/15.
الأقوال في إعلان "هامان" ووزنها

هامان: أنقرقيب تزعم النجاح بالله (فصلان)، فأجابه عليه بنفيه ألفاً، وذلك عنتهم على الشنودة؛ إذ لا يجوز في توتي: "القولان" إلإ "الهيمان" إلا التصحيح، خروج ذلك عن مساحة الفعل برية الألف والتنو.

اعترض السناوي: الصواب أن يقال: إنه (فصلان)، مثل "سابط" ولا يصرف للفهمية والتعلية.

دراسة المسألة:

تبدو الألف من أختيه الوالد والياب بشرط ومنها: لا تكون إحداهما عيناً للفصل الذي الموصى بها على (فصل).

نهج: (هينه فهو غليف)، و(غير فهو هو أعتر)، ولا تكون عينا لمسير هذا الفعل كالفصل، ولا تكون الوالد عينا للفصل الدال على معنى النافع، أي: الاصطلاح في الفعلات المفعولة، نحو: (انظرهوا ورواوا)، فإنه في معنى (جاجروا ورواوا)، أما الماء فلا يشترط فيها ذلك: لفظها من الألف، ولهذا أعلنت فيه (أنا أشاوا) مع أن معناه (نشروا)، و(ناهوا)، لا تكون إحداهما متساوية يعرف يستحق هذا الإعلان، فإن كاتب كذكر، صحح وأعلت الثانية نحو: (النحو، والنهوة)، مصدر حيوي إذا اسعدوا، ولا يكون عيناً، لما آخره زيادة تحضر بالأسماء، فلذلك صحتا في نحو: (القولان، الهيمان والعصرى، والخليبة)، وقذف الإعلان في تهالان ودراة.

وزن (هامان):

ذكر أبو عثمان أن (هامان) اسم أعجمي، ولا يقال (فصلان) من (مهمة) ولا من (هامان) يهمم، قال: "لا.

ترى أنه إذا جعلت الألف زائدة، والتون أصلا في (هامان) مثل "سابط" لم يصرف أيضاً.

______________________________
(1) سنح السعادة/1388-1388/
(2) ملزم: ضاء السلاط إلى أوضح السلاط/1388-1395/.
(3) وقعت إعراب علامات عالية، يعرف ما اسم الأحمص.
(4) - أن يكون وزناً خارجاً عن الأوان العربي؛ مثل: "إيقاع، وغيرها.
(5) - أن يكون روضاً على خلوع من حروف النافية، وهي نسبة، جميعها بعضهم في "مر نقل".
(6) - أن يجمع في الألف من أとなっています ما لا يجتمع في الكلمة العربية المميتة، كاجتماع الفاعل والتالف بنافذ، أو يعبر نافذ بمشد، مثل: "جِرْمِهِ".
(7) - نحية، و"نحية" واجتماع الصاد والتالف بنافذ، مثل: "صبرًا، ومثل: "سُكِرْنِهِ"، و"سُكِرْنِهِ".
(8) - أن يقسم الألف النافية على أن الكلمة أعجمية الأصل. (نظر: النحو الوقي/4/2418-2418).
(9) - المعرض من الكلمة الأعجمي على حروف المفعول والمغفل ص/381-381.

174
قال ابن بري معلقاً على قول أبي منصور: "قُلْتُ لِبِسْ بِهِمْ فَغَفَّلُوْا"، لأن التحوين يذهبون إلى أن وزنه (قَغَّلَوْا)، فأعلت عليه بالقلب، وهو عندهم شاذ، ولا يجوز في مثله إلا التحريف ك(قَغَّلَوْا) (والميمان). خُذَّرَت الكلمة من مشاهاها لها على زيادة الألف والثوب (1).

وذكر أبو علي الفارسي أن (هُمَان) لا يكون على (قَغَّلَوْا) من (فَغَّلَوْا) ولا من (فَغَّلَوْا) (وهم تهم) (2).

والآلة عند ابن عصفور على أن (هُمَان) وزننه: "قَغَّلَوْا"، وليس "قَغَّلَوْا" هي (3):

1 - إن حمله على "قَغَّلَوْا" أولى، لكنه وكلة "قَغَّلَوْا".

2 - إن منع صرفه بدل على أما "قَغَّلَوْا".

والذي يبدو لي أن هذه آلة قاطعة على صحة ما ذهب إليه النحاة في (هُمَان) وزننه: "قَغَّلَوْا"، وليس "قَغَّلَوْا" كما ذكر السخاوي، ومخالفة للنحو جانبه الصواب.

المذاهب في إيلال هذه الأسماء:

1 - مذهب سيبويه والمازي:

يري سيبويه والمازي أن (قَغَّلَوْا) يجري على الأصل و(قَغَّلَوْا) نحو (خَوَّلَوْا وحيدان وصويرة وحيدان) بجمعه بالزيادة حتى لأنه ما لا زيادة فيه مما لم يجيء على مثله الفعل، نحو (خَوَّلَوْا والخير والثواب). ومع هذا أنهما لم يكونوا لبجاهما بما في المثل الأضعف على الأصل نحو (خَوَّلَوْا، ورَلْوَيْن، ونُفْيِن)، ويزنكان في المثل الأقوى (1)، واللام أضعف من العين: لابن آخر الكلام، العين أقوى منها، وفناء أقوى من العين (6).

وجلّهم في ذلك لما كان الإلالة فرقاً والفعل فرغ كان أحق به من الاسم (1)، وإنما كان الفعل أصلًا في الإلالة؛ لأنه فرق، والإلالة حكم فريد، فهو أحق به؛ ولألا الفعل مستقل، والإلالة تخفيف، فاستدعاه له أشد.

وأيضاً فإن (خَوَّلَوْا) ونحوه له أعلَى وأهل البصائر (2) ك(قَغَّلَوْا) كشبايط و(خَوَّلَوْا) فضَّعَهُ في السفر.

(1) في التعبير والمعرّف / 190.
(2) المسائل الحليبات / 363.
(3) المبحث / 214.
(4) الكتب / 2241، ونظر: الأصول في النحو / 228، 268، 217، 208، 207، 18.
(5) توضيح النحو والمسائل / 118، ونظر: شرح الزمخشري / 119.
(6) إنكار التعريف / 175.
وقد إذا كان آخر الأسم زيادة تخصص بالأسماء، وجب سلامة عنها إذا كانت، واوا أو ياء تحركتا، وفتح ما قبلهما، لأنه بกอง الزيادة بعده شيء مما هو الأصل في الإعلاء، وذلك نحو: (خالون) و(سيلان)، فإنما قد حتما بزيادة تخص بالأسماء وهي اللف والرون، فصحة عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع مفعلاً، فقول: (كران) و(셢آن) و(كأبان)، فإنهمما يَكْلَمُونَ (كأبان) و(مأبان) (1).

وسمع - أيضاً - من الإعلاء كون حرف اللين عين (فاعلان) كالاولان، والسيلان...؛ لأن حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح على قلة ك"ظهران، وستبان"، والفتحة خفيفها لا يجعل ما هي فيه. وليس باللازم إلا فيما يقول مكسوراً أو مضموناً ك"فائل" فإنه يقول "فعل وفعل" فأعدل "فأعل" خالاً عليهما (2).

وحلل الرضي في شرح النافية لعدم إعلاء هذه الأسماء فقال: "إن لم يقوا الإسم الثلاثي المزيج، فيه الفعل لم بجل هذا الإعلاء، فقد سببهم لم يجل هذا الإعلاء نحو: (الطفلان)، و(الخياطان)، و(الخياط)، و(حمار خبداري)، و(الصوبي)، وخروج الأسم هذه الزيادة للكلمة عن وزن الفعل، بخلاف، نحو: (أغارة) و(الغارة) و(الغابة)، فإن الناء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لكن لما كان وضعها على العروض، فإن كانت لازمة هنالك لم تكن كجزء الكلمة، و(أغارة) و(الغابة) شاذان، ووجهه الاعتداد بالناء، مع أن الواو ليست في الطرف" (3).

كما فسر لمزاج العلة في تصحيح هذه الكلمات بقوله: "إذا صنعت اللام في (اللؤان) و(اللؤان)؛ لأنها لو تثبت ألفاً وبعدها ألف (فاعلان)؛ لانتفق ساكنان، ووجب حذف إحدى الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى "لؤان" و"فاعلان"، فيثبت مثال (فاعلان) و(فاعلان)، فيما لا وبوذ، فكروا بذلك لذاك. ثم إن اللام لما صنعت لمغفر من المعاني والعين لأقوى منها. كرروا إعلاء العين القوية في هذا السائل الذي قد صنعت فيه اللام وهي ضعيفة، فلذلك لم يقولوا في"فاعلان، الأجلان" (4).

وذكر سببهم أن إعلاء (فاعلان) الذي عنيه أواء أو ياء ليس بالمطرد (5)، ويرى ابن مالك أن الصحيح هو مذهب سببهم (1)، ورصح الرضي أيضاً مذهب سببهم. فقال: "الأولى قول سببهم" (6).

---

(1) توضيح المفهع، والمسالك 1/110، ويُنظر: شرح الأحكام 4/119.
(2) إجاز التجريفي 1/127.
(4) المفصل 1/27.
(5) الكمال 1/233.
2- مذهب المبرد:
أما المبرد فيرى أن الإعلال هو الفقيه، فبلاة الفقيه والون كائنات غير مخالفة للفقيه عن وزن الفعل...، وهو:
(خوان)، (خوان)، (خوان)، (خوان) عند المبرد شاذ خارج عن القول.
وإحتج على ذلك بأنما أن يكون في هذه الأسماء الفقيه والون بئس التأنيث. فكما أنْ ناَم التأنيث لا تمنع الإعلال في
مثل: (ف، وف، وإ)، (ول)، فكنذلك الفقيه والون. ووجوه الله بينهما:
1- أن يكون المبرد في الترجمة كما تخذف الناء.
2- أن يكون الألف وهو مخالفة للفقيه والون، كما تفعل بالاسم الذي في ناء التأنيث.
وقد احتج على المبرد باللفظة، واللغة، وامرأة لا تقلل من أن الباء والواو هما في موضع الكلام، واللامات تقلب
وهي أول بالإعلال؛ لأنها طرف، والطرف عند التغيير.
فأجاب بأنه لا قلب للفص للفص، ففليس قلبًا بفعل من غير المعتبر. ووافق ابن يعيش المبرد فيما ذهب إليه.
أراد أنه لا يقلل الواو الفحص في (الف) لاجتماع ألفين سائرين فلا بد من حذف أ حدهم.
فالمبرد يرتجل، هو مذهب سيبويه الذي يرى بأن (فان) يجري على أصله ولن يفعل لأنه إذا كان عين
الف، ولا فاً في الفاء، فمفتتح مؤنثاً ما قبلها، أو ياء مفتتحة مفتتحة ما قبلها، وكان في آخرها زيادة للفاء لا يجوز قلبها.
ألفاً بل يجب تصحيحها. والله أعلم بالصور.

(1) توضيح المفائد، والمسلك، 1/105، ويُنظر إلى محمد الفيروز/119
(2) شرح شاهية ابن الحجاب/272، ويُنظر إلى إبراهيم الفيروز/119
(3) يُنظر إلى المفتتح، شرح فتنة ابن الحجاب/123-1/106، ويُنظر إلى المفتتح، والمسلك/119، وشرح اللهوي/119
(4) يُنظر إلى الأقصار في النحو/1/85، ويُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/117، ويُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80
(5) يُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80، ويُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80
(6) يُنظر إلى الفتح في النحو/1، ويُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80
(7) يُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80، ويُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80
(8) يُنظر إلى المفتتح، والمسلك/1/80
(9) شرح يعيش، غریب/4، 232
الخلاف في عين كلمة (وأو)

ذهب أبو الحسن إلى أن العين في (وأو) وأو في الأصل، وأن الكلمة كلها مركبة من الواو; قال:

لأن العرب لم يُتعلوها.

وذهب أبو علي إلى أن ألف (وأو) متصلة عن ياء؛ لعدم النظر فيما قال أبو الحسن. واحتج أبو
الفتح لأبي الحسن على أبي علي بأن ما صار إليه أبو علي يؤدي إلى ما أنكره على أبي الحسن، من أنه ليس في العربية ما فيه وأو. وقال أيضاً في بقية الاحتجاج: "فقد زاد أبو الحسن على ما ذهب إليه
شيء لا نظير له في شيء من الكلام البينه، وهو جعله الفاء والواعين واللام من لفظ واحد".(1)

قال أبو الفتح: "وألي علي أن يقول: إن الذي ذهب إليه آنا أشوؤ وأوَّل فحساً من الذي ذهب إليه
أبو الحسن، فإني وإن قضيت بأن الفاء واللام واو، وكان هذا لا نظير له، فإني رأيت العرب جعلت
الفاء واللام من لفظ واحد كثيرًا، وذلك نحو: "متين" وأو "ففق"... وقالوا أيضاً في الباب الذي هي أخت
الواو: "يُدْعَتْ إِلَيهَا يداً".(2)

اعترض السخاوي:

وهذا القول من أبي الفتح غلط؛ لأنه لم يكن بين أبي الحسن وأبي علي خلاف في أن الواو
فاؤها ولماها واو، فيحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك بباب "متين" وأو "ففق"، وما أورد مع ذلك;
وإنما الخلاف في العين. وقال أيضاً: "وأنا زاد شياً لأن هذا إذا يكون زيادة على ما في كلامهم إذا
أثبت بكلمة عينها ياءاً وفاوها ولماها واو، ولم يكن ذلك موجوداً، فما زاد أبو الحسن على ما ذهب إليه
أبو علي شياً; فإن كان واحد من المذهبين لا نظير له."(3)

دراسة المسألة:

الواو: من حروف المحجوم، وهي مُؤلَّفة من واو ووااو وااو، وهي حرفٌ جمهور يُكون أصلًا وبدلاً
وزائداً.(4)

(1) سفر السعادة 1/149-2/151
(2) سفر السعادة 3/143-4/15
(3) سفر السعادة 5/143
(4) يُنظر: أنساء العرب 5/485، وأعمال وأعمال الأعظم 1/64، 4/136.
والواو والباء غير المريدتين تنفقان في مواضعهما وختلفان. فانفقهما وإن وقعت كلاهما فاء ك(وعدد وسنير) وعينا ك(فول ويع)، ولا كما (غزو ورمي)، وعينا ولاما معا ك(فواحة ونحابة)، وإن تقدمت كل واحدة منها على أعطتها فإنا في نحو (ويل ويوم). أما اختلافهما:

1- أن الواو تقدمت على الباء في نحو (فوقيت) و(طويت) و(نحت) و(نحل)، وتقدمت اليا على فيها في (هوم)، وأما الواو في (تين) و(تيم) فكما كثبا في كونهما بدلا عن الباء والأصل (تين) و(تيم) و(تين).
2- أن الباء وقعت فاء وعينا معا، وفاء ولاما معا في (تبين) اسم مكان، وفي ( يتين ) ولم نضع الواو كذلك.

والفردت الواو بأمرين:

1- موضوع فائدة ولاما وإذا، إذ ليس في الكلام ما فائدة ولامة ولان إلا قولهم: (واؤي) فلا يكون ذلك في في ول لاسم مثل: (وعدد) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون الين وواو واللام وواو ثانيا. فلما كان ذلك مكرولا في موضوع يكتن فيه التضعيف نحو: ( زدنت) و (ضمت) طرحوا هذا من الكلام مبدأا وعلى الأصل، حيث كان مثل: (قليل) و (سليه) أقل من مثل: (زادت) و (ضمت).
2- اعتثال جميع حروفها لأن الفائدة إن كان أكثر من أصل واحد، فإنه لا يخلي من أن يكون معتلا لفاء وعين صحيح اللام، أو معتلا اللام وعين صحيح الفاء، أو معتلا الباء واللام صحيح العين، أو معتلا الجمع فلا يوجد منه إلا كلمة واحدة، وهي "واو".

وليس الخلاف في كون الواو وآخرها (واو)، ولكن الخلاف في أصل الكاف في كلمة (واو)، وفيما أغلب منها هذه الألف. ولتوضيح ذلك سأعرض مذهب أبي الحسن، وأبي علي كل مذهب على حجة، ويأتي حجة كل منهما.

1- مذهب أبي الحسن:

ذهب الأخفشي إلى أن أصل ألف (واو) "و"؛ لعدم تقدم الباء عينا على الواو لاما)، ومذهب أبي الحسن في الواو أن تألينها من الواوات، وحجته في ذلك:

---

(1) المفصل في صنعة الإعراب ص 231-523.
(2) الباب في عالم الباب، والإعراب ص 242/4.
(3) الكتب، 242/4.
(4) المنهج في التصريف ص 356/1.
(5) شرح شاف إلاة الخليل ص 84/3.

179
1- جاءت الكلمة كلها من مكرر الوأوا لمواجهةها لباء في "مَبَثث".

2- أن ما عرف أصله من المعاني العين أكثر ما تكون الألف فيها منقلبة عن الوأوا. فحمل المجهول الأصل على الأكبر.

3- جاءت الكلمة كلها من مكرر الوأوا كما جاء في "ببته"، وفي قولهم: هذا الشيء بابن، فإن الكلمة مركبة من تكرير الباء.

4- وجاءت الألف في قولك: (كاف) و(كَل) و(وَكَل) و(وَكَلما)، وذلك ألفها في "قَفَّة"، (دوَلَتَ), (كونت), (كلما) وإذن القيام في "قَفَّة"، لا أن الوأوا قبلاً، لسكونها وانكسار ما قبلاً.

5- ونافذ هذه الحجة حول الكسائي: "ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف وسطه ألف فإن ألف ففي وقليله يشعر الوأوا والباء كقولك: (دوَلَتَ) و(دوَلَتَ) أي كتبها، إلا أن الوأوا فإما بالياء لا غير، لكبرة الشدة في الوأوا، تقول فيها: وَلَبَثت وَأَوْاء خَسَنةٍ.".

6- تقسيم العرب إليها، وأنه لم تسمع الإمالة فيها، فقضى لذلك بألفاً من الوأوا، وجعل حروف الكلمة كلها الوأوا.

7- ففضاءً بأن الفين واؤي أيضاً ليس ينكر، ويضمن ذلك أيضاً شيخان كما ذكر أبو الفتح:

8- أولهما: ما وصى به سنة من أن الألف إذا كانت في موضع الين، فإنها تكون منقلبة عن الوأوا أكثر من أن تكون منقلبة عن الباء.

9- ثانيهما: ما حكاه أبو الحسن من أنه لم يسمع عنهم فيها الإمالة، وهذا أيضاً يؤكّد أنها من الوأوا.

10- وقد رجح ابن عصفور قول أبي الحسن بقوله: "الصحيح عندئذ الأول: يقصد قول أبي الحسن - وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيها حمل الألف على الألف فيها، من كونها منقولة عن ياء، مع حمل الكلمة على ياء "وَغَظَ" - أعني ما لامه وفظاءو واو، وذلك معدوم في

11- المفصل في صنعة الإعراب من 521-522.
12- المتبع في التصريف من 359.
13- اللباب في غلول الباء والإعراب من 428-429.
14- الصغير الغنيم من 485، و لما الدير من 487.
15- ناج العروي من 441، و لما الدير من 488.
16- يُنظر: الكتباء من 474.
17- سفر السماحة من 485-486.
كلامهم - ومع حل الكلمة على باب "خیوئ" - يعني أن يكون عنها باب ولادها وواض - وذلك أيضًا لم يبين في كلامهم. وإذا جعلت الألف منقلة عن الواو كان حملًا على الأطراف، فيكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلهما وأوارات.

2 - مذهب أبي علي:

ذهب أبو علي إلى أن أصل الواو "و"(1)؛ لكثره بناء الكلمة عن الواوات.

أدلته في ذلك:

1- إذا كانت الألف منقلة عن باء كان ماؤهم ولاهم من جنس واحد، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلاً. نحو: (ملبس) و(قلب). فحمله على ما جاء مثله في الصحيح أول.

2- قد جاءت الألف فاء ولاها خلتها، وذلك قولكم: "يذته" إليه نذا، وهو مع ذلك قليل؛ لأن باب (ملبس) و(قلب) أقبل من باب (ردة)، فلذلك كثر في البناء مثل: (خبيثة) و(عبيثة) (1)، والباء أخت الواو: فتبنيه ان تجلب عليها في ذلك (3).

3- أصل الألف في الها فیا من جاءه من جنس الثلاثة (1)، فإن جعلها من الواو كانت العين والفاء واللام كلهما لفظًا واحدًا، قال أبو علي: "وهذه موجوحة" (5). وليس كذلك في بقية الحروف، فإنه لا يلزم من جعل الألف عن الواو أخذ الحرف، وقد جاءه الفاء واللام ياءان مثل: (يذته) (6).

وأيده الزبيدي مذهب أبي علي يقوله: ( وأن الوجه في لفظ (الواو) أنه مبني من "ووا" و "واء" و "واو"، والله بمدة عن الباء؛ لأن باب (ملبس) في كلامهم أكثر من باب (تين) (5). وذكر الزبيدي أن المختار عند أئمة الصرف هو ما ذهب إليه أبو علي يقوله: (والواو مؤلفة من (واو وواي وواو)، هذا هو المختار عند أئمة الصرف) (1).

---

(1) المتبع في التصريف 3571/83.
(2) المتبع في الخطيبيات 38.
(3) شرح خلائق ابن الحاجب الراحمي 374/32.
(4) المتبع في التصريف 3284/62.
(5) المتبع في التصريف 3288/1.
(6) المتبع في الخطيبيات 3288/1.
(8) المتبع في الخطيبيات 3288/2.
(9) شرح تشافيق 275/1.
(10) ناحي الورش 263/40.
يذكر عضاءة جميع اللغة العربية بالقاهرة(1) ما سار عليه أبو عليّ بقولهم: "فأصلها (وَوَي) فألقها.

"مبدلة من ناء إلى الأرخح"(2).

3- مذهب تعلم:

يرى تعلم أن أصل (وَوَي) "وَوَي" و"وَوَي" و"يَبَي" ففحكي (وَوَيْث وَوَيا حمصية عَبْنَ ابنة)، فإن صُبّ هذا جاز أن تكون الكلمة من (وَوَي، ووَي، وَيَبَي). فإن كانت ثلاثة أحرف، الثاني منها لَيْف، والثالث: وَيَبَي، فإن: وَوَيْث، وَوَيْث، وَيَبَي حمصية، والفعل فيه عندي أن الألف صارت رابعة، فصار مثل: (أَغْوَيْث)، ويجوز قلب الواو إلى الفعل، فيقال: (أَوْيَث)، مثل: أَحْدُ وَوَيْث، وَيَبَي وَيَبَي وَوَيْث. وهو في وَوَيْث أحسن لاجتماع الوَوَي.(3)

وقد رأى أبو الفتح هذا المذهب يقوله: (فَأَيْما ما أجازه من قوله: "وَوَي") فصردود عندنا؛ لأنه إذا لم تجمع ووَيَن في أول الكلمة فالاثنين أخري بأن لا يجوز اجتماعهما.(4)

وأثَّر الرضوان، أبا الفتح في ردَّه لمذهب تعلم يقوله: (وَقَال تعلم: وَوَيْث، وَوَيْث، وَوَيْث، وَوَي، أي: وَوَي، وَوَي، وَوَي، وَوَي). ولهذا ولهذا: لأن الاستقبال في وَوَيْث أكثر منه في وَيْث؛ لاجتماع ثلاث ووَيَن.(1)

اما أبو الفتح فيلمخص رأيه في نقاط:

1- أنه لم يزال في إنكار أبي عليّ لقول أبي حسن بقوله: (ورأيت أبا عليّ ينكر قول أبي الحسن، وذهب إلى أنُّ الألف فيها منقولة عن يَبَي... قال ولست أرى بما أنكره أبا عليّ على أبي الحسن بن يَبَي) (5)

2- يرى أن (وَوَيْث) وَوَيْث كليمتان لا نظير فهما؛ لذلك لم يفضل مذهبًا على آخر فقال: (فلا أجل ما ذكرنا من الاحتجاج لمذهب أبي عليّ تعاذل عندنا المذهبان أو قريبا من التّفاقي) (6)

---

(1) إبراهيم بن مصطفى (1865-1900).
(2) المدينة (2000).
(3) المقدم في تعلم (2000).
(4) المقدم في تعلم (2000).
(5) مسر الصداقة للإياع (2000).
(6) مسر الصداقة للإياع (2000).
(7) مسر الصداقة للإياع (2000).
(8) مسر الصداقة للإياع (2000).

187
والرأي الراجح - في نظرتي - هو ما ذهب إليه أبو علي، وذلك لأنَّ ألفَ (الواو) لا تكون إلا متقلبة، فإذا كانت كذلك فلا تخلو من أن تكون عن الواو أو عن الياء، ولا تكون عن الواو؛ لأنه إن كان كذلك كانت حروف الكلمة واحدة، ولا نعلم ذلك في الكلام النبي لا يبدى، وما عُرَّب كالكلمة
فإذا بطل انقلابا عن الواو ثبت أنَّه عن الياء فخرج إلى باب غَرْث على الشذوذ(١).
وأما ما استدل به أبو الفتح: "فإلا رأيت العرب جعلت ألفا واللام من لفظ واحد كثيرا، فإلا أراه دهب بعيداً، لأن وجه الخلاف بين أبي علي وأبي الحسن في أصل الألف في كلمة (واو)، ولم يكن علاظهم في أن فاء الكلمة ولامها من حرف واحد، وهذا يبقى اعتراض السخاوي الصحيحاً في نظرتي. والله أعلم بالصواب.

(١) بحولم وضيغم الأعظم مادة (ربو) ٢٥٠، ولسان العرب مادة (ربو) ٦١٥/٥٠، ونافع الموس مادة (ربو) ٤٢٣/٤٠، ٢٦٣.
الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخيراً، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد، ففي غاية هذا البحث، والذي درست خلاله اعتراضات السحاوي على اللغويين والتحريحين والصريحين، خرجت بعض النتائج أخفها فيما يلي:

1- يبدو من خلال البحث أن السحاوي منهجه قريب من المدرسة البغدادية التي تأخذ براء العلماء بصرف النظر عن مذاهبهم، إلا أنه وافق البصريين في أغلب المسائل، ومن ذلك: إبدال الهمرة بعد ألف مفاعل في (معايش)، والتعجب من الألوان والعببر، والاختلاف في أصالة الرباعي الفرد، ونوع الضمير (هو) في: (فإذا هو إياها)، وغيرها من المسائل.

2- ظهر من خلال البحث موقف السحاوي من الاستشهاد بالحديث، وكتبه سار على منهج غيره من العلماء السابقين الذين يحرجون من الاستشهاد بالحديث، ففي مسائل الاعتراض لم يرده إلا حديثاً واحداً، وهو ضعيف (من جمع مالا من غاشوت ....)

3- استنتج من خلال البحث أن بعض اعتراضات السحاوي انفردت فيها برآبه كوزن (هامان)، واعتراضه على الرأي على أبي نزار في (غاشوش وغبر)، وأن بعضها سبقه إليها عدد من النحاة

4- تبين من خلال الدراسة أن أغلب الآيات الشعرية التي استشهد بها السحاوي، إما بجهولة القائل، وإما أنه لم تعله بدون ذكر أسماء قائلاتها، ويكشفه يقول: (فقال الشاعر) دون أن يصرح پأمه، أو (ومنه قوله)، أو (وهو قوله).

5- اتضح من خلال الدراسة سبب اعتراض السحاوي على بعض الشواهد الشعرية، إما نكرها شاذة كما وصفها بعض العلماء ك(تعبرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتش ملكا)، وإما نكرها قليلة في موضعها لضرورة شعرية أضطر إليها الشاعر، كالاستشهاد بتزجيم المندى المضاف ك(مهر أبي الحبيب لا تشغلي).

6- تبين من خلال قراءة كتاب سفر السعادة وسفر الإفادة كثرة الإلحاد في كتاب السحاوي، لكني لم أجد اعتراضاً واحداً فيها، ولعل هذا يؤكّد قلة الخلاف في هذا الباب.

7- تُعد أن السحاوي حين يعترض لا يكلف بذكر الاعتراض، وإما يفعل وتوجّه، ولذا غلب هذه النزعة على اعتراضاته، والأخلاقيا على ذلك كثرة جدًا، أورد منها:
اعتراض السخاوي على ابن بدر يقوله: أما قول ابن بدر جوابه في (اريخوؤث) إنه تغلب على الأصل فغير صحيح، وعلل السخاوي لذلك يقوله: "إلا ذاك لم ينطق به على الأصل، كما نطق ب(كِلِّمَة)."

8- ظهر في أغلب مسائله مواقفه لرأي أغلب العلماء، ولم يخالف النحاة إلا في مسائل قليلة، فوافقهم في (أربع وعشرين) مسألة، وخالفهم في (ثلاث) مسائل.

9- ينقل السخاوي عن العلماء دون عزو، وأحيانا ينقل عنهم دون أن يذكر ذكر في كتبهم، ومن ذلك: عن المرود حين قال، قال المربد: "فهُمْرَة" على وزن (عقل)، وأصله: (أعْتَيْهَا) أو (أعْتَيْهَا) ثم أُدْجِرُ عليه الألف واللام". ولهما نقلتا من كتب مفقودة لم أعرف عليها.

10- لم يكن السخاوي قاصدا لأي من العلماء، وكان يعبر أحياًً عن الصفصين ك(الخيل وسُبيسه، وقطرب، والجري...)، وعلى الكوفيين ك(الفراء، وثعلب...), وعلى البغداديين ك(الفُارِسِي، وابن حنيف...), وهذا مما يلائم على أنه لم يكن قاصدا لأي منهم في اعتراضاته.

11- وظل في أغلب اعتراضاته، وأن عددًا قليلاً منها جائرة الصواب وهي — فيما يظهر لي — ثلاث مسائل: كاشتقاق لفظة (زيتٌ), ووزن (هامان), وتضمين معنى "فاستبِثْوا له" معنى "أصْبِحُوا".

12- اعتمد السخاوي على سرد أراء معظم العلماء في القضايا التي يبحثها من أمثلة ذلك:

اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، والخلاف في عين كلمة (أواف)، وغيرها من المسائل الأخرى.

13- يعم السخاوي أعْتَيْهَا في اعتراضه، فلا يعترض على علماء بعينهم، وإنما يعترض عليهم كافة، فيقول مثالاً: (رَكَّزَهُمُ النُّحّاة)، وأحياناً يعترض على بعضهم دون أن يذكر علماء بعينهم مثالًا: (رَكَّزَهُمُ بعض النُّحّاة).

14- لا يتحرج السخاوي في استناده الخطأ، ومن ذلك: أن السخاوي أخطأ في الإعتراض على سموه في مسألة (سُبُوح)، لكنه استناده خطأه، واعتراض على من اعتراض على سموه في (فُلُوس).

هذه ملاحظة ما توصلت إليه في هذا البحث، فإن نفق ما الغرض، فذلك فضل الله، فله الحمد، وله الشكر، وله النداء الحسن.
وصلى الله وسلم على خير خلقه وحاتم رسله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن استن بسته إلى
يوم الدين.
الفهرس وتشتمل على:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية.

ثالثاً: فهرس الأحاديث.

رابعاً: فهرس أقوال الصحابة.

خامساً: فهرس الأمثال.

سادساً: فهرس الأبيات الشعرية.

سابعاً: فهرس أنصاف الأبيات.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع.

تاسعاً: فهرس المحتويات.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>السورة</th>
<th>رقم الآية</th>
<th>الآية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>106</td>
<td>البقرة</td>
<td>104</td>
<td>«وَفَوْلَوْاٰ الْأَنْطَرَا وَأَسْمَعُواٰ»</td>
</tr>
<tr>
<td>104</td>
<td>البقرة</td>
<td>220</td>
<td>«وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَةَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ»</td>
</tr>
<tr>
<td>104</td>
<td>البقرة</td>
<td>235</td>
<td>«وَلاَ تَفْرَجُوا عَنْ دَاعِيَةِ النَّكَاحِ»</td>
</tr>
<tr>
<td>49</td>
<td>المائدة</td>
<td>7</td>
<td>«وَلَا تَأْمُنُّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ»</td>
</tr>
<tr>
<td>106</td>
<td>المائدة</td>
<td>41</td>
<td>«سَمَعْنَاهُ لِلْكَلِبِ»</td>
</tr>
<tr>
<td>101</td>
<td>المائدة</td>
<td>117</td>
<td>«كَيْنَ أَنتُ الْرَّزِيْقُ عَلَيْهِمْ»</td>
</tr>
<tr>
<td>105, 103</td>
<td>الأعراف</td>
<td>204</td>
<td>«وَإِذَا قُرِئَ الْقُرآنُ فَاسْمَعُوا لَهُ»</td>
</tr>
<tr>
<td>83</td>
<td>يوسف</td>
<td>84</td>
<td>«بَلْ أَسْفَنَيْ عَلَىٰ يُوسُفٍ»</td>
</tr>
<tr>
<td>36</td>
<td>الرعد</td>
<td>28</td>
<td>«أَلَمْ يَذْكَرَ اللَّهُ تَطَمِّنَ اللَّوْبَ»</td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>إبراهيم</td>
<td>2, 1</td>
<td>«الْبَيْحِيذُ الْخَيْبِيذِ اللَّهُ»</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>الحجر</td>
<td>9</td>
<td>«إِنَّهُنَّ نُزْنِي الْمُكَرَّرَاتِ وَإِنَا لَلْحَافِظُونَ»</td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>مريم</td>
<td>65</td>
<td>«هُمْ نَعْلُومُ لَهُمْ صَمْيًا»</td>
</tr>
<tr>
<td>36</td>
<td>المؤمنون</td>
<td>88</td>
<td>«وَهُوَ يُبْيِيِرُ وَلَا يُباَيِعُ عَلَيْهِ»</td>
</tr>
<tr>
<td>104</td>
<td>النور</td>
<td>63</td>
<td>«فَلْيَعْفَدُ الَّذِينَ يَخَافُونَ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ»</td>
</tr>
<tr>
<td>74</td>
<td>الروم</td>
<td>4</td>
<td>«لَيْلَةُ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ»</td>
</tr>
<tr>
<td>105</td>
<td>الصفات</td>
<td>8</td>
<td>«لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الأَعْلَى»</td>
</tr>
<tr>
<td>106</td>
<td>المجادلة</td>
<td>آية: 1</td>
<td>فَقَدْ سَمَعَ اللَّهُ قُوْلَ الْأَيَّةِ نُجَاوَلْكَ فِي زُوجَهَا (الْمُلُكَ الْمُقْدُوسَ)</td>
</tr>
<tr>
<td>02</td>
<td>الحشر</td>
<td>آية: 23</td>
<td>(هُوَ اللَّهُ الْخَلَّاقُ الْبَارِيُّ الْمُصَبُّورُ)</td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>الحشر</td>
<td>آية: 24</td>
<td>عَيْنَا يَعْرِبُ بِهَا عَيْنَا اللَّهِ</td>
</tr>
<tr>
<td>104</td>
<td>الإنسان</td>
<td>آية: 6</td>
<td>عَيْنَا يَعْرِبُ بِهَا عَيْنَا اللَّهِ</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفحة</td>
<td>القراء</td>
<td>اسم السورة</td>
<td>رقم الآية</td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>--------</td>
<td>------------</td>
<td>----------</td>
</tr>
<tr>
<td>172</td>
<td>نافع، والأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة، وأبي عامر.</td>
<td>سورة الأعراف</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>ابن عباس.</td>
<td>سورة الأعراف</td>
<td>127</td>
</tr>
<tr>
<td>101</td>
<td>عيسى بن عمر.</td>
<td>سورة الكهف</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>57</td>
<td>أبو عمرو، والكسائي.</td>
<td>سورة النور</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
<td>حزرة، وعاصم.</td>
<td>سورة النور</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>60</td>
<td>قنادة، وأبان بن عنبان، وأبان المسبب، وأبو رجاء، وأبو رجاء بن قانيد، والأعمش، ونصر بن عاصم.</td>
<td>سورة النور</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>61</td>
<td>قنادة، وزيد بن علي، والضخاك، وأبان المسبب، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم.</td>
<td>سورة النور</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>61</td>
<td>الزهري.</td>
<td>سورة النور</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>101</td>
<td>عبد الله بن مسعود، وأبو زيد.</td>
<td>سورة الزخرف</td>
<td>76</td>
</tr>
<tr>
<td>101</td>
<td>أبو السلام.</td>
<td>سورة المؤمن</td>
<td>20</td>
</tr>
</tbody>
</table>
### فهرس الأحاديث النبوية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الحديث</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>٩٧</td>
<td>١- «ثوبٍ خُجَر»</td>
</tr>
<tr>
<td>٩٧</td>
<td>٢- «اشتتدي أردة تنفرجي»</td>
</tr>
<tr>
<td>١٤٤</td>
<td>٣- «لهي أسود من الفار»</td>
</tr>
<tr>
<td>١٤٤</td>
<td>٤- «ماهوّ أبيض من اللين»</td>
</tr>
<tr>
<td>٤٣</td>
<td>٥- «من جمع قالا من نهاشي أذهب الله في نهابر»</td>
</tr>
<tr>
<td>٤٤</td>
<td>٦- «من أصاب قالا من نهاشي أذهب الله في نهابر»</td>
</tr>
<tr>
<td>٦٢</td>
<td>٧- «نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أجزاك»</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفحة</td>
<td>قائله</td>
</tr>
<tr>
<td>---------</td>
<td>-------</td>
</tr>
<tr>
<td>٤٦</td>
<td>عمر بن العاص &quot;رضي الله عنه&quot;</td>
</tr>
<tr>
<td>٦٣</td>
<td>عمر بن الخطاب &quot;رضي الله عنه&quot;</td>
</tr>
<tr>
<td>٦٥</td>
<td>عبد الله ابن عمر &quot;رضي الله عنه&quot;</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفحة</td>
<td>المثل</td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>--------------</td>
</tr>
<tr>
<td>٩٧،٩٥،٩٦</td>
<td>أطرق كرا</td>
</tr>
<tr>
<td>٩٧،٩٦</td>
<td>أفتئ مختوق</td>
</tr>
<tr>
<td>٩٧،٩٦</td>
<td>أصبع ليل</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفحة</td>
<td>البحر</td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>-------</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الهزمة المكسورة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الباء الساكنة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الباء المفتوحة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الهاء المكسورة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الدال المكسورة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الراء الساكنة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الراء المضمومة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

194
<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصيلة</th>
<th>الألف</th>
<th>الفاء</th>
<th>الكاف المفتوحة</th>
<th>اليمين المضوومة</th>
<th>اليمين المكسورة</th>
<th>الراء</th>
<th>السين</th>
<th>الميم المضوومة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العين الساكنة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>88</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>القاف المضمومة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طول</td>
<td>ذو الرمة</td>
<td>ينفرق</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طول</td>
<td>نصب بن رياح</td>
<td>بنائقة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>القاف المكسورة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طول</td>
<td>زهير بن أبي سلمى</td>
<td>سُفلِق</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>خفيف</td>
<td>مُهَنَّهل بن ربيعة</td>
<td>الأوقاف</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الكاف المفتوحة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متقارب</td>
<td>مُلوكا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اليمين المضمومة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البسيط</td>
<td>يا زغيل</td>
<td>كَيْبَ غَزة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اليمين المكسورة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>صيقل</td>
<td>بهدل الطائي</td>
<td>كامل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طول</td>
<td>الخضري الربوعي</td>
<td>ذي آل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اليمين المضمومة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الوافر</td>
<td>الأحوص الأنصاري</td>
<td>السلام</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>87, 86</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

190
<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الأخط</th>
<th>الطويل</th>
<th>يقومها</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>172</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الميم المكسورة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الطريق</th>
<th>الفرذق</th>
<th>نامه</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>65</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

النون المفتوحة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المجزوء الكامل</th>
<th>ذو جدن الحميري</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>29</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

النون المضمومة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الطريق</th>
<th>الضائد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>120</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

النون المكسورة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>البسيط</th>
<th>ذو الإصبع العدوي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>79:30</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

اللهاء الساكنة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>لم يعرف قالائه</th>
<th>الرجز</th>
<th>أليفه</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>165:22</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>هند بن أبي سفان</th>
<th>الرجز</th>
<th>نجمية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>63</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

اللهاء المضمومة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>البسيط</th>
<th>الله</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>37</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

اللهاء المكسورة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الرجز</th>
<th>رؤية بن عبد الله العجاج</th>
<th>تألق</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>33</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

اللهاء المفتوحة
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>القائل</th>
<th>البحر</th>
<th>الفقية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>۱۹۰</td>
<td>-</td>
<td>البسيط</td>
<td>إمامُنا</td>
</tr>
<tr>
<td>۱۹۷، ۹۶</td>
<td>الفجاج</td>
<td>الرجز</td>
<td>غَدِيرٍ</td>
</tr>
<tr>
<td>۱۴۷، ۱۴۴۴</td>
<td>رُؤية بن الفجاج</td>
<td>الرجز</td>
<td>بني إباض</td>
</tr>
<tr>
<td>۳۷</td>
<td>-</td>
<td>البسيط</td>
<td>وَقَفَ</td>
</tr>
<tr>
<td>۹۷</td>
<td>ذو الرمة</td>
<td>الطويل</td>
<td>عَزَمُ</td>
</tr>
</tbody>
</table>

٧- فهرس أنصاف الأبيات:
- فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل الجامعية:

1- آراء الأخفش في كتاب هعم المواسم للسيوطي جمياً وتوثيقياً ودراسة، لسمح سليمان دلو، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية - عمان، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1431، 2010.

2- اعتراضات الأزهرية النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، لغريب بن ياسين بن رشيد وذاتي، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، 1427 هـ.

3- إعراب القرآن العظيم، لكلعرب بن أحمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السيكفي، حقيقة وعله: د. موسى علي موسى مسعود (رسالة ماجستير)، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.

4- شرح جميل الرجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف، تحقيق ودراسة الدكتوراة، سلوى محمد عمر، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، (رسالة دكتوراه)، 1419 هـ.

5- المسائل النحوية والصرفية في كتاب القصص للبغدادي، لإبراهيم بن علي عسيري، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، 1428 هـ.

6- منهج الكوفيين في الصرف، لمؤن بن صبري غمام، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، 1415 هـ.

7- مثير الديباجي ودر النجاجي وفوز المحناجي بحوز الأحادي والمعرفة، (منير الديباجي في تفسير الأحادي) للإمام أبي الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السعداوي، تحقيق ودراسة الطالب: سلمان عبد القادر المراقي، (رسالة دكتوراه)، بإشراف الأستاذ الدكتور: أحمد علم الدين رمضان الجندي، 1406 هـ.

199
ثانياً: المطبوعات:

1 - إحفاف ضياء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالنبياء، تحقيق: أسس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، 2006 م - 1427 ه.

2 - أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعاصر الأشبلالي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1423 ه - 2003 م.

3 - ارتفاع الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رحيم عبد محمد، مكتبة الخاتم بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1381 ه - 1402 م.

4 - أسرار العربية، لعبد الرحمن بن عبد الله الناصري، أبو البركات، كمال الدين الألباني، دار الأرقام بن أبي الأرقام، الطبعة: الأولى، 1420 ه - 1999 م.

5 - إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشيش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 ه - 1999 م.

6 - إصلاح غلط المدونين، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المروني، بالخطابي، تحقيق: د. حامد الشاخطي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1405 ه - 1985 م.

7 - إصلاح المتنبي، لابن السكميت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق محمد مريع، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، 1423 ه - 2002 م.

8 - إعراب القرآن، لأبي جعفر البخاري، أحمد بن محمد بن إسحاق بن يونس الرادي النحوتي، وضع حوائجه وعلق عليه، عبد المعلم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 ه.

10 - إعراب القرآن وبيانه لبني الدين ابن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للكتاب الجامعية - خصص سوية، (دار الإرشاد - دمشق - بيروت)، (دار ابن كياث - دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، 1415 هـ.

11 - إكمال الإجمال (تكملة لكتاب الإجمال ابن ماكولا)، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الخلابي البغدادي، تحقيق د. عبد الق(cid)وم عبد ربه النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1410 هـ.


14 - الاشتقات، لأبي بكر محمد بن الحسن بن يزيد الأزدي، تحقيق: محمد بن عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1411 هـ / 1991 م.


16 - الأعلام، خبير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن ف参ر، الزركلي البغدادي، دار العلم للملائيم، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.

17 - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، 1426 هـ / 2006 م.

18 - الألكان، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق الدكتور: إيني وبيب الجيوري، دار العرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1995 م.

19 - الانتصار لسيسيس على سيدر، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولد التميمي النحوي، تحقيق الدكتور: زهير عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416 هـ / 1996 م.

20 - الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنصاري، المكتبة المصرية، الطبعة: الأولى، 1424 هـ / 2003 م.

21 - الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: الدكتور: موسى بن علي العلي، مطبعة العالي بغداد، 1980 م.

22 - الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي، فرود 1389 هـ - 1970 م.

201
23- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الرجاحي النحوي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفاس، الطبعة الثالثة، 1399 هـ-1979 م.


25- أمالي الرجاحي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهوي، تحقيق: أبو القاسم.

26- عبد السلام هارون، دار الجريل - بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ-1987 م.

27- إحياء الرواة على أنياب النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القطن، المكتبة المصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ.

28- أوضح المسالك إلى ألقين ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو أحمد محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد الباقعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

29- إجازة الترجم في علم الترجم، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الحبشي، أبو عبد الله جمال الدين، تحقيق: محمد المهدي عبد الحليم عماد سالم، عمادة البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1422 هـ/2002 م.

30- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تحقيق: علي شيرازي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408 هـ-1988 م.

31- بائع الفوائد لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن زرع أبا الباقية القطني، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

32- البركان في علوم القرآن، لأبي عبد الله عبد الدين محمد بن عبد الله بن ماهر البكشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1376 هـ-1957 م.

33- بصائر ذوي التميز في لفائف الكتاب المعجز، محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفازوني، تحقيق: محمد علي النجار، المجلة الأولى للشعراء الإسلامي، بحثاً لإحياءتراث الإسلام، القاهرة.

34- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والمقاتلة، لعبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية - لبنان، صيدا.
34 - البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأثراري، تحقيق: د.😩ه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة لللكتاب، 1400هـ/1980م.

35 - ناج العروض من جواهر الفاموس، تحقيق من محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزيدى، مجموعة من المحققين، دار الهدية.

36 - تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدقي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1431هـ.


38 - تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطب البغدادي، تحقيق: الدكتور بهاء عبد السلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002م.


40 - البيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الخليج وشركاه، 1476هـ.


42 - البيان من مذاهب التحويين المصريين والكويتيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن السليماني، الشيرماني، 1397هـ/1977م.

43 - تجربة الأقران في ما فُرِي بالتحليث من حروف القرآن، لأحمد بن يوسف بن مالك الربيع، الغزاني، ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي، كنز أشباه - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1482هـ/2000م.

44 - تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عضوة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2002م.
45- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عمران بن قايتاز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ-1998 م.


47- البلدية والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د. حسن هنديوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، 1420 هـ-2000 م.

48- تسهيل القواعد، وتكميل المقاصد في النحو، يعمال أبو عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ-1967 م.

49- تصحيفات الجديدة، لأبي أحمد المسن بن عبد الله بن سعود بن إسماعيل العسكري، تحقيق: عمرو أحمد مرارة، الطبعة: القاهرة، الطبعة الأولى، 1452 هـ.

50- تصحيح التحريف، وتحرير النحو، لصلاح الدين خليل بن أبي الصافعي، تحقيق: م. محمد الشرقاوي، مكتبة القاهرة بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1487 هـ.

51- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، يعمال بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الحالاوي الأندلسي، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1421 هـ-2000 م.

52- التطبيق الصوري، للمؤرخ عبد الراجحي، دار النهضة العربية بيروت، 1979 م.

53- تفسير آية الله الحسين، لإبراهيم بن السري بن سبيل، أبو إسحاق الزمخشري، تحقيق: يوسف الدفاغ، دار الثقافة العربية- دمشق، 1974 م.

54- تفسير البحر الحكيم، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أحمد الذهبي، تحقيق: صديق محمد جليل دار الفكر بيروت، الطبعة: 1420 هـ.

55- تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد العروف بالراغب الأصفهان، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بن سبوعي، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة: الأولى، 1430 هـ.

1999 م.

56- تفسير القرآن العظيم، السليمان إسماعيل بن عمر بن كثير الفرائضي المصري، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طبعة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1420 هـ.

57- التضمن النحو، وتوجيهاته في القرآن الكريم، للدكتور مازن عبد الرسول سلامة، كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية.
58- التضمين النحوی في القرآن الكريم، للمؤرخ محمد ندم فاضل، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1426 هـ/1905 م.
59- التضمين في العربية، لأسطاذ الدكتور: أحمد حسن حامد، الدار العربية للعلوم ودار الشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1426 هـ/2005 م.
61- الكتمة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق: الدكتور: كاظم بن شر الملحن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1419 هـ/1999 م.
62- الكتمة والدليل، ولصلة للكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياري وعبدالعلي الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، 1971 م.
63- التمائم في تفسير أشعار هذيل، كتبه أبو محمد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جهني الموصلي.
65- تناوب حروف الجر في لغة القرآن، للمؤرخ: محمد حسن عواد، دار القرآن للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1400 هـ/1982 م.
66- النبي والإيضاح عما وقع في الصحاح، لأبي محمد عبد الله بن بري المصري، تحقيق: مصطفى حجاجي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 1980 م.
67- تقديم اللغة، نظم: أحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ/2001 م.
69- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المهدي المحمدي المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428 هـ - 2008 م.

70- التوطول، لأبي علي الشلويبي، دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية، 1431 هـ - 2010 م.

71- التوقيف على مهامات التعريف في زمن الدين محمد المدعو بعد الزومير بن تار الععقوم بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

72- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جبرين بن يزيد بن كثير بن غالب الأحمدي، أبو جعفر الطوفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

73- المجمع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البرودي وإبراهيم طلبي، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م.

74- جمال القراءة وكمال الإقراء، لعلي بن محمد بن عبد الصمد المهدي المحمدي الشافعي، أبو الجاسوس، علم الدين السحاوي، تحقيق: د. مروان المحيطي - د. حسن خراز، دار المعارف للتراث - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

75- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن عمرو الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين ق_samples، الطبعة: الخامسة، 1416 هـ - 1995 م.

76- الجمل، لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجراح، تحقيق وقدمه: علي حيدر، جمع اللغة العربية، دمشق، 1392 هـ - 1972 م.


26- جواب المسائل العشرة لابن بري، تحقيق الدكتور: محمد أحمد الداهي، دار البشائر، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
28- حملة الصبيان على شرح الأعشوب للفقيه ابن مالك، لأبي العفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ-1997م.
31- خزانة الأدب ولب لب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البيغداوي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد حارون، مكتبة الخلاني، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418هـ-1997م.
27- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جعفر الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
41- المدر المصور في علوم الكتب المكتوب، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسنين الخيبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1408هـ/1987م.
45- الدلال في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت بن حزم العوفي القرقطي، أبو محمد، تحقيق: د. محمد بن عبد الله الفاضل، مكتبة الميكان، الرياض، الطبعة: الأولى، 1427هـ-2006م.
66- ديوان الفضائل، تحقيق الأستاذ: مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الخامسة، 1425هـ-2006م.
76- ديوان جهير، دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ/1986م، (د.ط).
82- ديوان ذي الرمة، قدمته وشرح: أحمد حسن يسحاب، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.
89- ديوان زهر بن أبي سلمى، شرحه وقدمه: الأستاذ: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.
88- ديوان عدي بن زيد، حققه وجمعه: محمد جبر عبد المعيبد، شركة دار الجمعوية للنشر والطبع بغداد، 1385هـ-1965م، (د.ط).
91- ديوان كثير عزة، جمعه وشرح الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، 1391هـ-1971م، (د.ط).

207
23 - الذيل على الروضتين، للحافظ المؤرخ شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف
بأبي شامة المقدسي دمشق، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانوية، 1974 م.
24 - رسائل المباني في شرح خروج الملائكة، لأحمد عبد المنور المالفكي، تحقيق: أحمد محمد الحاج،
دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، 1432-1423 هـ.
25 - زاد المدير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي،
الطبعة الأولى، 1422 هـ.
26 - سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت -
ليبيا، الطبعة الأولى، 1421/1422 هـ.
27 - سفر السعادة وسفر الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الداني، جمعية اللغة العربية
بدمشق، 1413/1931 هـ.
28 - سلسلة الأحاديث الشفيعة والموضوعة وأثرها السبب في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر
الدين، بين الحاج نوح بن بخلي بن أدم، الأش쿱ري الألباني، دار المعارف، الرياض - المملكة
29 - سلسلة الآلوث في شرح أمالي القاضي [هـ] بهدوء - أبو عبد البقري، نسخة
وصححة وحقاق ما فيه، وخرجت وأضاف إليه عبد العزيز المحيي، لأبي عبد الله بن عبد العزيز
من محمد البركير الأندلسي، تحقيق: عبد العزيز المحيي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
30 - سير أعلام النبلاء، للقاضي الديني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاضي النجعي، دار
المحتد- القاهرة، 1427/1947 م.
31 - الشفاعة في علم التصريف، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين ابن
الحاجب الكردي المالفكي، تحقيق: خسرو أحمد العثمان، المكتبة الملكية - مكة، الطبعة: الأولى،
1415/1995 م.
32 - هذا العرف في فن السرفي، لأحمد بن محمد المحملاوي، تحقيق: نصير الله عبد الرحمن نصر الله،
المكتبة الرشيد الرياض، الطبعة الأولى، 1420/1993 م.
33 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحليم بن أحمد بن محمد ابن العماد العكاري الحنبلي،

208
101- شرح أبيات سبيبة، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، 1407هـ-1986م.


105- شرح التسهيل لابن مالك، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد يدوي المختار، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410-1990م.

106- شرح التسهيل للمرادوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد البي بني محمد أحمد عبد مكتبة الإمام المصري، الطبعة الأولى، 1427م.


109- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور الجبان، تحقيق ودراسة الدكتور: عبد الحليم حمدي الفيزالي، دار الشؤون الثقافية بغداد، الطبعة الأولى، 1991م.

110- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المحسن أحمد بريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإبحار التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأول.

111- شرح المعضم، لابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي، ابن برهان الأسدي الكثيري، تحقيق: فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، 1984م.

112- شرح المفصل، لابن علي بن يعيش النحوي، طبعة عالم الكتب - بيروت.

113- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي، تحقيق: دراسة الجامعية، الكويت، 1993م.

115 - شرح جمل الرواحي، لأبي الحسن علي بن مران ابن عصفور الأشبيلي، منشورات محمد علي بيضون، كلية اللغة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ / 1998 م.


117 - شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإسترازي، تطبيق الأسانيد: محمد نور الحسن، المدرس في كلية اللغة العربية، محمد الرؤف - المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيي الدين عبد المجيد - المدرس في كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395 هـ - 1975 م.

118 - شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاب الحسيني الاسترازي، ركن الدين، تحقيق: عبد القهروج محمد عبد القهروج، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 1425 هـ.

119 - شرح شجر الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف يحيى بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: عبد العلي الندر، الشركة المتحدة للنشر، سوريا.

120 - شرح عمدة المحافظ وعدة الإلقاء، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، المكتبة العامة في بغداد، 1397 هـ - 1977 م.

121 - شرح كتاب سيوبيه، لأبي سعيد السكرفي، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.

122 - شرح تيغ البلاحة، لعبد الحليم بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحلي، أبو حامد، عز الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، وشركاه.

123 - شفاء العليل في إيضاح البصائر، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السكندري، دراسة وتحقيق الدكتور: الشريف عبد الله علي الحسيني الزيتاني، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، 1401 هـ / 1981 م.


146 - الصحف الواقي، للأبي منصور البكويسري: هادي بن دار الأمان، الطبعة الثانية، 2000 م.

147 - ضعيف كتاب الصغر وزيادته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحايم نوح بن إبراهيم بن آدم، الأقدعي الألباني، أشرف على طبعته: زهير الشاوش، المكتبة الإسلامية.

148 - ضياء السالك إلى أوضح المسائل، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1442 هـ - 2001 م.

149 - طبقات الشافعية الكبرى، لشيبان بن عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمد محمود الطاهاوي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: التانية، 1413 هـ.


151 - طبقات المسيرين، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت.

152 - طبقات المسيرين العشرين، لعبد الرحمن بن أي بكر، جلال الدين السبكي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهرية - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396 هـ.

153 - العفر في خبر من غير، لشيماء الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن subdivision_0 من كامبر النهدي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعدي، ببيوتي زغنول، دار الكتب العلمية - بيروت.

154 - علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الواقف، محمد حسain حسام الدروبي، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.


156 - العين، لأبي عبد الرحمن الخليل، بن أحمد بن عمرو بن عبَّام الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المحرومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

211
137- غابة النهارة في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن ابن الجزيري، الدمشقي الشافعي، تحقيق: برخيص، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 2006 م.
139- غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن حسن الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المطلب أمين النجاحي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1985م.
140- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: د. محمد عبد العزيز خان، مطبعة دائرة المعارف العلمانية، حيدر آباد - الهند، الطبعة: الأولى، 1384 هـ.
141- غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديبوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوبي، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، 1397 هـ.
142- غريب القرآن، المسمن بزهة القلوب، محمد بن غدير السجستاني، أبو بكر الغزيري، تحقيق: محمد أمير عبد الواحد جمان، دار قرية - سوريا، الطبعة: الأولى، 1416 هـ.
143- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديبوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية 1398 هـ.
144- الفائت في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزهري جابر الله، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرف - لبنان، الطبعة: الثانية.
145- الفضيح، لأبي العباس طلائع، تحقيق الدكتور: عاطف مذكور، دار المعارف.
146- في التعبير واللغة، لعبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوكيل، تحقيق: د. إبراهيم السامي، مؤسسة الرشالة - بيروت.
147- فيض الغدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو عبد الرؤوف بن ناجي العمارين بن علي بن زين العبادي الحدادي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، 1356 هـ.


150- الكشف عن حقائق قوامض الزيت، لأبي القاسم محمد بن سعد بن أحمد، البغدادي جار الله، دار الكتب العربية - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.


152- الكتب، معجم في المصطلحات والفرائض اللغوية، لأبي أبو موسى الحسيني القرني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عنان دوشي - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.


156- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منصور الأنصاري الروفيعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

158 - اللعب في العربية، لأبي الفتح عثمان بن حنفي الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية.

159 - الكويت.

159 - ليس في كلام العرب لأبي حنبل، للحسين بن أحمد بن حنابل، تحقيق: أحمد عبد العظيم.

160 - على في تفسير آيات كنعان الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن حنفي الموصلي، قرأ وشرحه.


162 - عام 1434 هـ - 1983 م.

163 - مجلس علماء، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي البدرني النجاحي، أبو القاسم، تحقيق:

164 - عبد السلام محمد هارون، مكانة الحاكمي - القاهرة، دار النفيق بأثريات، الطبعة: الثانية.

165 - مجلس علماء، لأبي العباس أحمد بن يحيى شلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف.

166 - جمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الهيداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.

167 - بهلول اللغة، لأحمد بن فارس بن زكياء الفرزاني، أبو الحسن، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1986 هـ.


171 - محمد بن عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الخنفسي الرازي، تحقيق:

172 - يوسف الشهيد محمد البركات، المكتبة المصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة.

173 - 1432 هـ - 1999 م.
169 - مختار تذكرة أبي علي الفارسي وقلمها، لأبي الفتح عثمان بن جي، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، دورة الخوافي تحقيق التراث، الطبعة الأولى، 1432 هـ-1411 م.

170 - المحسن، لأبي الخدي جلال بن إسماعيل بن حمزة العريفي، تحقيق: خليل إبراهيم جلال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ-1997 م.


172 - المسائل الخليلي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ودار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ-1987 م.


175 - المسائل الخليلي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. علي حجار المرزوقي، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 1402 هـ-1982 م.

176 - المسائل الخليلي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. علي حجاج المرزوقي، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 1402 هـ-1982 م.

177 - مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد النبطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وأخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد الرحمن البركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2002 م.

178 - مسند الشهاب لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن حضير بن علي بن حكمون، تحقيق: د. حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ.

179 - مشترك الأثار، لأبي الفضل، لعياض بن موسي بن عياض بن عمرو البحصي السبتي، تحقيق: د. حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ.

215
181- لمصباح النور في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الغنيم ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت.
182- معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأعرجي الهروي، أبو منصور، مركز البحث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود للملوك العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م.
183- معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي بالوناء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخص الأوست، تحقيق: الدكتوره هدى محمود قراعة، مكتبة المجاشعي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
184- معاني القرآن، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
185- معاني القرآن، لأبي حصف النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1409 هـ.
186- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدليمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النحاس / محمد علي النحاس / عبد الفتاح إسماعيل الشلي، مصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: الأولى.
187- معاني النحو، الدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن - عمان، الطبعة الرابعة، 1430 هـ.
188- معجم الآداب = إرشاد الأريب إلى معرفة الأدب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.
189- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م.
190- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبد الغني بن علي الدفر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1401 هـ.
191- المعجم المفصل في علم الصرف، للأستاذ: راجي الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ.
192- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد العزيز كحالة الدمشق، مكتبة المتنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
196 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعرام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان بن قايينذر الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1996 م.

197 - مغازي النبي عن كتب الأعياد، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو حمزة، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المرابك / محمد علي عبد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، 1985 م.

198 - المغازي في تصرف الأعياد، محمد بن عبد الخالق بن علي بن عضيمة، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الثانية 1420/1999 م.


200 - المفصل في صنعة الأعراب، لأبي القاسم محمد بن عمر بن أحمد، الزهري، جار الله، تحقيق د. علي محمد مكتب على الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى 1993 م.

201 - المفصل في علم العربية محمد بن عمر الزهري، وزيد بن كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، محمد بن عبد الدين النسائي الفلسطني، الطبعة: الأولى - القاهرة، الطبعة: الأولى 1363 هـ.

202 - المقصود الشافعي في شرح الخلافة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي، تحقيق د. عياض السياب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعه أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1428/2007 م.

203 - المفتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النسائي الأردي، أبو العباس، المعرف بالمرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، أمان الكتب - بيروت.

204 - المقرّب، لعلي بن موسى المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالناصر الجوزي، وجامعة الجبيه، الطبعة: الأولى 1392/1972 م.
المعلق الكبير في التصريف، لعلي بن مومن بن محمد، المحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف مفتي لبنان، الطبعة الأولى 1991م.

6- المختصر شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنكي몰سي في كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازقي، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى في ذي الحجة سنة 1373 - أغسطس سنة 1956م.

7- المختصر من الكلام على مغني ابن هشام، الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الشفي، الطبعة محمد أفنيدي مصطفى.


9- الموطا، الملكل بن أسس بن مالك بن عامر الأصبيحي المداني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل عمان للأعمال الحية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة الأولى 1425 هـ - 2004م.

10- منهج ابن الأثير الجزري في مصنفته "النهائية في غريب الحديث والآثار"، أحمد بن محمد الحراط، أبو بلال، جمع الملك فهد لطباعة المصحح الشريف بالمدينة المنورة.

11- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهولي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1412 - 1992م.

12- النحو الواعي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.


15- النكت في تفسير كتاب سبوبه، لأبي الحجاج يوفس بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنطري، تحقيق ودراسة: الأستاذ: رشيد بلحب، 1420 - 1999م.
216- النهاية في غريب الحديث والأثر، خلا الدين أبو السعدات المبارك بن محمد بن محمد
ابن عبد الكريم الشيشاني الجززيي ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطاحي،
المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ - 1979 م.
217- فح الصواب إلى حل مشكلات الأعراب، لعلي بن محمد رضا بن الهادي آل كاشف الغطاء،
طبع الملطخة المبهرة - النجف، 1349 هـ.
218- هديه المعارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإحساء بن محمد أمين بن مبر سليم الياباني
البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، أعادت طبعه
بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
219- ه من الهواجع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق:
عبد الحميد هندياوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
220- وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي
بكر ابن حلкан البرمكي إلى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، 1994 م.
221- الوقائع بالوفيات، لصلاح الدين حليل بن أبيك بن عبد الله الصوفي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط
وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420 هـ - 2000 م.
ثالثاً: المجلات والدوريات:
1- مجلة جامعة الأزهر للعلوم الإسلامية، ببحث للدكتور أحمد قاسم عبد الرحمن، بعنوان: أثر القراءات
القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2010 م.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المحتوى</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>الملخص باللغة العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>الملخص باللغة الإنجليزية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المهيد</td>
</tr>
<tr>
<td>12-1</td>
<td>البحث الأول: ترجمة موجزة لعلم الدين السخاوي</td>
</tr>
<tr>
<td>12-18</td>
<td>البحث الثاني: تعريف بكتاب &quot;سفر السعادة وسفر الإفادة&quot;، وبيان أهميته العلمية</td>
</tr>
<tr>
<td>27-44</td>
<td>البحث الثالث: عبارات السخاوي في الاعتراض. وطريقة</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>البحث الرابع: أسباب اعتراض السخاوي</td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل اللغوية</td>
</tr>
<tr>
<td>30-42</td>
<td>البحث الأول: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات من اسم الله عز وجل</td>
</tr>
<tr>
<td>42-48</td>
<td>البحث الثاني: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات من اسم الله عز وجل</td>
</tr>
<tr>
<td>47-48</td>
<td>البحث الثالث: الاعتراضات في القراءات القرآنية ومعاني المفردات</td>
</tr>
<tr>
<td>50-52</td>
<td>القراءات الواردة في: (قدوس) واللغات في: (مسبح)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

220
القراءات في (دُرِّيَّة)………………………………………………………………………………………………………..66-67
المخالف في معنى (بِبَة)………………………………………………………………………………………………………..67-68
الفصل الثاني: الاعتراضات في المسائل النحوية
المبحث الأول: الاعتراضات في البناء والإعراب
المخالف في أصالة البناء والإعراب………………………………………………………………………………………………………..74-77
المخالف في بناء الهاء على السكون في: (في أبوت)………………………………………………………………………………………………………..77-78
المبحث الثاني: الاعتراضات في التراكيب
نصب صَغَّاليك وْمُلُوك في: (وَحَنَّ صَغَّاليكَ أَطْمُم مَلْكًا)………………………………………………………………………………………………………..82-84
نوع المنادي في قول الشاعر: (فَيْنَا رَأْيَكَ إِمَا عَرَضْت فَبِلْغِينَ)………………………………………………………………………………………………………..88-89
ترجيح المنادي المضاف……………………………………………………………………………………………………………………………..93-94
المخالف في حذف حرف النداء والترجيح في قولهم: (أَطْرَقْ كَا)……………………………………………………………………………………………………………………………..98-99
المبحث الثالث: الاعتراضات في الحدود والمصطلحات
نوع الضمير (هو) في قول العرب: (فإِذا هوَ إِياَكَا)……………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………
<table>
<thead>
<tr>
<th>الالوان</th>
<th>التفصيل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>136-137</td>
<td>بناء فعلي التعبج من غير الثلاثي المجرد ومزيده</td>
</tr>
<tr>
<td>141-142</td>
<td>بناء فعلي التعبج من الألوان والعبوب</td>
</tr>
<tr>
<td>149-150</td>
<td>المبحث الثالث: الاعتراضات في جمع التكسر والتصغير</td>
</tr>
<tr>
<td>150-151</td>
<td>تكسر الخماسي وتصغيره</td>
</tr>
<tr>
<td>157-158</td>
<td>الخلاف في جمع (عنكبوت) وتصغيرها</td>
</tr>
<tr>
<td>160-161</td>
<td>المبحث الرابع: الاعتراضات في الإبدال والإعلال</td>
</tr>
<tr>
<td>166-167</td>
<td>التمثيل على الأصل</td>
</tr>
<tr>
<td>167-168</td>
<td>إبدال الهمزة بعد ألف مفاعل في (تعابش)</td>
</tr>
<tr>
<td>172-173</td>
<td>القول في إعلال (هامان) ووزغها</td>
</tr>
<tr>
<td>174-177</td>
<td>الخلاف في عين كلمة (ظاه)</td>
</tr>
<tr>
<td>178-179</td>
<td>الخاتمة</td>
</tr>
<tr>
<td>187</td>
<td>الفهارس</td>
</tr>
<tr>
<td>189-188</td>
<td>فهرس الآيات القرآنية</td>
</tr>
<tr>
<td>190</td>
<td>فهرس القراءات القرآنية</td>
</tr>
<tr>
<td>191</td>
<td>فهرس الأحاديث النبوية الشريفة</td>
</tr>
<tr>
<td>192</td>
<td>فهرس أقوال الصحابة</td>
</tr>
<tr>
<td>193</td>
<td>فهرس الأمثال</td>
</tr>
<tr>
<td>194-197</td>
<td>فهرس الآيات الشعرية</td>
</tr>
<tr>
<td>198</td>
<td>فهرس لأنصاف الأبيات</td>
</tr>
<tr>
<td>------</td>
<td>--------------------------------------------------------</td>
</tr>
<tr>
<td>199</td>
<td>فهرس المصادر والمراجع</td>
</tr>
<tr>
<td>273-270</td>
<td>فهرس المحتويات</td>
</tr>
</tbody>
</table>